# إستراتيجية الإصلاحات القضائية

www.yargireformu.com

# إستراتيجية الإصلاحات القضائية

مايو ٢٠١٩

# المحتويات


| | | |
|---|---|---|
| المدخل | | ٥ |
| | وجهة النظر الأساسية الخاصة بالحقوق والحريات | ٧ |
| | وجهة نظر الإتحاد الأوربي | ١١ |
| | وجهة النظر الأساسية الخاصة بعمل نظام العدالة | ١٢ |
| | التطورات التي سجلت في المرحلة الثانية من النظام القضائي | ١٧ |
| | -العملية التحضيرية | ٢٠ |
| | النطاق | ٢٧ |
| | نظام المراقبة والتقييم | ٢٧ |
| المبدأ والقيم | | ٢٨ |
| الغاية والأهداف | | ٣٠ |
| الغاية ١ | -حماية وتطوير الحق والحريات | ٣٢ |
| الغاية ٢ | -تطوير استقلالية، وحياد وشفافية القضاء | ٣٩ |
| الغاية ٣ | رفع مستوى الجودة والكمية في المصادر البشرية | ٤٨ |
| الغاية ٤ | رفع مستوى الأداء والكفاءة | ٥٤ |
| الغاية ٥ | تحقيق الاستخدام الفعال لحق الدفاع | ٦٨ |
| الغاية ٦ | تسهيل الوصول الى العدالة ورفع مستوى الممنونية من الخدمات | ٧٤ |
| الغاية ٧ | رفع مستوى كفاءة نظام عدالة الجزاء | ٨٣ |
| الغاية ٨ | -رفع مستوى الكفاءة وتبسيط القضاء الحقوقي والقضاء الإداري | ٩٥ |
| الغاية ٩ | تعميم الطرق البديلة لحل النزاعات | ١٠٥ |
| | الملحق | ١١٠ |

# المدخل

١. لا يعتبر البحث عن طرق الإصلاح في نظام العدالة موضوعا جديدا. جرت خلال الفترات السابقة فعاليات قسمية أو موسعة في مجال الإصلاح. تم تحضير إستراتيجية الإصلاح القضائي لأول مرة في عام ٢٠٠٩ حيث بدأت في هذه السنة الانتقال الى مرحلة الإصلاح المخطط. ونظمت وثيقة الإصلاح الثانية لهذه المرحلة في عام ٢٠١٥.

٢. بالرغم من التطورات المهمة التي تمت تحقيقها، استمرت الحاجة الى الإصلاح المركز على النشاط الحقيقي في النظام. حضرت الوثيقة الإستراتيجية الجديدة بالتحديث المؤسس على المتطلبات. أكملت الوثيقة الأعمال السابقة، وأصبحت خطوة لتحضير الأرضية للأعمال المتوقعة إتباعها.

٣. استهدفت الدراسات التي أجريت لحد الآن؛ تقوية دولة القانون، تطوير وحماية الحق والحريات، إنشاء نظام العدالة الفعالة والسريعة. نظمت هذه الوثيقة في إطار نفس الهدف بشكل يؤخذ بنظر الاعتبار المتطلبات الجديدة التي تظهر.

٤. يستند الحاجة الى الإصلاح في نظام العدالة الى طلبات المجتمع بالشكل الأساسي. ولتلبية هذه الطلبات والإصلاح الموجه للعمل الكفوء للنظام، يتطلب نهجا موزعا على مدى الفترات بشكل تدريجي وفعال. ونوقشت الدراسات التي جرت لحد الآن والتي ستجرى فيما بعد في هذا المحور.

٥. لا يمكن تنظيم وثائق الإصلاح إلا عن طريق تحليل الفعاليات المختلفة التي تؤثر على المجال بشكل مباشر أو غير مباشر. أجريت تثبيت الاحتياج الخاص بإستراتيجية الإصلاح القضائي استنادا الى تحليل الموقف في منظور منهجي شامل.

٦. من الممكن ذكر العناوين المهمة في الوثيقة بالشكل التسلسلي التالي؛ « تقوية سيادة القانون، تطوير وحماية الحقوق والحريات بشكل أكثر تأثيرا، تقوية استقلالية وحياد القضاء، زيادة شفافية النظام، تبسيط العملية القضائية، تسهيل الوصول الى العدالة، تقوية حق الدفاع، وحماية حق المحاكمة في فترة معقولة بشكل أكثر تأثيرا».

تعتبر حرية التعبير التي هي جزءا لا تتجزأ من حقوق الإنسان، أهم عنصر وحالة في الديمقراطية.
وتم خطو خطوات مهمة في تركيا خلال ستة عشر سنوات الأخيرة بخصوص حرية التعبير وحرية الإعلام، وجرت تغييرات جذرية في القوانين وعلى رأسها التغيير في الدستور.

# وجهة النظر الأساسية الخاصة بالحقوق والحريات

٧. أكدت تركيا بقوة في هذه الوثيقة الإستراتيجية على تقوية الديمقراطية، تطوير وتوسيع الحقوق والحريات.

٨. شكلت السياسات في هذا المجال اعتبارا من عام ٢٠٠٢ الأولوية لتركيا. وظهرت التغييرات في القوانين والإصلاحات البنيوية التي حققت بهدف توسيع الحريات كانعكاس لهذه الأولوية[١].

٩. مهما كان التحسين في القانون في مجال الحق والحريات مهما، لكن يعتبر التطبيق النتيجة الحاسمة في نجاح الإصلاح. عاشت تركيا تغييرا مهما في الأفكار خلال ستة عشر سنوات الأخيرة في هذا الموضوع، وأكدت على ضرورة الاستمرار في هذا التغيير عن طريق هذه الوثيقة. وفي نفس الوقت يجب قراءة هذه الوثيقة كدليل موجه للمطبقين.

١٠. تعتبر حرية التعبير التي هي جزء لا تتجزأ من حقوق الإنسان، أهم عنصر وحالة في الديمقراطية. وتم خطو خطوات مهمة في تركيا خلال ستة عشر سنوات الأخيرة بخصوص حرية التعبير وحرية الإعلام، وجرت تغييرات جذرية في القوانين وعلى رأسها التغيير في الدستور. أظهرت الوثيقة نهجا جديدا خاصا بإرادة تقوية حرية التعبير وتطبيق هذه الإرادة على الواقع.

١١. تبنت تركيا مفهوم «عدم التسامح مع التعذيب والمعاملة القاسية». وأجريت متابعة هذا المفهوم المستند بالأساس على التغيير في القوانين الخاصة بالتطبيق عن كثب[٢]. ولا يوجد الآن الادعاءات التي كانت في الماضي حول التعذيب

---

١ تظهر بعض المجالات المهمة في التوضيحات الخاصة للغاية رقم ١

٢ نظمت القوانين بالشكل التالي؛ في عام ٢٠٠٢؛ أعطيت الإمكانية لمراجعة المسؤولين في الدولة في حالة الحكم على تركيا بدفع التعويضات من قبل محكمة حقوق الإنسان الأوربية بسبب الادعاءات حول التعذيب، والمعاملة القاسية المخلة بالكرامة والغير الإنساني. في عام ٢٠٠٣؛ حذفت الحاجة الى طلب الأذن من السلطة المدنية لفتح التحقيق بحق موظفي الدولة الذين ارتكبوا جرائم التعذيب والمعاملة السيئة، وحذفت الإمكانية في تحويل العقوبة بسبب جرائم التعذيب والمعاملة القاسية الى غرامات مالية أو تأجيلها أو تحويلها الى تدابير أخرى. في عام ٢٠٠٣؛ أعتبر التحقيق والمحاكمة في جرائم التعذيب والمعاملة القاسية من الأمور المستعجلة، وأمنت النظر فيها بالسرعة الممكنة وأعطت الأولوية لها. ونظمت هذه الجرائم على أن تكون الفترة بين المرافعات ٣٠ يوما على الأكثر، واستمرار النظر في هذه الدعاوى في العطلة القضائية أيضا. وفي عام ٢٠٠٥؛ رفعت مقدار عقوبة ارتكاب جرائم التعذيب والمعاملة القاسية. وفي حالة وفاة الشخص في التعذيب فيعاقب الفاعل بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة. في عام ٢٠١١؛ وقعت تركيا على البروتوكول الاختياري الملحق بمعاهدة الأمم المتحدة حول التعذيب والمعاملة القاسية الغير الإنسانية أو المهينة أو العقوبة القاسية. وفي عام ٢٠١٣؛ نظمت المواد الخاصة بمنع التعذيب في قانون الأجانب والحماية الدولية. وينص هذا القانون عدم إرسال الأشخاص الى المناطق المهددة لهم. ونظمت معالجة الأشخاص الذين يرحلون خارج البلد والذين تضرروا بالتعذيب بالشكل الكافي. في عام

الممنهج أو المعاملة القاسية. وجلبت الأنظار بقوة الى إرادة حماية المكتسبات في هذا المجال.

**١٢.** لا يعتبر التوقيف وسيلة للعقوبة، بل يعتبر تدبير للحماية نظمت لتحقيق كفاءة التحقيق والمحاكمة والجزاء. يعتبر التوقيف حسب القوانين ذات صفة استثنائية يجب إعطاء الأولوية في تقييمها، ومعرفة كفاية أو عدم كفاية تدبير المراقبة العدلية[٣] . يعتبر التوقيف بفترة معقولة المبدأ الأساسي الذي ينص عليه المادة ٥ من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان. نصت إستراتيجية الإصلاح القضائي على أن؛

أ. التوقيف تدبير استثنائي،
ب. تطبيق التوقيف في الحالات الإلزامية تدبير مقيد،
ج. أكد على الفترة المعقولة للتوقيف.

وفي هذا السياق أظهر بانه يمكن تقييم القانون مع التطبيق، وظهور الإرادة في إجراء التغييرات الضرورية.

**١٣.** بعد تطبيق حالة الطوارئ في الدولة إثر المبادرة الانقلابية لتنظيم فتح الله الإرهابي المسلح FETÖ في ١٥ تموز ضد الديمقراطية استمر تطبيق الفترة المعقولة وبعد ذلك رفعت حالة الطوارئ[٤] . وفي نفس الفترة أبلغ انتقاص الالتزامات المتولدة من اتفاقية حقوق الإنسان الأوربية واتفاقية الحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة، وبعد إنهاء حالة الطوارئ سحب الانتقاص بالالتزامات[٥] . تم الالتزام بشكل حساس بمعايير «التناسب» و «الضروريات» المتولدة من الالتزامات الدولية وعلى رأسها الدستور في جميع التدابير التي أخذت أثناء فترة حالة الطوارئ. وفي هذه الفترة قدمت المعلومات الى المجلس الأوربي حول التدابير التي أخذت حول الحقوق والحريات بشكل منتظم. ومع الانتقال الى فترة الحالة العادية أشيرت في الوثيقة الى الخطوات الموجهة لتحقيق التوازن الأمني-والحرية، والتدابير الخاصة بتقديم الخدمات القضائية ذات الجودة الممتازة.

---

< ٢٠١٣؛ أزيلت التقادم في جريمة التعذيب. في عام ٢٠١٦؛ قيام المدعي العام الجمهوري بالذات بالتحقيق في جريمة التعذيب وإعطاء الأولوية لها. اعتبار الدعاوى المرفوعة ضد موظفي الشرطة بتهمة ارتكاب جريمة التعذيب من الأمور المستعجلة، وإعطاء الأولوية في التحري القانوني في مثل هذه الدعاوى.

١٤. تكافح تركيا تنظيم فتح الله الإرهابي المسلح FETÖ، وحزب العمال الكردستاني PKK، وحزب الإتحاد الديمقراطي PYD، ووحدات الحماية الشعبية YPG، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام DEAŞ في آن واحد. يعتبر مكافحة تركيا للإرهاب الذي فاق تأثيره الحدود السياسية لتركيا مهما من ناحية حماية الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي.

١٥. يعتبر الإرهاب العدو الرئيسي للقيم المشتركة مثل؛ المجتمع الديمقراطي، والحريات ودولة القانون. ولهذا السبب ظهر مكافحة الإرهاب منذ البداية كمكافحة لحماية هذه القيم. اشارت تركيا الى؛ عزمها على مكافحة الإرهاب في مرحلة تطبيق إستراتيجية الإصلاح القضائي، وعدم ضعفها في هذا الموضوع. نظمت الوثيقة بكل دقة السياسات التركية التي تؤمن المساهمة الفعالة والفعالة في مكافحة الإرهاب.

١٦. تتطلب المكافحة الفعالة للإرهاب بنية تحتية قوية للقوانين. فتركيا مستمرة بالأخذ بنظر الاعتبار النماذج العصرية من القوانين العالمية التي نظمت بالأساس حسب المتطلبات والخبرات، وأهتمت بكل حساسية المحافظة على تناسبها مع المبادئ العالمية.

١٧. أحتلت التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب أهمية كبيرة مع مرور الزمن في جميع العالم وعلى رأسها أوربا. ويشكل التعاون العدلي قسما مهما من هذا التعاون. أدى النهج الغير البناء لإعادة المجرمين الذين قدموا للعدالة الى ظهور الضعف في الساحات الدولية ضد الإرهاب. أكدت تركيا على التزامها بمسؤولياتها الناجمة من الحقوق الدولية في موضوع التعاون العدلي لحد الآن وستستمر بنهجها هذا بعد الآن أيضا، وتتوقع إتباع هذا النهج من الدول الأخرى أيضا.

١٨. يشكل الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، واجتهادات المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، ومكتسبات الإتحاد الأوربي المتعلق بحقوق الإنسان «قانون حقوق الإنسان الأوربي». ويعتبر تركيا جزءا من هذا القانون المشترك.

ترى تركيا انضمامها للاتحاد الأوربي هدفا إستراتيجيا، وتحافظ على ولائها لعملية الانضمام. تم تحضير اول إستراتيجية الإصلاح القضائي في عام ٢٠٠٩ في سياق مفاوضات الفصل ٢٣ بهدف تلبية الفتح الغير الرسمي لأحد المعايير. وأكملت الدراسات لتحديث الوثيقة المحضرة في عام ٢٠١٥. فهذه الوثيقة هي الوثيقة الإستراتيجية الثالثة.

# وجهة نظر الإتحاد الأوربي

١٩. أكدت تركيا بوثيقة الإصلاح هذه إعطائها أهمية للانضمام للاتحاد الأوربي. وترى تركيا انضمامها للاتحاد بأنها هدفا إستراتيجيا وتحافظ على ولائها لعملية الانضمام.

٢٠. يعتبر الاستمرار في عملية المفاوضات التي تجري منذ عام ٢٠٠٥ ولحد الآن مع الإتحاد الأوربي وإنهائها مهمة لتركيا وللاتحاد الأوربي التي تربطنا معهم علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. انتساب تركيا للمجموعة الاوربية تساهم في انتقال الإتحاد الأوربي من قوة إقليمية الى قوة عالمية.

٢١. انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، ليست فقط انعكاس للقيم العالمية التي تشكل أساس الإتحاد الأوربي، بل يعتبر نقطة التحول التاريخية من ناحية تحقيق السلام والاستقرار الدولي. وسيكون هذا الانضمام في نفس الوقت وسيلة لتحقيق تعدد الثقافات، واتحاد للمفاهيم في مجالات مختلفة ووسيلة لتطوير القوانين الأوربية المشتركة.

٢٢. أظهرت تركيا لحد يومنا هذا إرادتها للوصول الى الديمقراطية الحرة والمشاركة حسب معايير كوبنهاغن وذلك بتطبيقها للإصلاح والتجانس. ويظهر العملية الإصلاحية الديناميكية التي ستطبق في الفترة القادمة مدى استمرار قوة الإرادة.

٢٣. يستمر عملية التفاوض في ٣٥ فصلا لتحقيق انطباق المكتسبات مع الاتحاد الأوربي. ويعطى للفصل ٢٣ الذي هو بعنوان «القضاء والحقوق الأساسية» في هذه العملية أهمية خاصة. وفي هذا السياق تم تحضير اول إستراتيجية الإصلاح القضائي في عام ٢٠٠٩ في سياق مفاوضات الفصل ٢٣ بهدف تلبية الفتح الغير الرسمي لأحد المعايير[٦]. وأكملت الدراسات لتحديث الوثيقة المحضرة في عام ٢٠١٥. فهذه الوثيقة هي الوثيقة الإستراتيجية الثالثة.

٢٤. ارتفعت إرادة الإصلاح التي تجسدت مع الوثائق الإستراتيجية في بلدنا ضمن أرضية طلبات المجتمع واحتياجات النظام بشكل يفوق الأهداف السياسية الخاصة بعملية الانضمام للاتحاد الأوربي.

٢٥. أشير في القسم الأول من الدستور٧ الى مبدأ فصل السلطات، وتوزيع

# وجهة النظر الأساسية الخاصة بعمل نظام العدالة

الوظائف بين السلطات والى التعاون فيما بينهم. ونص الدستور على إطار عمل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بشكل متوازن ومراقب. ونصت مبدأ فصل السلطات على ضرورة تحرك كل سلطة بشكل متعاون مع الأخرى، وللقضاء دورا مهما في تحقيق التوازن بين السلطات. ويعتبر استقلالية القضاء أكبر عامل لتحقيق هذا الدور. ومع قبول التغيير في الدستور عن طريق الاستفتاء الشعبي التي جرت بتاريخ ٢٠١٧/٠٤/١٦، واعتبر هذا التغيير في دستور عام ١٩٨٢ أهم تغيير أجريت لحد يومنا هذا. وبهذا التعديل حل نظام حكومة رئاسة الجمهورية محل نظام الحكومة البرلمانية، وتم تقوية فصل السلطات. وأشير في إستراتيجية الإصلاح القضائي الى أهمية مبدأ فصل السلطات الذي تم تقويته في إطار التغيير المذكور في الدستور، والى الأهمية الحياتية لقوة وتكامل القضاء في العمل الدستوري من الناحية الديمقراطية.

٢٦. يتضمن حق المحاكمة العادلة والتي لها مكانة مهمة في المجتمع الديمقراطي الحقوق والمبادئ المبينة أدناه:

أ. حق الوصول الى المحكمة
ب. حق المحاكمة أمام القضاء المستقل والنزيه
ج. ضمان الحاكم القانوني
د. شهادة البراءة
ه. حق المحاكمة في فترة معقولة
و. حق الدفاع
ز. مبدأ المساواة في السلاح
ح. حق المحاكمة المتعارضة
ط. حق القرار ذات الأسباب الموجبة
ك. حق تطبيق القرارات
ل. حق المحاكمة العلنية وحق القرار
م. حق معرفة التهمة المسندة
ن. حق الاستماع الى الشاهد وحق الاستجواب
ش. حق الاستفادة من الترجمة

أشير في العديد من أقسام الوثيقة الى حق المحاكمة العادلة نظرا لأهميتها. الى جانب تطبيق جميع الدراسات التي تضمنتها الوثيقة، سيشكل التفسير المفصل لهذا الحق الإطار والأساس في الوثيقة.

---

التركية بالعدد ٦٧٧١ وبتاريخ ٢٠١٧/٠١/٢١ بغرض إجراء الاستفتاء الشعبي حولها وقبل التغيير بتاريخ ٢٠١٧/٠٤/١٦ ونشرت نتائج الاستفتاء القطعية من قبل هيئة الانتخابات العليا بتاريخ ٢٠١٧/٠٤/٢٧ ونشرت النتائج في الجريدة الرسمية بالعدد ٣٠٠٥٠ (المكررة) ودخلت في حيز التنفيذ.

٢٧. يعتبر «حق التصنت القانوني» عنصرا مهما في حرية البحث عن الحقوق. نصت المادة ٣٦ من الدستور على ضمان هذا الحق. ونظمت القواعد الأساسية لتطبيق هذا الحق في قوانين الإجراءات. يتضمن هذا الحق، موضوع الوصول الى المعلومات الخاصة بالمحاكمة، حق البيان والإثبات، والأخذ بنظر الاعتبار بيانات المحكمة لإجراء التقييم، واحتواء القرارات على الأسباب الموجبة المشخصة والمفتوحة ٨. عرف العديد من الأفعال الموجودة في هذه الوثيقة للمساعدة في المحافظة على هذا الحق بالشكل الكافي وتطبيقها. خلقت حمل الملفات التي أثقلت عبئ المحكمة والنيابة العامة الى الوصول الى نتيجة عدم الاستماع بالشكل الكافي للأطراف في بعض الأحيان. ظهر وجود قناعة يؤخذ بنظر الاعتبار للرأي العام بهذا الاتجاه خلال دراسة تحضير الوثيقة. ولهذا السبب أشير في إستراتيجية الإصلاح القضائي الى أهمية هذا الحق والاحتياج الى تطوير التطبيق.

٢٨. أصبح موضوع «تسهيل الوصول الى العدالة» من إحدى المفاهيم المهمة جدا لنظام المحاكمة على مدى العالم. وجزء من أجزاء هذا الموضوع هو تسهيل أعمال المستفيدين في المحاكم، وتطوير التطبيقات التي تمنع الإساءة لهم في عملية المحاكمة. فتطبيق طاولة الاستشارة والمكتب الأولي، يزيد من الممنونية من الخدمات المقدمة. الى جانب ذلك يفاد بأنه هنالك مشاكل الاتصال بين مقدمي الخدمات والمستفيدين على مستوى المؤسسات والمستوى الفردي. ويمكن التغلب على مشاكل الاتصال هذه عن طريق تبني نهج «المركز على الإنسان» وتطوير الوسائل المناسبة. وكذلك يتطلب تسهيل الوصول الى العدالة الأمور التالية؛ تبسيط القوانين، تقوية نظام المساعدة العدلية، تبني نهج حساس لمتطلبات المجموعات الضعيفة، وتقوية حق الدفاع. وتم شرح الأهداف الخاصة بهذه المواضيع في الأقسام ذات العلاقة.

٢٩. يتطلب تحقيق حق المحاكمة في الفترة المعقولة دراسة جميع أطراف الإجراءات القضائية. وفي هذا السياق يظهر ضرورة وأهمية تحديث النظام القضائي ككل وتشكيل العمليات التبسيطية لعمل النظام بشكل عقلاني.

٣٠. تقوية الوسائل المستخدمة قبل المحاكمة، ويعتبر أهداف اختيار وسائل حل النزاعات بالطرق البديلة من الميول الذي يساهم في رفع مستوى الجودة القضائية. تحقيق العملية القضائية العدالة مرتبطة بإكمال كل مرحلة بشكل مناسب لخدمة الهدف. ويرتبط جودة القضاء بالعمل التنفيذي الجيد للنيابة العامة، أما جودة التحقيق فيرتبط بالعمل التنفيذي الجيد للشرطة. وفي نفس الشكل يعتبر إكمال الأعمال التحضيرية بدون نواقص قبل المحاكمة في الإجراءات القانونية والدعاوى الإدارية مهمة أيضا.

٨ يطبق المبدأ الذي نص عليه المادة ٢٧ قانون الإجراءات القانونية في المحاكمات الأخرى.

٣١. أصبح مفهوم «الحقوق الوقائي» أو «الحقوق المحمي» في يومنا هذا مفهوما واسعا يحوي على العديد من التطبيقات. ركزت المجالات التي درست تحت هذا المفهوم هي من المجالات التي تعرقل ظهور النزاعات في الأساس أو تحقق الحلول البسيطة. أظهرت الوثيقة الأهداف الخاصة في الأقسام ذات العلاقة بتقوية حق الدفاع، وخدمات مهنة المحاماة، ونظام المساعدة العدلية، وخدمات كاتب العدل.

٣٢. يجب تطوير النظام القضائي بشكل مناسب لأهداف حل النزاعات قبل أن تتعمق وتتفرع. يعتبر التحقيق والمحاكمة التي تستمر لفترة طويلة عاملا أساسيا لتعميق النزاعات يظهر في الواجهة للتفكير بعدم إنزال العقوبة عند تطبيق التنفيذ. ولهذا نصت الوثيقة على نهج أساسي لعرقلة هذا الموضوع. ويعتبر تطوير الطرق البديلة لحل النزاعات من إحدى الوسائل التي تخدم هذا الخصوص. يعتبر تطوير سياق الجرائم التابعة للشكوى، وتقوية الوسائل المساعدة قبل المحاكمة، وتطوير الإجراءات السريعة والمبسطة في المحاكمات الجزائية والحقوقية، ودراسة نظام العقوبات من جديد من الأمور الأخرى التي تظهر على الواجهة.

٣٣. يحتل عمل النظام القضائي مكانة ذات أهمية كبيرة للاستمرار في الحياة الاقتصادية بشكل آمن. ويظهر الحقوق والاقتصاد اللذان يعتبران مجالين مكملين لبعضهما أمرين مهمين في تحقيق الرفاهية الاقتصادية ونشرها على قاعدة المجتمع. ويشكل النظام القضائي الشفاف، وذات الجودة، وذات العمل الفعال الذي من الممكن رؤية نتائجه، أهم ضمان للنشاط الاقتصادي. ويشكل العلاقة بين القضاء والاقتصاد من وجهات النظر الأساسية في الوثيقة. وركز المقترحات والتدابير في المجال والأقسام الأخرى في الإجراءات القانونية على التطوير الإيجابي للحياة الاقتصادية كوحدة واحدة.

٣٤. تم خطو خطوات مشخصة في فترة الوثيقة السابقة من ناحية تحسين مجال الاستثمار. وسيستمر في فترة هذه الوثيقة أيضا بالإصلاحات التي تنفذ، تحسين أوساط الاستثمار وذلك عن طريق الإمكانيات الحقوقية المسهلة للموضوع. وهنالك تأثير كبير لمساهمة النظام القضائي الفعال والسريع لحماية مناخ الاستثمار. وسيستمر العمل في هذا المجال وذلك بالأخذ بنظر الاعتبار الوظيفة الضامنة للنظام القضائي في فترة الوثيقة الجديدة، عن طريق نشر المحاكم المتخصصة، وتعيين الحاكم الخبير.

٣٥. يحتل نظام الحقوق التركي مكانة في داخل نظام الحقوق في القارة الأوربية. ومع مرور الوقت ازداد التفاعل بين نظام الحقوق هذا ونظام الحقوق الأنجلو-سكسون. ولهذا السبب يمكن رؤية آثار الميول الموجودة على مدى العالم في هذه الوثيقة التي تم تحضيرها عن طريق الأخذ بنظر الاعتبار نماذج التطبيق الجيدة للأنظمة الحقوقية المختلفة وعلى رأسها مبادئ المجلس الأوربي ومكتسبات الاتحاد الأوربي[٩].

٩ بعض النماذج؛ الهدف ٧,١.أ (صلاحية تقدير المدعي العام الجمهوري). الهدف ٧,١.د (المساومة في الجزاء). الهدف ٧,٢.أ (زيادة العقوبات المختارة في عقوبة الحبس لفترات قصيرة). الهدف ٧,٢.ب (التحويل للإساءة). الهدف ٨,١.ب (إجراءات المحاكمة البسيطة). الهدف ٨,١.ز (الدعاوى الموجهة للمنافع المساهمة). الهدف ٨,٢.أ (الالتزام بالتصرف الحسن). الهدف ٤,٨.ب (النزاعات التي تحل بدون مرافعة). الهدف ٤,٨.ج (نظام تسجيل المرافعة). الهدف ٩,١-٩,٢ (طرق الحل البديلة في الجزاء والحقوق).

شكلت في عام ٢٠١٣ لجنة
التعويضات لحقوق الإنسان
بالقانون المتعلق بحل المراجعات
الى المحكمة الأوربية لحقوق
الإنسان عن طريق دفع
التعويضات.

# التطورات التي سجلت في المرحلة الثانية من النظام القضائي

٣٦. جلب الاستفتاء العام الذي جرى في عام ٢٠١٥ حول التغيير في الدستور والذي بدأ فيه تطبيق الإصلاح القضائي الثاني معه تحديثات مهمة في نظامنا القضائي. وفي هذا السياق تم تغيير صلاحية القضاء التي نص عليها الدستور، حيث كان نص الحكم يستخدم الصلاحية من قبل المحاكم «المستقلة» وتم تغييرة بأنه يستخدم من قبل المحاكم «المستقلة والنزيهة». وبنفس الشكل أجري التغيير في هيئة الحكماء والمدعين العامين، وأصبح عدد الأعضاء ١٣، وعدد الدوائر ١٠٢.

٣٧. تم إلغاء المحكمة العليا العسكرية، والمحكمة العسكرية الإدارية العليا والمحاكم العسكرية بعد إجراء التغيير في الدستور. ونص حكم القانون على عدم

١٠ نص الفقرات ١، ٢ و ٣ من المادة ١٥٩ في الدستور السابق قبل التغيير الذي قبل بالاستفتاء العام بتاريخ ٢٠١٧/٠٤/١٦؛ يؤسس الهيئة العامة للحكماء والمدعين العامين على أساس استقلالية المحاكم وضمان التحكيم. ويشكل الهيئة العامة للحكام والمدعين العامين من ٢٢ عضو أصيل و ٢ عضو احتياط. وتعمل على شكل ثلاثة دوائر. يعتبر وزير العدل رئيسا للهيئة. ويعتبر وكيل وزير العدل عضوا في الهيئة. وينص القانون على صفة أربعة أعضاء اصيلين في الهيئة وينتخب من قبل رئيس الجمهورية من بين العاملين في مختلف أقسام هيئات التعليم العالي ومن بين المحامين. أما ثلاثة أعضاء الأصلين وثلاثة أعضاء احتياط فينتخب من بين أعضاء المحكمة العليا من قبل الهيئة العامة للمحكمة العليا. وينتخب٢ عضو أصيل و ٢ عضو احتياط من قبل هيئة المحكمة الاستشارية. وينتخب عضو اصيل وعضو احتياط من قبل الهيئة العامة لأكاديمية العدالة التركية ومن بين أعضائها. وينتخب سبعة أعضاء اصيلين وأربعة أعضاء احتياط من قبل حكام ومدعي العامين في القضاء العدلي من بين الحاكم ومدعي العامين. وينتخب ثلاثة أعضاء اصليين واثنين احتياط من بين الحاكم والمدعي العام الإداريين الذين هم خبراء بدرجة أولى ولم يفقد الصفة المخصصة للخبير بدرجة أولى من قبل الحاكم والمدعي العامين الإداريين. وينتخب لفترة أربعة سنوات، ويمكن انتخاب العضو الذي انتهى فترة عضويته من جديد.
وبعد اجراء التغيير نصت الفقرات ١، ٢ و٣ من المادة ١٥٩؛ تؤسس وتعمل هيئة الحكام والمدعين العامين على أساس استقلالية المحاكم وضمان الحاكم.
يتشكل هيئة الحكام والمدعين العامين من ثلاثة عشر عضوا، وتعمل على شكل دائرتين.
يعتبر وزير العدل رئيسا للهيئة. ويعتبر وكيل وزير العدل عضوا في الهيئة. وينتخب من قبل رئيس الجمهورية؛ ثلاثة أعضاء في الهيئة خبراء من الدرجة الأولى من بين الذين لم يفقدوا الصفة المخصصة للخبير بدرجة أولى من بين الحاكم ومدعي العامين في القضاء العدلي، وعضو واحد من بين الحاكم والمدعي العام الإداريين الذين هم خبراء بدرجة أولى ولم يفقد الصفة المخصصة للخبير بدرجة أولى. وينتخب من قبل مجلس الأمة التركي الكبير ثلاثة أعضاء من المحكمة العليا، وعضو من المحكمة الاستشارية، وثلاثة أعضاء من بين العاملين في قسم الحقوق المبينة في القانون في مؤسسات التعليم العالي ومن بين المحامين. الأعضاء الذين انتخبوا من بين أعضاء التعليم العالي والمحامين يجب ان يكون احدهم على الأقل يعمل في سلك التعليم الجامعي وأحدهم على الأقل يعمل محاميا. أما المراجعات لعضوية الهيئة التي تنتخب من قبل مجلس الأمة التركي الكبير فتجرى بمراجعة رئاسة المجلس. ويرسل الرئاسة المراجعات الى اللجنة المختلطة المشكلة من أعضاء لجان الدستور والعدالة. ويرشح اللجنة ثلاثة مرشحين لإحدى العضويات، وينتخب حصب قبول ثلثي العدد الكامل من أعضاء اللجنة. في حالة عدم الوصول الى النتيجة في التصويت الأول، فيكون الانتخاب حسب أصوات ٥/٣ من أعضاء اللجنة التامة. وإذا لم يتم الترشيح في هذا التصويت أيضا، فيتم انتخاب اثنين حصلوا على أكثرية الأصوات وبعدها يجرى اجراء القرعة بينهما. يقوم الأمة التركي الكبير بإجراء الاقتراع السري لكل مرشح انتخب من قبل اللجنة. وينتخب حصب قبول ثلثي العدد الكامل من أعضاء اللجنة. في حالة عدم الوصول الى النتيجة في التصويت الأول، فيكون الانتخاب حسب أصوات ٥/٣ من أعضاء اللجنة التامة. وإذا لم يتم الترشيح في هذا التصويت أيضا، فيتم انتخاب اثنين حصلوا على أكثرية الأصوات وبعدها يجرى اجراء القرعة بينهما.

تشكيل المحاكم العسكرية الى جانب المحاكم النظامية باستثناء فترة الحرب. وبهذا تم تأمين إجراء جميع المحاكمات في المحاكم المدنية.

٣٨. نظم خطة العمل [١١] الخاصة بمنع خرق الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٤. وتم مراقبة تطبيق خطة العمل بكل دقة ونظمت تقارير المراقبة بهذا الخصوص. وبدأ العمل في تحديث الخطة في الفترة التي بدأت فيها إستراتيجية الإصلاح القضائي. وحضرت وجهات النظر الإصلاحية الموسعة في خطة العمل كما هي الحال في إستراتيجية الإصلاح القضائي.

٣٩. شكلت في عام ٢٠١٣ لجنة التعويضات لحقوق الإنسان بالقانون المتعلق بحل المراجعات الى المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان عن طريق دفع التعويضات. وبدأت اللجنة أولا بالنظر الى المحاكمات وتنفيذ قرارات المحكمة التي لم تصل الى النتيجة بالفترة المعقولة والمنتظرة في المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان. وبدأت اللجنة في عام ٢٠١٤ بالنظر في الملفات التي انتقلت الى الدولة في المراجعات حول الادعاءات ما حصل من انتهاكات في السجون وبهذا الشكل تم توسيع مجال عمل اللجنة. وفي عام ٢٠١٦ تم إدخال الادعاءات حول بعض الانتهاكات في حق التملك وادعاءات الانتهاكات الأخرى في السجون والتي لم يتم الإشارة اليها في توسيع عملها الأول في مجال عمل اللجنة. ونظم تعديل جديد في عام ٢٠١٨ خاص بتوسيع صلاحية لجنة التعويضات لحقوق الإنسان. ونص هذا التعديل، إعطاء صلاحية النظر للجنة في حالة عدم الوصول الى النتيجة في فترة معقولة للمحاكمة، وعدم النظر في المراجعة الفردية للمحكمة الدستورية حول تنفيذ قرارات المحكمة.

٤٠. أسست مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة التركية في عام ٢٠١٦، لحماية وتطوير حقوق الإنسان، وضمان حق المعاملة المتساوية للأشخاص، ومنع التمييز، ومكافحة التعذيب والمعاملة القاسية، لكي تقوم بتشغيل آلية المكافحة الوطنية في هذه المواضيع.

٤١. أمنت قانون حماية المعلومات الشخصية التي دخلت في حيز التنفيذ عام ٢٠١٦ سرية الحياة الخاصة في معالجة المعلومات الشخصية وحماية سرية المعلومات. وأسست أيضا بهذا القانون مؤسسة حماية المعلومات الشخصية.

٤٢. وفي هذه الفترة أيضا لمنع تعرض المواطنين للتحقيق نتيجة بلاغات وشكاوى غير مستندة على حقائق، ولكي يتم حمايتهم من تعرضهم لوصمة التهم طبقت تعديلات يؤمن عدم فتح التحقيق بحق المواطنين نتيجة بلاغات وشكاوى غير ملموسة ذات الطابع العام.

١١ أنظر الى خطة العمل في http://www.inhak.adalet.gov.tr/eylemplan.pdf

٤٣. من اهم التطورات التي حصلت في فترة الوثيقة السابقة كانت بدأ تطبيق «الفترة المستهدفة في القضاء». حيث بدأ بتطبيق إدارة الوقت الداخلي في القضاء؛ مراقبة أسباب التأخر والتوقف في النظام، زيادة الكفاءة في المحاكم والنيابات العامة، تثبيت الفترات العظمى لكل دعوى حسب نوعها لتأمين توقع الأطراف تاريخ الوصول الى النتيجة في دعاويهم.

٤٤. نشرت جميع رئاسات المحاكم في عام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ تقارير النشاط للسنة الماضية للرأي العام حسب «تعميم تقارير نشاط القضاء العدلي والإداري» الذي صدر في عام ٢٠١٦. يعتبر هذا التطبيق خطوة مهمة في سبيل نشر الكفاءة القضائية على الرأي العام، خضوع الخدمات القضائية للمسائلة وتطوير الشفافية.

٤٥. تحمل ايضا الأعمال الموجهة لتقوية المحاكم العليا التي نفذت في فترة تطبيق الوثيقة السابقة أهمية. انخفضت عدد الملفات المرسلة الى المحكمة العليا والمحكمة الاستشارية مع بدء عمل المحاكم الاستئنافية بنسبة مهمة. الى جانب ذلك وجود العدد الكبير من الملفات التي تنتظر النظر فيها في المحكمة العليا تحتاج الى رفع سعة هذه المحاكم. وبهذا رفع عدد الأعضاء وتوقع انتخاب عضو ليحل بدل عضويتين شاغرتين في العملية المقبلة.

٤٦. أما التطور المهم الآخر الذي صودف في فترة تطبيق إستراتيجية الإصلاح القضائي فهي حركة الهجرة المكثفة الموجهة لبلدنا. فسلكت تركيا سياستها الإنسانية الخاصة بحركة الهجرة هذه، حققت حماية حق العيش للاجئين السوريين من طرف، ومنعت حصول أزمة تؤثر بشكل كبير على أوربا من طرف آخر. وأثرت حركة الهجرة هذه على نظام العدالة أيضا. ونفذت مشاريع مختلفة في موضوع وصول اللاجئين للعدالة، ونظمت عددا كبيرا من الدورات التدريبية.

٤٧. من إحدى أهم الدراسات العملية السابقة كانت تشريع قانون الخبرة الذي دخل في حيز التنفيذ في عام ٢٠١٦. تم هيكلة مؤسسة الخبرة من جديد مع هذا التعديل؛ وتقديم شهادات للخبراء أدى الى اعتماد الخبرة وتشكيل مجالات للتخصص، وأمنت ظهور القواعد الأخلاقية.

٤٨. وفي هذه الفترة حصلت تطورات مهمة في موضوع طرق حل النزاعات البديلة. ومن بين هذه الطرق هي مؤسسة الوساطة في النزاعات الحقوقية. وفرض

في عام ٢٠١٧ شرط دعوى الوساطة في خلافات العمل، وبدأ بالتطبيق اعتبارا من تاريخ ٢٠١٨/٠١/٠١. ونفذت هذه التعديلات في النزاعات التجارية أيضا في عام ٢٠١٨. وأظهرت عدد النزاعات التي تمت حلها عن طريق الوساطة الإجبارية أو الاختيارية في هذه الفترة ازديادا بنسبة مهمة [١٢].

٤٩. وساهمت بنفس الشكل مؤسسة المصالحة في المحاكمات الجزائية في تحسين النظام. وبفضل التغيير في القانون، جلبت ارتفاع عدد الملفات التي انتهت بالتصالح الأنظار اعتبارا من عام ٢٠١٧[١٣].

٥٠. وجرت دراسات مهمة في هذه الفترة في موضوع حقوق المجني عليه. وأسست في عام ٢٠١٣ رئاسة دائرة حقوق المجني عليه في داخل وزارة العدالة. وفي هذا السياق في البداية حضرت مسودة قانون حقوق المجني عليه. الى جانب ذلك حضرت «دليل النهج المتبع تجاه المجني عليه» وكان من إحدى الدراسات المهمة الأخرى الجارية في هذا المجال. وبدأ «مشروع الاقتران لتقوية حقوق المجني عليه في نظام العدالة والجزاء» في عام ٢٠١٧.

٥١. تعميم تأسيس «غرف المقابلة العدلية» في بعض المحاكم التي اختيرت كمنطقة تجريبية بهدف إحساس الأطفال المجني عليهم من الجريمة والنساء المتضررات من العنف بالراحة عند الاستماع الى أقوالهم. ونظمت العديد من الندوات والدورات التدريبية من قبل رئاسة دائرة حقوق المجني عليه بالتعاون مع اليونيسيف حيث شارك فيها الحاكم، المدعي العام الجمهوري، وموظفي العمل الاجتماعي ومنسقي غرف المقابلة العدلية.

٥٢. بدأت المحاكم العدلية للمناطق التي تقوم بعمل المحكمة الاستئنافية بالنشاط في ٧ مناطق بتاريخ ٢٠١٦/٠٧/٢٠. ورفع عدد المحاكم العدلية في المناطق الى ٩ في عام ٢٠١٧، والى ١١ في عام ٢٠١٨. وبدأت المحاكم الإدارية في المنطقة والتي تعمل كمحكمة استئنافية في القضاء الإداري بالعمل في سبعة مناطق.

٥٣. حققت الزيادة في أعداد المحاكم من الدرجة الأولى من أجل تقوية حق المحاكمة في الفترة المعقولة. بعد أن كانت عدد المحاكم في القضاء العدلي ٦,٠٨٤ محكمة في عام ٢٠١٤ أصبحت ٦,٣٠١ محكمة في عام ٢٠١٨. أما في القضاء الإداري فزاد العدد من ١٩١ محكمة الى ١٩٥ محكمة.

---

١٢ وصلت نتائج الاتفاق عن طريق الوساطة الاختيارية الى ١,١٢٩ عدد في عام ٢٠١٥، والى ٣,٨٧٥ عدد في عام ٢٠١٦، والى ١٨,٢٦٣ عدد في عام ٢٠١٧، والى ٥٨,٦١٣ عدد في عام ٢٠١٨. ووصلت عدد الملفات في تطبيق شرط الوساطة في دعاوى خلافات العمل في عام ٢٠١٨ الى ٣٥٤,٧٣٩. ووصلت ٦٩٪ منها الى الاتفاق.

١٣ وصلت عدد الملفات التي انتهت بالتصالح في عام ٢٠١٥ الى ١٧,٣١٩، وفي عام ٢٠١٦ الى ٧,٨١٧ ملف، وفي عام ٢٠١٧ الى ٢٢٣,٤٦٩ ملف، وفي عام ٢٠١٨ الى ٢٠٨,٠١٤ ملف.

٥٤. بعد أن كان عدد الحكام والمدعين العامين في عام ٢٠١٤ ١٤,٥٠٠ وصل هذا العدد في شهر فبراير عام ٢٠١٩ الى ١٩,٣٩٤. وتوقع الوصول في فترة هذه الوثيقة الى معدل المتوسط في المجلس الأوربي [١٤]. ومن طرف آخر أستهدف تطوير المصادر البشرية ليست فقط من الناحية الكمية بل من ناحية الجودة أيضا. أما موضوع التدريب ليست محددا بالتدريب المنهي فقط، بل تقرب من الموضوع بوجهة النظر الذي يضم التدريب في مجال اللغة الأجنبية أيضا. وفي هذا السياق قدمت الإمكانيات لدراسة منسوبي القضاء في الساحات الأجنبية، وتعلمهم اللغة الأجنبية، وتدرجهم في المجال الأكاديمي.

٥٥. تحقق زيادة مهمة في عدد الموظفين المساعدين العاملين في مجال الخدمات العدلية. حيث كان عدد العاملين في جهاز العدل ١٠٠,٢٢٥ في عام ٢٠١٤ ووصل هذا العدد اعتبارا من عام ٢٠١٩ الى ١٢٣,١٧٥.

٥٦. وفي هذه الفترة تم خطو خطوات مهمة في مجال الوصول الى العدالة. وفي هذا السياق رفعت الميزانية المخصصة للمساعدة القضائية بشكل منتظم في فترة الوثيقة السابقة. وبعد كانت الميزانية المخصصة للمساعدة العدلية في عام ٢٠١٥ هي ٣٦٢,٦٨١,٩٣٦,٠٠ ليرة تركية، وصلت الميزانية الى ٤٩٤,٩٣٥,١٦٢,٣٠ في عام ٢٠١٨. بدأ تثبيت نواقص «مشروع الاقتران للاتحاد الأوربي لتقوية خدمات المساعدة العدلية في تركيا» ونظام المساعدة العدلية في عام ٢٠١٦ وانتهت في شهر تموز عام ٢٠١٨.

٥٧. الفعالية الأخرى التي غطت الفراغ المهم في مجال الوصول الى العدالة هي التطبيقات في الحقوق الوقائي. وأستهدف في «مشروع الحقوق الوقائي» تدريس معلومات الحقوق الأساسية في المدارس لصغار السن وتشكيل ثقافة الحقوق المجتمعية. ولتحقيق هذا الهدف بدأ بتوسيع نطاق «درس الحقوق والعدالة» الذي بدأ بتطبيقه اعتبارا من العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، وظهر ارتفاعا في عدد الطلبة الذين قاموا باختيار هذا الدرس [١٥].

---

١٤ حسب معلومات «تقرير الأنظمة القضائية الأوربية» بتاريخ ٢٠١٨ المنظمة استنادا الى المعلومات المنظمة من قبل اللجنة الأخلاقية للعدالة في المجلس الأوربي في عام ٢٠١٦، متوسط عدد الحكام لمئة ألف شخص هو ٢٥,١، وهذا العدد في تركيا ١٤,١. أما متوسط عدد المدعين العامين في أوربا لمئة ألف شخص هو ١١,٧، وهذا العدد في تركيا ٦. حسب الموقع https://www.coe.int/en/web/cepej/-special-file-publication-٢٠١٨--edition-of-the-cepej-report-european-judicial-systems-efficiency-and-quality-of-justice ووصل هذا العدد في تركيا اعتبارا من عام ٢٠١٩ الى ١٦,٦٧ حاكم و ٧,٥ مدعي عام لكل مئة ألف شخص.

١٥ كان عدد الطلبة الذين اختاروا هذا الدرس ٢٦,٨٦٨ في العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، وأصبح هذا العدد ٧٠,٥١١ في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، واصبح هذا العدد ٩٨,٢٤٧ في العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦، وأصبح هذا العدد ٩٧,٠٥٥ في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، وأصبح هذا العدد ٨٩,٠٨٢ في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩، وأصبح هذا العدد ١٢٦,٨٤٧ في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩.

٥٨. دخل قانون التعاون العدلي الدولي في المواضيع الجزائية في عام ٢٠١٦ في حيز التنفيذ بعد وافق عليه مجلس الأمة التركي الكبير. وبهذا جمع اللوائح وأحكام الاتفاقيات الخاصة بالتعاون العدلي الغير المنظمة بشكل أساسي في قانون واحد.

٥٩. أعتبر سلك سياسة فعالة في المجال الدولي مبدأ أحتذي به. وعين مستشارين للعدالة في السفارات وفي المؤسسات الدولية والممثليات الدائمة في عام ٢٠١٢. أما في فترة الوثيقة فشكلت البنية التحتية القانونية لهذا التطبيق وأجريت التعيينات[١٦]. ووقعت ميثاق ثنائي في موضوع التعاون العدلي مع ١٢ دولة منذ عام ٢٠١٥ ولحد الآن. ووصلت في نفس الفترة الاتفاقيات المتعددة الأطراف الموقعة أو البروتوكولات الإضافية الموقعة الى ٧.

٦٠. جرت في الأجهزة التابعة لوزارة العدل بعض التطورات المهمة منذ ٢٠١٥ ولحد الآن. وفي هذا السياق شكلت رئاسة دائرة الخبرة ورئاسة دائرة الحلول البديلة في هيكلية الوزارة. وشكلت الأجهزة الخارجية في خارج القطر التابعة للوزارة في هذه الفترة. وكذلك أصبحت رئاسة دائرة حقوق الإنسان المؤسسة في هيكلية العلاقات الخارجية والمديرية العامة للاتحاد الأوربي كوحدة مستقلة وبدأ بتقويتها. أما المجال الآخر الذي شوهد فيه تطورا فهو خاص بتدريب موظفي القضاء المساعدين. وخدمة لهذا الغرض تم فتح مراكز التدريب في محافظة أنقرة ومحافظة ريزا.

٦١. طورت العديد من التطبيقات فإلى جانب تحقيق التكامل بين نظام تكنولوجية المعلومات في مشروع شبكة القضاء الدولي والمؤسسات الأخرى، طورت تقوية الوصول الى العدالة من قبل المستفيدين. وخصوصا التكامل مع وحدات الشرطة كانت من أهم التطورات التي سجلت. قدم تطبيق «نظام معلومات المحامي الموبايل» في هذه الفترة للخدمة لزيادة أنواع الخدمات المقدمة للمحامين ولتسهيل تتبع الأعمال القضائية.

٦٢. أجريت فعاليات موجهة لزيادة السعة المتعلقة بالإحصائيات العدلية في فترة الوثيقة. وفي هذا السياق بدأ في شهر يناير عام ٢٠١٧ بتشكيل « بنك المعلومات العدلية» لإنتاج الإحصائيات المفصلة.

٦٣. أما المجال الآخر اذي قطع فيه شوطا كبيرا فهو تجديد أبنية الخدمات العدلية. وأكملت ٥٤ بناية للخدمات منذ عام ٢٠١٤ ولحد الآن[١٧].

١٦ الممثلية التركية الدائمة في الإتحاد الأوربي (بروكسل)، الممثلية التركية الدائمة في جهاز التعاون والأمن الأوربي (فينا)، الممثلية التركية الدائمة في المجلس الأوربي (ستراسبورغ)، الممثلية التركية الدائمة في الأمم المتحدة (نيويورك وجنيف)، السفارات في برلين، بركسل، لاهي، لندن، موسكو، باريس، واشنطن.

١٧ أصبحت مساحة الأبنية المغلقة التي تقدم خدمات العدل اعتبارا من عام ٢٠١٤ من ٢,٧٢٤,٢٠١م٢ الى ٣,٩٠٢,٤٧٧ م٢ في يومنا هذا.

٦٤. وفي هذه الفترة أغلقت مؤسسات تنفيذ الجزاء المنافي للمعايير وأستمر في إنشاء مؤسسات تنفيذ الجزاء العصرية. وارتباطا بهذا التحديث رفع عدد العاملين في مؤسسات تنفيذ الجزاء بنسبة مهمة. وبعد أن كان عدد العاملين في مؤسسة تنفيذ الجزاء ٤٩,٠٦٩ في عام ٢٠١٤ أصبح ٦٠,٣٩٥ اعتبارا من عام ٢٠١٩. وحقق نشر استخدام نظام المراقبة الإلكترونية في مراقبة وتتبع وتفتيش المشتبهين، والمتهمين والمحكومين. وأجري العديد من المشاريع بنجاح بدعم الإتحاد الأوربي، وحاليا المشاريع مستمرة بالتنفيذ.

٦٥. وتحتل الدراسات حول تحسين كفاءة نظام الإجراء والإفلاس أهمية كبيرة. وأهم دراسة أجريت في هذا الموضوع، كانت ترك العمل في عدة دوائر للإجراء في نفس المنطقة وتأسيس دائرة واحدة للإجراء بدلهم، ونشر «نموذج دائرة الإجراء الجديدة» بهدف تنفيذ خدمات الإجراء عن طريق المكاتب الفرعية الخبيرة. وفي هذا السياق بدأ نموذج دائرة الإجراء الجديدة بالعمل في ٤٥ منطقة. وكذلك طور دوائر الإجراء من ناحية المصادر البشرية والبنية التحتية المادية.

٦٦. بدأت الميزانية المخصصة للخدمات القضائية بالارتفاع منذ ٢٠١٥ ولحد الآن. بعد أن كانت الميزانية المخصصة للخدمات القضائية ٩,٠٧٨,١٢٩,٠٠٠ ليرة تركية في عام ٢٠١٥، رفع هذا المقدار بنسبة ١٢٠٪ في عام ٢٠١٩ ووصلت الى ١٩,٩٤٧,٥٣٤,٠٠٠ ليرة تركية.

حقق نهج المشارك والوظيفي في العملية التحضيرية. وحضر السياسات بمشاركة ومساهمة المؤسسات/المنظمات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني.

# العملية التحضيرية

٦٧. حقق نهج المشارك والوظيفي في العملية التحضيرية. وحضر السياسات بمشاركة ومساهمة المؤسسات/المنظمات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا السياق أخذت بنظر الاعتبار عند تحضير الوثيقة موقف تطبيق إستراتيجيات الإصلاح القضائي السابقة، والتطورات التي جرت في داخل البلد وفي الساحة الدولية في مجال العدالة، ووجهات نظر أصحاب المصلحة.

٦٨. وجهت التحاليل المستندة على الإحصائيات للعدالة في الفترة التحضيرية الدراسات التي أجريت. أما تقييمات المؤسسات الدولية كسبت التعمق في الدراسات التخطيطية. وأخذت آراء الحكام، والمدعين العامين، والمحامين، والعاملين في الوزارة، والمحاكم العليا، وكليات القانون، ومنظمات المجتمع المدني، واتحاد المحامين الأتراك والمؤسسات والمنظمات التابعة للاتحاد، والصحفيين، والكتاب، والأكاديميين والمواطنين.

٦٩. وفي سياق الدراسات أخذت بنظر الاعتبار التقارير والتقييمات المقدمة من قبل الإتحاد الأوربي، والمجلس الأوربي والمؤسسات الدولية الأخرى مع اجتهادات المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان. وكذلك تمت الاستفادة من اللقاءات التي جرت حول المسودة مع الإتحاد الأوربي، والمجلس الأوربي وممثلي المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان بشكل موسع.

٧٠. قدمت لجنة الإتحاد الأوربي المساعدات المالية للدول المرشحة للعضوية والدول المحتملة ترشيحها للعضوية؛ وذلك بهدف تأمين تجانس المكتسبات، ودعم التطور في القدرة المؤسساتية. ويستخدم هذا الدعم المادي كوسيلة للمساعدة قبل الانتساب للعضوية ( Instrument for Pre-accession Assistanve-IPA . وأجريت العديد من التغييرات في التشريعات في الكثير من المجالات بعد الاستفادة من نتائج مشاريع الإتحاد الأوربي المطبقة في السنوات السابقة. تمت الاستفادة من المكتسبات التي حصلت عليها عن طريق المشاريع، كما كان الحال في الفترات السابقة في تحضير وثيقة الإصلاح القضائي.

كتبت الغاية، والهدف والفعاليات
في استراتيجية الإصلاح القضائي
بشكل ملموس. واستهدفت بهذه
الطريقة منع ظهور الترددات
وتوفير المراقبة الفعالة للرأي العام
أثناء تطبيق الوثيقة.

# النطاق

٧١. يتضمن استراتيجية الإصلاح القضائي الجديد ٩ غايات، و ٦٣ هدف و ٢٥٦ فعالية.

٧٢. كتبت الغاية، والهدف والفعاليات في استراتيجية الإصلاح القضائي بشكل ملموس. واستهدفت بهذه الطريقة منع ظهور الترددات وتوفير المراقبة الفعالة للرأي العام أثناء تطبيق الوثيقة.

٧٣. وكذلك سيحضر خطة العمل المفتوح والتي يمكن قياسها بعد نشر الوثيقة. وسيتضمن خطة العمل المذكورة، التقويم الزمني ارتباطا بالمؤسسات المسؤولة/ المعنية في اطار الغاية والأهداف ذات العلاقة للميزانية المخصصة للغاية والأهداف المبينة.

# نظام المراقبة والتقييم

٧٤. سيحضر تقارير المتابعة السنوية من قبل وزارة العدل لمتابعة موقف تطبيق الوثيقة. وخطط تحضير هذه التقارير باللغتين التركية والإنكليزية وتقاسمها مع الرأي العام.

٧٥. وفكر بإنشاء وحدة تنسيقية خارج الوزارة يشارك فيها المؤسسات والمنظمات ذات العلاقة للتغلب على المشاكل التي تظهر أثناء تطبيق الوثيقة، ومزاولة المفهوم الشفاف في المتابعة. وفي هذا السياق سيشكل «هيئة متابعة وتقييم استراتيجية الإصلاح القضائي» خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ نشر الوثيقة. سيجتمع هذه الهيئة التي سيشارك فيها جميع أصحاب المصلحة بشكل دوري، وسينظم للرأي العام تقارير المتابعة المفتوحة والتقييم.

العدالة

٢٠٢٣
الرؤية القضائية
نظام العدالة الموثوقة
التي يمكن
الوصول اليها

الغاية ٦

تسهيل الوصول الى العدالة وزيادة الممنونية من الخدمات

١١

الغاية ٧

زيادة نشاط نظام العدالة الجزائية

٨

الغاية ٨

تبسيط وزيادة الإجراءات القانونية والإجراءات الادارية وتحسين نشاطها

٧

الغاية ٩

نشر الطرق البديلة لحل النزاعات

٤

# الغاية والأهداف

| الغاية ١ | الغاية ٢ | الغاية ٣ | الغاية ٤ | الغاية ٥ |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| حماية وتطوير الحقوق والحريات | تطوير استقلالية وحياد وشفافية القضاء | تحسين كمية وجودة المصادر الإنسانية | تحسين الأداء والكفاءة | تحقيق إستخدام حق الدفاع الفعال |
| ٣ | ٥ | ٧ | ١٥ | ٣ |

عدد الأهداف

# الغاية ١

حماية
وتطوير
الحقوق
والحريات

يعتبر حماية وتطوير حقوق الإنسان أساس النظام الديمقراطي. ويعتبر الحساسية في هذا الموضوع مقياس لعمق الديمقراطية.

مفهوم حقوق الإنسان منذ قبول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة ولحد الآن في تطور مستمر. فمن طرف تغيرت المعاني الموجودة داخل الحقوق والحريات الأساسية خلال فترة سبعون سنة الماضية، ومن طرف آخر أضيفت حقوقا جديدة الى فهرست حقوق الانسان.

لزيادة الوعي والحساسية الخاصة بحقوق الإنسان لمنسوبي القضاء تم تخطيط سلسلة من فعاليات التدريب والتوعية

وشكلت خلال هذه الفترة كذلك آليات دولية لحماية الحقوق والحريات بشكل فعال. وكانت لهذه الآليات وظائف مهمة وهي مستمرة في إداء هذه الوظائف. وفي هذا السياق تحمل الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان أهمية أخرى.
وأسست الاتفاقية آلية الحماية للدول الأعضاء في المجلس. ووافقت تركيا على الاتفاقية الموقعة في عام ١٩٥٠ والتي دخلت في حيز التنفيذ في عام ١٩٥٣ في عام ١٩٥٤.

تابعت تركيا التي تعتبر من الأعضاء المؤسسين للمجلس الأوربي، تطورات الجمعية الدولية في هذا المجال وخصوصا في فترة ستة عشر الماضية تابعت التطورات بشكل فعال. وحققت تحول مهم في تشكيل البنية التحتية للقوانين في مجال حقوق الإنسان وتطبيقها في تركيا.

سيكون التقييم غير مكتملا إذا ما لم يتم الأخذ بنظر الاعتبار التطورات التي سجلت خلال فترة ستة عشر سنة الماضية في تركيا والموقف قبل التطورات. قسم من التشريعات التي حققت خلال هذه الفترة هي كالآتي:

أ) إذا كانت القوانين حسب المواثيق المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية منفذة حسب الأصول في نفس الموضوع وتحتوي على أحكام مختلفة، فيؤخذ المواثيق الدولية كأساس،

ب) نظمت لأول مرة حماية المعلومات الشخصية كحق دستوري،

ج) وصول حق الحصول على المعلومات الى الضمان الدستوري،

د) وضع حقوق الأطفال تحت الحماية الدستورية لأول مرة،

ه) إنهاء محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية،

و) السماح بالمراجعة الفردية للمحكمة الدستورية،

ز) تأسيس مؤسسة امين المظالم ومؤسسة حقوق الإنسان والمساواة التركية،

ح) إجراء التنظيمات التي تصعب من مراجعة تدابير التوقيف،

ط) تأمين القيام بالدعاية بلغات ولهجات مختلفة الى جانب اللغة التركية في الانتخابات المحلية والانتخابات العامة.

ك) تحكيم حرية الرأي في قوانين الجزاء وإضافة جملة «لا يشكل الفكرة بهدف النقد جنحة» الى التعديلات،

تم صياغة سياسات جديدة بوجهة نظر موسعة لتطوير وحماية الحقوق والحريات في فترة الوثيقة الإستراتيجية هذه. ويخدم هذا الخصوص تقوية ديمقراطيتنا بشكل أكثر. ولم يغض النظر عن أية مشكلة ظهرت أثناء التحضير.

أما التعديلات المفصلة الخاصة بالحقوق والحريات، فستحتل مكانتها في خطة العمل لحقوق الإنسان الجارية تحضيرها لحد الآن.

وعند تثبيت الهدف والفعاليات وفي سياق هذه الغاية يؤخذ بنظر الاعتبار الوثائق والتقييمات المحضرة من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية في مجال القضاء وعلى رأسها الإتحاد الأوربي، والمجلس الأوربي، ولجنة البندقية. وعند القيام بالتغيرات التشريعية المتوقعة تكون هذه التفاصيل للتقييمات هي التي ترسم الإطار في التغييرات.

هنالك اتجاهين أساسيتين للمواضيع التي سوف يتطرق اليها في الوثيقة. وإحداهما هي البنية التحتية للتشريع، والثانية متعلقة بالتطبيق. وخطط الدراسات لزيادة الاهتمام بحقوق الإنسان في التطبيق. وستكون هذه الدراسات خاصة حول حرية الرأي وحرية الصحافة، حق تنظيم الاجتماعات والمظاهرات، والقيام بعملية تدبير التوقيف من غير إفراط.

ومن طرف آخر أجري مسح موسع الخاص بالبنية التحتية للتشريعات، وأثبتت فيه الخطوات الموجهة لتقوية الإطار القانوني لحماية وتوسيع حقوق الأفراد. وفي هذا السياق تم التطرق في هذه العملية الى التشريعات التي تؤثر على حرية الرأي وعلى رأسها التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. أما الأحكام الخاصة بتدابير التوقيف،

وإجراءات منع الوصول عبر الأنترنت، والتشريعات الخاصة بتنظيم الاجتماعات والمظاهرات كانت ضمن هذا النطاق.

وستكون التغييرات المتوقعة للتشريعات التي تؤثر على حرية الرأي، والتشريعات الخاصة بحرية الرأي بهدف التنقيد والتي هي ضمن حدود نشر الخبر والتي لا تشكل جنحة موجهة للتطبيق بشكل فعال عن طريق تقييم جميع التشريعات الجزائية [١٨].

ويتوقع تثبيت الحدود القطعية للقرارات الصادرة نتيجة النظر في الاستئناف في المحاكم العدلية للمنطقة حول المواد الخاصة بحرية الرأي من جديد.

وبهذا الشكل يستهدف تحقيق إطلاع المحكمة العليا على القرارات وإعطاء ضمان إضافي للأفراد[١٩].

تحتل المكافحة الفعالة للجرائم المرتكبة عبر الأنترنت أهمية كبيرة. وكفاءة التطبيقات الجارية بهذا الاتجاه تعتبر مهمة من ناحية حماية الحقوق الشخصية للفرد. الى جانب ذلك أن إجراءات منع الوصول الى الأنترنت لا يعرقل حرية الرأي، بل يقوي الضمان الحقوقي بشكل أكثر، ويقيم بأنه من المفيد تطوير التطبيقات التي تؤمن تقييد استخدام الأنترنت في الحالات الضرورية بشكل متناسب [٢٠].

خطط تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية ودراسات التوعية لكي يزيد من حساسية وتوعية منسوبي القضاء بخصوص حقوق الإنسان.

يعتبر مراعاة تناسب والمحكمة قرارات المحكمة الدستورية الأوربية لحقوق الإنسان في تدقيق ومراقبة الترفيعات للحاكم والمدعي العام الجمهوري تحديثا مهما. ويعتبر أيضا عدم التناسب مع قرارات المحكمة الدستورية الأوربية لحقوق الإنسان، وتحمل تقييم الفرق المقبول في تفسير أحكام الاتفاقية أو التشريعات بشكل مسموح أهمية أيضا. الهدف هو، قياس الحساسية المهنية والكفاءة بمفهوم مناسب لاستقلالية الحاكم في موضوع حقوق الإنسان.

---

١٨ المادة ٢١٨ من العنوان الجانبي «الحكم المشترك» لقانون العقوبات التركي. «لا يشكل التصريحات التي لا تتعدى حدود الاعلام بالخبر، والتصريحات بهدف التنقيد جنحة». المادة ٣٠١ من العنوان الجانبي «توجيه الإهانة الى الشعب التركي، ودولة الجمهورية التركية، والإساءة الى مؤسسات ودوائر الدولة». وتضمن التعديل حول «لا يشكل التصريح بهدف التنقيد جنحة».

١٩ المادة ٢٨٦ للعنوان الجانبي «التمييز» في قانون المحاكمات الجزائية. نظمت رفض المراجعة للاستئناف حول قرار عقوبة السجن لمدة خمسة سنوات وأقل دفع الغرامات المالية مهما كان مقدارها من قبل محكمة الدرجة الأولى من الأساس، وعدم السماح بالتمييز لقرارات المحاكم العدلية للمنطقة ومحاكم الدرجة الأولى حول عدم رفع مقدار عقوبة السجن من خمسة سنوات وأقل من قبل المحاكم العدلية للمنطقة. وحسب هذا التعديل يتم صدور القرار القطعي لبعض القرارات المشابهة في المحاكم العدلية في المنطقة وبعض يرسل للتدقيق في التمييز.

٢٠ القانون رقم ٥٦٥١ بخصوص تنظيم النشر عبر وسط الأنترنت ومكافحة الجرائم المرتكبة عبر وسائل النشر هذه.

وكذلك الإشارة الواضحة الى أسباب تحديث المحاكمة هي قرارات انتهاك المحكمة الدستورية في قوانين الإجراءات، وإعادة النظر الى قانون حماية المعلومات الشخصية في إطار مكتسبات الإتحاد الأوربي، ويخطط لتشكيل آلية الحقوق الداخلية الجديدة لتدقيق المراجعات في موضوع انتهاك حق المحاكمة في الفترة المعقولة، وإصدار قرار دفع التعويضات إذا تطلب الأمر.

# الغاية ١
## حماية وتطوي الحقوق والحريات

### الهدف ١,١
سيتم إعادة النظر بالتشريعات لكي يرفع مستوى المعايير الخاصة بالحقوق والحريات، وسوف يجرى التغييرات الضرورية.

### الفعاليات

أ) سوف يجرى تقييم التشريعات والتطبيق الخاص بحرية الرأي، وستجرى التعديلات بشكل يوسع مجالات الحقوق والحرية للأفراد.

ب) سوف يزداد طريق ضمان طريق القانون ضد القرارات القضائية الخاصة بحرية الرأي.

ج) سيتم إعادة النظر في التشريعات والتطبيقات الخاصة بالتوقيف والسجن وتدابير الحماية الأخرى والتي تؤثر على حق الحرية والأمن، وسوف يجرى التغييرات في سبيل تطبيقها بشكل متناسب، ويؤخذ التدابير اللازمة.

د) سينظم الأحكام الخاصة بأطول فترة للتوقيف، بشكل يكون لفترات التحقيق والمحاكمة كل على حدى.

ه) سوف يتم التطرق الى القانون بخصوص لوائح النشر في وسط الأنترنت، والقوانين الأخرى حول إجراءات منع الوصول الى الأنترنت في إطار حرية الرأي ويجرى التغييرات اللازمة.

و) سيؤمن إضافة أسباب تجديد المحاكمة في قوانين الإجراءات حول قرارات الانتهاك الصادرة من المحكمة الدستورية نتيجة المراجعة الفردية.

ز) سيعاد النظر في قانون حماية المعلومات الشخصية في إطار مكتسبات الإتحاد الأوربي، وسيكمل دراسات التوافق بينهما.

ح) سيشكل آلية فعالة للتدقيق حول المراجعات في موضوع انتهاك حق المحاكمة في الفترة المعقولة ودفع التعويضات.

### الهدف ٢,١
سينظم خطة عمل جديدة حول حقوق الإنسان، ويطبق بشكل فعال.

#### الفعاليات
أ) سيطور الحلول الفعالة الخاصة في مجالات الانتهاك المشار اليه في قرارات المحكمة الدستورية والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان.

ب) سيؤخذ بنظر الاعتبار ملاحظات وتقارير آليات الحماية الدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان.

ج) سيطور طرق التعاون مع المنظمات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

---

### الهدف ٣,١
سيزاد وعي وحساسية منسوبي القضاء في موضوع حقوق الإنسان.

#### الفعاليات
أ) سيؤمن توافق قرارات الحاكم والمدعي العام الجمهوري مع قرارات المحكمة الدستورية والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، ويؤمن مراقبة فترات الترفيع المهني والتفتيش.

ب) سينظم الدورات التدريبية في موضوع حقوق الإنسان وعلى رأسها حرية الرأي والصحافة.

ج) سينظم الدورات التدريبية الخاصة بشرح الأسباب الموجبة للقرارات وعلى رأسها الخاصة بالتوقيف.

# الغاية ٢

## تطوير استقلالية القضاء وحيادها وشفافيتها

هنالك علاقة هيكلية بين سيادة القانون واستقلالية القضاء وحيادها. يعتبر ضمان استقلالية وحياد القضاء في الديمقراطية الشرط الأول في تأمين سيادة القانون. ويشكل في نفس الوقت ضمان لحقوق وحريات الأفراد.

نظمت استقلالية القضاء في المادة ١٣٨ للعنوان الجانبي «استقلالية المحاكم» في الدستور [٢١]، وأشيرت في المواد التي تلت هذه المادة الى الضمانات حول توفير هذا الخصوص. وكذلك نصت المادة ٩ بالعنوان الجانبي «صلاحية القضاء» من الدستور [٢٢]، وأفيد بأن صلاحية القضاء يستخدم باسم الشعب التركي من قبل المحاكم المستقلة والمحايدة. أضيف الى نص الدستور الذي تم تغييره في عام ٢٠١٧ عبارة «الحياد» وأكد أن الاستقلالية يتضمن الحياد.

أكد في المادة ٦ للعنوان الجانبي «حق المحاكمة العدلية» من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان على حق المحاكمة للجميع في المحاكم المستقلة والمحايدة الذي أسس حسب القانون.

هنالك بعض المعايير العالمية لاستقلالية القضاء. وبعض اقسام هذه المعايير ذات العلاقة بالقواعد الموجودة في الدول المختلفة. ويظهر فروقات في هذه القواعد المفروضة من دولة الى أخرى. والنقطة الحاسمة هنا هي في نفس الوقت تاريخ وتجارب وتقاليد البلدان.

> هنالك العديد من الأدوات الأساسية لتأمين استقلالية القضاء. وجميعها تخدم أساسا تقوية الحاكم والمدعي العام. ولهذا السبب توقعت أهدافا موجهة لتقوية الحاكم والمدعي العام من الناحية المهنية في سياق الهدف المذكور.

٢١ المادة ١٣٨ من الدستور «يتمتع الحاكم بالاستقلالية في عملهم»؛ ويصدرون قرار الحكم بشكل يوافق الدستور، والقانون والحقوق وحسب القناعة الضميرية لهم. لا يمكن لأية سلطة، مقام، مرجع أو شخص أن يعطي الأوامر والتعليمات للمحاكم والحاكم في استخدام صلاحية القضاء، ولا يرسل التعميمات، ولا يقدم التوصيات والتلقين. ولا يوجه الأسئلة بخصوص صلاحية القضاء في المجلس التشريعي في الدعوى المرفوعة.، ولا يجرى مقابلات ولا يدلى بأية بيانات. ويلتزم السلطات التشريعية والتنفيذية والإدارية بقرارات المحكمة؛ ولا يمكن لهذه السلطات والإدارة تغيير قرارات المحكمة بأية شكل من الأشكال، ولا يتأخر في تطبيق هذا القرارات.

٢٢ المادة ٩ من الدستور «صلاحية القضاء، يستخدم من قبل المحاكم المستقلة والمحايدة باسم الشعب التركي».

نظمت هيكلية بناء هيئة الحكماء والمدعين العامين حسب التغيير في الدستور في عام ٢٠١٧ استنادا الى مبادئ «الاستقلالية» و «الحياد». وحققت انتخاب البرلمان عضوا للهيئة وبهذا قويت المشروعية الديمقراطية للهيئة. وقبل التغيير تم انتخاب العضو للهيئة من قبل الحاكم والمدعي العام مرتين. وقد قيم هذا الانتخاب من قبل الحاكم والمدعي العام والرأي العام، بأنه أثر بشكل سلبي على عمل السلمي للقضاء، وأدى الى الاستقطاب السياسي.

هنالك العديد من الأدوات لتأمين استقلالية القضاء. وجميعها بالأساس تخدم تقوية الحاكم والمدعي العام. ولهذا السبب تم التوقع لأهداف موجهة لتقوية الحاكم والمدعي العام من الناحية المهنية في سياق الهدف المذكور.

وإحداهم هو أن القضاء وهو توفير الضمان الجغرافي (ضمان الأرض) الذي اشير اليه كاحتياج مهم منذ العديد من السنوات من قبل الرأي العام. وتوقع في الوثيقة في سياق هذا الضمان عدم تغيير محل وظيفة الحاكم والمدعي العام ذوات الخبرة إذا لم يكن لديهم طلب التعيين وذلك بعد الأخذ بنظر الاعتبار نجاحهم في المهنة [٢٣]. ويحمل الضمان الجغرافي اهمية ليست فقط للاستمرار في النشاط القضائي بدون تردد من قبل الحاكم والمدعي العام، بل في نفس الوقت له أهمية من ناحية تحسين الكفاءة القضائية [٢٤]. لأن تغيير محل عمل الحاكم والمدعي العام يعتبر مشكلة الكفاءة. وتبين بأن هذا الموضوع عند تحضير الوثيقة شكل قناعة لدى الرأي العام يجب أخذه بنظر الاعتبار.

يتضمن النقاط الأخرى التي كتبت في سياق الغاية الأولى؛ تقوية الضمانات للحكام والمدعين العاميين تؤمن الحياة المهنية المقبولة. وسيكون باب المراجعة للقضاء مفتوحا فقط «لعقوبة الطرد من المهنة» من العقوبات التأديبية الصادرة من هيئة الحاكم والمدعي العام. أما الاعتراضات ضد العقوبات الأخرى فيمكن مراجعة هيئة الحاكم والمدعي العام لتقييم القرار من جديد. ومن المتوقع في هذه الفترة تحضير اقتراح التغيير في الدستور لتوسيع المراجعة القضائية ضد القرارات التأديبية لهيئة الحاكم والمدعي العام.

---

٢٣ يجرى تعيين المرشحين للعمل كحكام في القضاء العدلي والذين قبلوا في المهنة ويختار مكان تعيينهم من قبل هيئة الحكام والمدعين العامين عن طريق إجراء القرعة. ويجرى تغيير محل عمل الحاكم والمدعي العام من قبل هيئة الحاكم والمدعين استنادا الى الصلاحية المخولة حسب المادة ٣٥ من القانون رقم ٢٨٠٢ بشكل يوافق تعليمات التعيين والنقل للحكام والمدعي العام العدليين والإداريين، ويجرى النقل الى وظيفة بنفس المكان أو مكان آخر بنفس الملاك أو بدرجة أعلى حسب درجة الكادر والراتب المستحق.

٢٤ قبل قانون أجهزة المحاكم في عام ١٩٢٥ ونص القانون على عدم إمكانية تعيين الحاكم الى محكمة أخرى إلا بموافقتهم شخصيا. ونصت المادة ٧٩ من قانون الحاكم رقم ٢٥٥٦ على «لا يمكن تغيير موقع ومحل توظيف الحاكم حتى ولو كان عن طريق الترفيع بدون موافقتهم». وغير هذا الحكم بتاريخ ١٩٧٢/٠٦/٢٣ بالقانون رقم ١٥٩٧، فمنذ عام ١٩٧٢ ولحد الآن لا يتم النظر الى الضمان الجغرافي في نظامنا بل يطبق نظام المنطقة خلال تغيير محل عمل الحاكم والمدعي العام.

ويحمل توسيع حقوق الحاكم والمدعي العام الذين بدء العمل التأديبي بحقهم أهمية. وفي هذا السياق زيادة ضمانات الإجراءات التأديبية، وتقوية الشفافية في هذا المجال موجهة لرفع مستوى الضمانات المهنية. الى جانب ذلك سيحقق القرارات الخاصة بالعمل التأديبي لهيئة الحاكم والمدعي العام؛ حماية المعلومات الشخصية وتوضيحها للرأي العام، ومن طرف يقوي التوقعات المهنية للحاكم والمدعي العام ومن طرف آخر يؤمن الشفافية للأعمال التأديبية.

ومن الدراسات المهمة في هذه الفترة؛ قيام هيئة ذات مشاركة موسعة بإجراء اختبار الدخول الى مهنة الحاكم والمدعي العام [٢٥]؛ تثبيت التقويم الزمني والمعايير الذي يعلن من قبل لنظام التعيين، والنقل والصلاحية المستمرة [٢٦]. القيام بالتوقعات المهنية المرتبطة بالتقويم وخصوصا في عمل النقل وتعاميم الصلاحية المستمرة.

استهدف نظام المناطق الذي نظم في تشريعات التعيين والنقل للحاكم والمدعي العام [٢٧] إجراء التنظيم من جديد. ويهدف التنظيم المذكور العقلانية عن طريق الأهداف المذكورة أدناه:

أ) رفع مستوى كفاءة القضاء

ب) رفع مستوى الكفاءة المهنية

ج) الثقة والقدرة على التنبؤ في الموقع الوظيفي للحكام والمدعي العام

تحمل إعادة هيكلة عملية الترفيع في المهنة للحكام والمدعي العام[٢٨] أهمية. ويتم إعادة هيكلة العمليات في الإطار التالي:

أ) تبني المفهوم المستند على الجودة أكثر من الكمية،

ب) مراعاة جودة الأعمال التي أجريت فعليا

---

٢٥ يجرى اختبار المقابلة من قبل هيئة المقابلة استنادا الى المادة ٩/أ من قانون الحاكم والمدعي العام.

٢٦ الصلاحية المستمرة (الدائمة أو المستمرة) «تعني صلاحية الحاكم المخول في نفس المحكمة في مكان معين بين تواريخ معينة بدون انقطاع». تكون الدائرة الأولى من هيئة الحكام والمدعين العامين مسؤولة عن تثبيت الصلاحية المستمرة الخاصة بالمحاكم التي سيعمل فيها الحاكم العدلي والإداري استنادا الى المواد ١/٩-أ/٢-٤ من القانون رقم ٦٠٨٧.

٢٧ يجرى تعيين الحاكم والمدعي العام من قبل هيئة الحكام والمدعين العامين عن طريق تغيير محل عمل الحاكم والمدعي العام بشكل يناسب التعليمات الخاصة بنقل وتعيين الحاكم والمدعي العام العدليين والإداريين. يؤخذ نظام المناطق أساسا في التعيينات عن طريق تغيير محل العمل. يجرى تعيين المنطقة بعد الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الجغرافية والاقتصادية، والإمكانيات الاجتماعية والصحية والثقافية، ودرجة المحرمية، وقربها من المراكز المهمة والأمور الأخرى في المناطق التي يتواجد فيها الجهاز القضائي.

٢٨ يستند صلاحية هيئة الحكام والمدعين العامين في تثبيت مبادئ الترفيع على المادة ١١٨ من القانون رقم ٢٨٠٢.

ج) الأخذ بنظر الاعتبار مباشرة التوافق مع المعايير القانونية في موضوع الحقوق والحريات.

يعتبر التجربة في المهنة مهمة للتعيين في بعض الوظائف في الجهاز القضائي. ولهذا السبب يتوقع تثبيت الفترات من جديد لشروط التعيين في الوظائف المعينة[٢٩]. ويؤمن التطبيق بهذا الاتجاه، تقديم الخدمات بشكل أكثر جودة، ويؤمن التنبؤ المهني للحكام والمدعي العام.

تنص المادة ٤٧ من قانون الحاكم والمدعي العام[٣٠]؛ لوزير العدل صلاحية تعيين الحاكم والمدعي العام لفترات مؤقتة من وظائف قضائية أخرى في الحالات الضرورية التي تتطلب عدم التأخير. ويتوقع أن ترفع هذه الصلاحية من قبل الحكام.

قبلت مبادئ بنكولا وبودابست من قبل هيئة الحاكم والمدعي العام في عام ٢٠٠٦[٣١]. نظم إعلان إسطنبول الخاصة بالشفافية في القضاء بريادة المحكمة العليا وتم قبوله[٣٢]. وقبل في عام ٢٠١٧ المبادئ الأخلاقية للقضاء للمحكمة العليا من قبل الهيئة العامة الكبيرة للمحكمة العليا[٣٣]. إضافة الى ذلك هنالك مبادئ أخلاقية يجب على منسوبي القضاء التحلي بها وقد بدء العمل بها في فترة الوثيقة السابقة. وسيكمل العمل بشكل يناسب معايير الأمم المتحدة والمجلس الأوربي، وسيشكل وحدة تقدم الخدمة الاستشارية في موضوع المبادئ الأخلاقية داخل هيكلية هيئة الحاكم والمدعي العام.

يعتبر المشاركة والمفاوضات في الفترة التحضيرية مهمة من ناحية تحسين نوعية النصوص القانونية المطروحة وتوفير خدمتها للهدف المتوقع. عندما يكون الأعمال التحضيرية ناتجة عن التفكير المشترك سيظهر معه تقبل النصوص القانونية من قبل الرأي العام.

---

٢٩ التعيين في الوظائف مثل أعضاء المحكمة العليا والمحكمة الاستشارية، رئيس محكمة الاستئناف وأعضائها، المدعي العام الجمهوري الكبير، رئيس لجنة العدالة، رئاسة المحكمة، رئيس العدالة، حاكم التدقيق في هيئة الحكام والمدعين العامين، والمفتشين، المدعي العام وحاكم التدقيق في المحكمة العليا.

٣٠ في الحالات التي لا يمكن التأخر فيها، ولكي لا يتم التأخير في تقديم الخدمة، يمكن لوزير العدل أن يعين أحد الحكام أو المدعين العامين من احدى أجهزة القضاء ذات الكادر المناسب الى محل آخر يحتاج اليه بشكل مؤقت. وكذلك؛ يمكن لوزير العدل أن يرفع الصلاحية المؤقتة بدون العرض على الهيئة العليا للحكام والمدعين العامين للموافقة في فترة العطلة العدلية. والقرار الصادر بهذا التقدير يعرض للموافقة في أول اجتماع للهيئة. وفي حالة تغيير الحاكم أو المدعي العام المخول لفترة مؤقتة من قبل الهيئة يستمر المخول سابقا في عمله الى أن يبدأ الحاكم أو المدعي العام المخول في العمل.

٣١ قبلت مبادئ بنكولا لأخلاق القضاء من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٣ نيسان عام ٢٠٠٣. وقبلت مبادئ بودابست لأشكال التصرفات الأخلاقية للحكام والمنظم من قبل المجلس الأوربي في مؤتمر المدعين العامين المنعقدة بتاريخ ٣١ مايو عام ٢٠٠٥. وتم تبني مبادئ بنكولا بقرار الهيئة العليا للحكام والمدعين العامين الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٠٦/٢٧ وبالعدد ٣١٥، وتبني مبادئ بودابست بالقرار الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٠ وبالعدد ٤٢٤. أنظر الى http://hsk.gov.tr/Eklentiler/Dosyalar/٤a٩٢e٠cc-e٩٤b-٤٩١٢-aaf٩-e٩٨٥b٨٨٥dfc٥.pdf لرؤية مبادئ أخلاق القضاء بنكولا.

٣٢ https://www.yargitay.gov.tr/documents/IstanbulBildirgesiKitapcigi.pdf

٣٣ https://www.yargitay.gov.tr/documents/yargitayEtikIlkelerTurkce.pdf

مشاركة ممثلي أصحاب المصلحة عند تحضير المقترحات التشريعية، سيطور ثقافة المشاركة والمفاوضات في القضاء. وعند تثبيت متطلبات التغيير في التشريع سيحضر تقارير التحليل المؤثر للمنظم ويتم تقاسم التقارير المنظمة مع الرأي العام من خلال موقع الأنترنت لوزارة العدل. وسيحقق مشاركة الدوائر والمؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، والأطراف الاجتماعية المختلفة في العمليات. ومن طرف آخر هنالك الحاجة الى زيادة المشاركة وثقافة المفاوضات في جميع العمليات الخاصة بالقضاء.

تطوير مراقبة الخدمات القضائية بمفهوم يركز على الكفاءة هو من التحديثات الأخرى المتوقعة في الوثيقة. وسيتبع تقارير الفعاليات القضائية العدلية والإدارية في هذا الموضوع الى معالجة مهمة. ولهذا السبب خطط تشكيل نظام موجه لتوسيع مدى تقارير الفعاليات وتقييم التقارير[٣٤].

٣٤ تم التطرق الى النظام في هذا الموضوع في سياق الهدف ٤،١ )ب(.

# الغاية ٢
## تطوير استقلالية القضاء وحيادها وشفافيتها

### الهدف ٢,١
سيحقق تطوير معايير تعيين ونقل وترفيع الحاكم والمدعي العام المستندة على السبب والجدارة.

### الفعاليات
أ) سيطبق الضمان الجغرافي للحكام والمدعي العام أصحاب الأقدمية المعينة في المهنة.

ب) سيحقق إجراء اختبار المقابلة عند الدخول في وظيفة الحاكم والمدعي العام من قبل هيئة موسعة من الممثلين.

ج) سينظم نظام المنطقة الموجودة في تشريعات التعيين والنقل من جديد على محور الضمان الجغرافي.

د) سيجدد هيكلية نظام الترفيع للحكام والمدعي العام على أساس الجدارة والكفاءة.

ه) سيثبت من جديد الشروط الأدنى للأقدمية في المهنة للتعيين في وظائف معينة.

و) سيربط نظام التعيين، والنقل والصلاحية المستمرة بتقويم زمني يحقق الفترة المعقولة للتنبؤ.

ز) سيزال صلاحية وزير العدل في تعيين الحاكم بوظيفة مؤقتة في المناطق القضائية الأخرى في الحالات التي لا تسمح فيها بالتأخير.

### الهدف ٢,٢
سيتم هيكلة الإجراءات التأديبية بخصوص الحاكم والمدعي العام

**الفعاليات**

أ) تثبيت العقوبات التأديبية في قانون الحكام والمدعين العامين بمعايير مرئية من جديد.

ب) سيوسع حقوق الحاكم والمدعي العام في العمليات التأديبية.

ج) سيوسع آلية المراقبة القضائية امام القرارات التأديبية لهيئة الحكام والمدعين العامين.

د) سيحقق الإعلان عن قرارات هيئة الحكام والمدعين العامين بشرط حماية المعلومات الشخصية للرأي العام.

---

### الهدف ٣,٢
تقوية أخلاقية القضاء.

**الفعاليات**

أ) سيثبت المبادئ الأخلاقية ويراقب التطبيق عن قرب.

ب) وسيؤمن أخلاقية المهنة عن طريق الدورات التدريبية قبل الدخول الى الخدمة وأثناء فترة الخدمة.

### الهدف ٤,٢
بمشاركة ممثلي أصحاب المصلحة عند تحضير المقترحات التشريعية، سيطور ثقافة المشاركة والمفاوضات في القضاء.

### الفعاليات
أ) سيحضر تقارير التحليل المؤثر للمنظم عند تثبيت متطلبات التغيير في التشريع وسيتم تقاسم التقارير المنظمة مع الرأي العام.

ب) سيحقق مشاركة الدوائر والمؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، والأطراف الاجتماعية المختلفة في العمليات.

---

### الهدف ٥,٢
سيوسع سعة تقارير الفعاليات في القضاء العدلي والإداري، وسيزيد من التوعية في الرأي العام.

### الفعاليات
أ) سيحضر النشرات الصحفية المركزية والمحلية الخاصة بتقارير الفعاليات.

ب) سيشكل نظام موجه لتقييم تقارير الفعاليات.

ج) سيؤخذ التدابير برفع مستوى الكفاءة القضائية عن طريق تحليل تقارير الفعاليات.

# الغاية ٣

تحسين تنمية
وجودة
المصادر
الإنسانية

أهم عنصر مؤهل لخدمات العدالة هو الحصول على التعليم الجيد، والحقوقيين الذين لهم بنية تحتية قوية في الحقوق، يتتبع التطورات الحديثة، وذات كفاءة متطورة في التفسير ويستطيع الوصول الى النتائج الصحيحة. وأن يكون ذات قابلية للإقناع حول قرارات والأسباب الموجبة للقضاء، وذات لغة قوية وفصيحة، وله منطق منتظم؛ وبهذا الشكل يحقق خدمات العدالة.

وأفيد باستمرار ضرورة تعليم الحقوق في محور دراسات الإصلاح القضائي في المفاوضات مع أصحاب المصلحة في سياق التحضير للوثيقة. ولهذا من المتوقع إجراء سلسلة من الفعاليات الموجهة لزيادة نوعية التعليم في الحقوق.

ارتفاع عدد الطلبة عامل لعرقلة تقديم التعليم ذات النوعية الجيدة. ولهذا من المفيد إعادة النظر بعدد الطلبة الذين يتم قبولهم في الكليات حسب التقييم.

وفي هذا السياق كذلك هنالك احتياج لتقوية الكادر الأكاديمي وإعادة النظر في مناهج الدروس وهيكلتها من جديد. وجود دروس الحجج القضائية، والمنهجية، وفلسفة الحقوق في سنوات التعليم يزيد من التعمق في الحقوق للمتخرجين.

> يعتبر الاستمرارية في التعليم في يومنا هذا،عاملا للنجاح المقبولة في أنحاء العالم. ولهذا السبب يظهر أهمية التدريب قبل الدخول في الخدمة في القضاء والتدريب أثناء الخدمة الى جانب تعليم الحقوق.

وإضافة درس «اللغة التركية في الحقوق» الى مناهج كلية الحقوق له أهمية كبيرة. ومع تدريس هذا الدرس كدرس إجباري في كل سنة من سنوات التعليم الجامعي بمحتويات مختلفة وبدون استثناء، سيكسب طلبة الحقوق اللغة التركية في الحقوق بشكل بسيط ومفهوم وقطعي وقياسي.

تقدم المختبرات الحقوقية الإمكانيات المهمة لتأسيس الأواصر بين التعليم في الكلية والتطبيق. وشوهد ازدياد في عدد التطبيق في العيادات في تركيا في السنوات الأخيرة.

ويخطط اتحاد المحامين القيام بدراسات في هذا الموضوع، وذلك بالتعاون مع النقابات وكليات الحقوق للاستمرار في هذا العمل.

تبني نهجا إستراتيجيا لتشكيل كادر مساعد الحاكم ومساعد المدعي العام. وتشكيل هذا الكادر له تأثير على؛ مزاولة العمل في فترة التحضير للمهنة بشكل مؤثر من طرف، وتوفير زيادة إمكانيات الدعم للنشاط القضائي للحكام والمدعين العامين من طرف آخر[٣٥]. ويمكن للذين اجتازوا اختبار الدخول في مهنة المحاماة من خريجي كلية الحقوق والذين عملوا كمحامين لفترة معينة المراجعة للدخول في اختبار مساعد الحاكم ومساعد المدعي العام.

لا يوجد في يومنا هذا اختبارات للدخول في مهنة المحاماة ومهنة كاتب العدل. والغي العمل في التعديل المنظم سابقا للمحاماة[٣٦]. وأشير الى الاحتياج في هذا المجال في الفترة التحضيرية أولا من قبل اتحاد المحامين في تركيا، ونقابات المحاماة، وبعدها كليات الحقوق واللاعبين الآخرين في القضاء. وشكل إجماع حول اتباع تطبيق «اختبار الدخول الى مهنة المحاماة» وتلبية الاحتياجات لكي يعمل خريجي كلية الحقوق كمساعد للحاكم، ومساعد للمدعي العام، ومحامي، وكاتب للعدل. ويمكن للخريجين الذين يحصلون على المجموع الكافي في اختبار مركز قياس واختبار وقبول الطلبة[٣٧] البدء مباشرة بالتدريب للمحاماة؛ ويمكن دخولهم لاختبارات مخصصة للحكام، والمدعين العامين وكتاب العدل. وحدود اجتياز اختبار مهنة المحاماة هي نفس حدود النجاح لجميع المهن الأخرى. والمتخرج الذي لم يحصل على الدرجة الكافية في هذا الاختبار يكون حافظا على جميع حقوقه الأخرى كمتخرج من كلية الحقوق. وتوقع تطبيق اختبار الدخول في مهنة المحاماة على جميع الطلبة الذين دخلوا كلية الحقوق بعد تاريخ إجراء التعديل.

---

٣٥ مساعد الحاكم: يقوم بتدقيق الملف والأوراق ويعرضها على الحاكم، يساعد الحاكم في المرافعة والكشف وبعد المرافعة، يدقق الأوراق المنظمة من قبل السكرتارية قبل عرضها على الحاكم، تحضير مسودة القرار ذات الأسباب الموجبة حسب وجهة نظر الحاكم، القيام بالبحث حول النظريات والاجتهادات، ويقوم بالوظائف المقررة له في التشريعات والوظائف المشابهة المقررة من قبل الحاكم. مساعد المدعي العام: يدقق في الملفات والأوراق المودعة في الفترة المعينة ويعرضه على المدعي العام، تحضير مسودة القرار الخاص بأوراق التحقيق حسب وجهة نظر المدعي العام، تدقيق الأوراق المحضرة من قبل السكرتارية قبل عرضها على المدعي العام والحضور في أعمال التحقيق، تقديم وجهة نظره الخاص بطلب وجهة النظر أو طرق القانون الى المدعي العام، القيام بالوظائف مثل البحث حول النظريات والاجتهادات.

٣٦ فرض شرط الاختبار بعد تدريب المحاماة بالقانون رقم ٤٦٦٧ بتاريخ ٢٠٠١/٠٥/٠٢. وترك شرط الاختبار في عام ٢٠٠٦ بالقانون رقم ٥٥٥٨. ولكن المحكمة الدستورية ألغت قانون ترك شرط الاختبار في عام ٢٠٠٩. وأشير الى سبب الإلغاء بالشكل التالي: «كونا بأن المحامي هو منتخب وله صفات نوعية ممتازة، وكان هذا من توقعات القضاء والرأي العام، وتأمين هذا الخصوص له أهمية في انتخاب المهنة مثل الاسهام في تطوير المهنة. دراسة الموضوع الحقوقية الأساسية فقط، لا يكفي لإجراء هذه المهنة، بل يجب أن تكون هنالك كفاءة مهنية، وتدريبات خاصة مثل التدريب القانوني الى جانب الانتخاب او الاختبار عند الدخول الى المهنة».

٣٧ أسس مركز قياس واختبار وقبول الطلبة بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٧٤ كمركز لقبول الطلبة في الجامعات. وللمؤسسة إدارة ذاتية وخصوصا في الأمور الإدارية والمالية. وبعد ذلك تحول الى مؤسسة تجري سنويا حوالي ٥٠ اختبارا في مهن ومجالات مختلفة الى جانب اختبار دخول الطلبة الى الجامعات. وتجرى الامتحانات على شكل اختبارات في أنحاء البلد. وهنالك قناعة مشتركة من قبل الرأي العام والقضاء على الامتحانات التي تجري على شكل اختبارات من قبل هذا المركز غير منافية للنقابات واستقلالية مهنة المحاماة واستقلالها الذاتي.

يحتل المعهد المهني العالي للعدالة أهمية من ناحية تدريب الموظفين الذين يعملون في خدمات العدالة. سيتم تأمين إعطاء الأولوية لتوظيف المتخرجين من هذه المعاهد في خدمات العدالة في فترة التطبيق. وكذلك يتوقع التنويع حسب احتياجات نظام العدالة في برنامج التعليم المطبق[٣٨].

تعتبر الاستمرارية في التدريب في يومنا هذا عاملا للنجاح المقبول على مدى العالم. ولهذا السبب يعتبر تطوير نوعية التدريب قبل المهنة والتدريب داخل المهنة في القضاء الى جانب تعليم الحقوق مهمة. وأشير في قرارات التوصية للجنة الوزارية في المجلس الأوربي في هذا الموضوع الى استقلالية الحكام، وحيادهم ودورهم، الى الدول الأعضاء؛ على ضرورة تدريب الحكام حسب الاحتياجات قبل تعيينهم في الوظيفة وبعد تعيينهم. وفي هذا السياق يجب اتباع التعمق في نهج التدريب قبل التعيين في المهنة وأثناء مزاولة المهنة. وأشير في الوثيقة الى بعض النشاطات ارتباطا من هذا المفهوم.

٣٨ مثل كاتب التنفيذ، كاتب المحكمة، كاتب المدعي العام، كاتب المحامي، كاتب الاجراء.

# الغاية ٣
## تحسين كمية ونوعية المصادر الإنسانية

### الهدف ١,٣
سيشكل نموذجا جديدا لرفع مستوى نوعية التعليم في الحقوق.

### الفعاليات
أ) سيحدد مجددا رفع مستوى قياس النوعية في نموذج التعليم في الحقوق، وفترة التعليم في الكليات، وعدد المقاعد الدراسية، ومعدل الترتيب في النجاح عند الدخول الى الكليات.

ب) سيحدد مجددا المبادئ الأساسية الخاصة بكمية ونوعية الكوادر الأكاديمية الموجودة في كليات الحقوق.

ج) سيحدد مجددا المعايير المتعلقة بتطبيق التعادل في كليات الحقوق.

د) سيجدد مناهج الدروس في كليات الحقوق بمفهوم تطوير قابلية التفكير التحليلي.

ه) سيحقق تدريس الدروس حول استخدام اللغة التركية المؤثرة بشكل صحيح، والدروس الموجهة لأخلاقية المهنة في مناهج كليات الحقوق.

و) سيحقق نشر العيادات التطبيقية للحقوق، ويعطى الامكانية للطلبة للتدريب في وحدات القضاء العدلي والإداري.

---

### الهدف ٢,٣
سيطور نموذج جديد في نظام الدخول الى المهن الموجودة في مجال الحقوق.

### الفعاليات
أ) سيطبق «اختبار الدخول الى المهن الحقوقية» لكي يبدأ خريجي كلية الحقوق بالعمل كمساعد للحاكم ومساعد للمدعي العام، ومساعد لكاتب العدل، وبدء التدريب في المحاماة.

ب) سيؤمن دخول الذين اجتازوا اختبار الدخول الى المهن الحقوقية دخولهم للاختبارات المخصصة لمساعدي الحاكم والمدعي العام وكاتب العدل.

## الهدف ٣,٣
سيشكل مؤسسة مساعد الحاكم والمدعي العام، ويغير إجراءات الدخول الى المهنة.

### الفعاليات
أ) سيكسب نظام القضاء التركي مؤسسة مساعد الحاكم والمدعي العام.

ب) سيجرى اختبارا آخرا للانتساب الى مهنة الحاكم والمدعي العام بعد البقاء في هذا الكادر فترة معينة.

ج) سيحقق مشاركة مساعد الحاكم والمدعي العام في خدمة العدالة لكي يتم تحضيرهم للمهنة بشكل احسن.

---

## الهدف ٤,٣
سيطور نوعية التدريب قبل الدخول الى المهنة وأثناء مزاولة المهنة في القضاء.

### الفعاليات
أ) لكي يكسب التدريب قبل الدخول الى المهنة وأثناء مزاولة المهنة للحكام والمدعين العامين بناء مؤسساتي جديد بنهج أكاديمي، سيؤسس أكاديمية العدالة في تركيا.

ب) سيحقق كون حقوق الإنسان جزءا من التدريب قبل الدخول الى المهنة وأثناء مزاولة المهنة.

ج) سيحقق كسب برامج الحجج القضائية، والمنهجية في الحقوق للتدريب قبل الدخول الى المهنة وأثناء مزاولة المهنة.

د) سينتقل الى نموذج التدريب المستمر والاجباري في الجهاز القضائي.

ه) سينظم التدريبات الموجهة الى المجالات التي تتطلب الخبرة والمؤسسات الجديدة أو الغير المطبقة بالشكل الكافي والذي يشكل أجزاء نظام الإجراءات القانونية والجزائية.

و) سينظم الدورات التدريبة المشتركة مع البوليس العدلي.

ز) سيزداد أعداد الحكام والمدعين العامين الذين يدرسون اللغة الأجنبية والماجستير في خارج البلد.

### الهدف ٣,٥
سيتم تقوية النشاطات التدريبية الخاصة بالأعمال القضائية.

#### الفعاليات
أ) سيزداد عدد مراكز تدريب الموظفين.

ب) سيتم تقوية وحدات التدريب وبرامج التدريب في مراكز تدريب الموظفين.

---

### الهدف ٣,٦
سيطور سعة المجالات القضائية في الثانويات المهنية والفنية وفي المعاهد المهنية للعدالة.

#### الفعاليات
أ) سيزداد عدد مراكز تدريب الموظفين.

ب) سيتم تقوية وحدات التدريب وبرامج التدريب في مراكز تدريب الموظفين.

---

### الهدف ٣,٧
سيتم رفع أعداد الحكام والمدعين العامين والموظفين العاملين في القضاء بشكل متناسب مع عبئ العمل.

#### الفعاليات
أ) سيتم رفع أعداد الحكام والمدعين العامين والموظفين في الأجهزة القضائية بعد الأخذ بنظر الاعتبار عبئ العمل الفعلي ومتوسط العمل للشخص الواحد في الدول الأعضاء في المجلس الأوربي.

ب) سيستمر مراعاة المساواة بين الرجل والمرأة عند تعيين الحكام والمدعين العامين والموظفين.

ج) سيتم رفع أعداد الخبراء مثل الخبراء النفسيين والاجتماعيين من العاملين في المحاكم.

# الغاية ٤

زيادة
الأداء
والكفاءة

مفاهيم الفعالية والكفاءة والأداء من المفاهيم التي زاد استخدامها في الخدمات العامة في تركيا كما هي عليها الحال في العديد من الدول. وتقدم إدارة العمليات والأداء فرص مهمة لحماية حق المحاكمة في فترة معقولة. فهذه المفاهيم وما تحتويها من العناصر تعتبر وظيفة مكملة لنظام العدالة. عملها الوظيفي يكسب عملية تقديم الخدمة لحق المحاكمة العادلة وسيادة القانون معنى.

أشير في هذا القسم من الوثيقة الى بعض المشاكل التي تعرقل العمل الفعال للنظام، وطرح الحلول لها. ومن إحدى هذه المشاكل هي المشكلة الناتجة من تطبيق الخبرة. نظرا لطول فترة تدقيق الخبير وتكرارها لا تعرض مظهرا عقلانيا. وفي الفترة السابقة أجريت تعديلات خاصة بمؤسسة الخبرة. وجلبت مع هذه التعديلات نظاما جديدا للخبرة، ولهذا يتوقع تطبيقها بالشكل التام في هذه الفترة بكل جوانبها عن طريق إزالة العوائق التي تظهر في التطبيق.

تقدم إدارة العمليات والأداء في خدمات العدالة فرص مهمة. فهذه المفاهيم وما تحتويها من العناصر تعتبر وظيفة مكملة لنظام العدالة.

وتضمنت الوثيقة الإستراتيجية السابقة نموذجا خاصا حول دراسة إدارة الوقت في القضاء والذي طبق حول حماية حق المحاكمة العادلة من قبل لجنة الفعالية القضائية في المجلس الأوربي. وفي هذا السياق تم تثبيت الفترات المستهدفة في التحقيق والمحاكمة في أنحاء البلد لتشكيل إطار عام. ولكي يكون التطبيق بالمعنى الكامل أستهدف في الوثيقة الاستراتيجية تثبيت فترات المحاكمة على المستوى المحلي.

ومن إحدى المشاكل الهيكلية التي أثرت على الأداء والكفاءة في الخدمات القضائية بشكل سلبي هي المشكلة التي ظهرت في الخدمات الكتابية. من الضروري كسب الخدمات الكتابية هوية يؤمن الإسراع في العمل ويحقق تركيز الحكام والمدعين العامين على أساس التحقيق والدعاوى. وفي هذا السياق خطط تثبيت اطار الصلاحية والمسؤولية، وأخذ التدابير اللازمة لإزالة المشاكل الهيكلية الخاصة بالمجال، وتطوير التطبيقات.

تحتل الأعمال الخاصة بالأداء للسلطات المركزية أهمية كبيرة. الى جانب ذلك لا يوجد هنالك هيكلية في يومنا هذا تعمل بشكل موجه الى الأداء على المستوى المحلي. ويمكن للجان العدالة القيام بهذه الأعمال[٣٩]. سيحقق إعطاء الصلاحية للجان العدالة في هذا الموضوع، وسيشكل الوسائل التي سيستخدم أثناء القيام بهذه الأعمال.

سيؤثر استخدام نظام المعلومات في القضاء تأثيرا إيجابيا على مجموع الأداء، ومن طرف آخر يزيد من إمكانيات الوصول الى القضاء. استخدام تكنولوجية المعلومات في نظام العدالة التركي هي أعلى من متوسط الاستخدام في العالم بشكل كبير. الى جانب ذلك خطط القيام بأعمال متعددة الأطراف الخاصة بهذا المجال. ويعتبر الدراسات الموجهة لاستخدام تطبيق «الذكاء الاصطناعي» بشكل مناسب لمبادئ وتوصيات المجلس الأوربي، وبشكل غير منافي لمبدأ حماية الضمان الحقوقي من إحدى هذه الأعمال.

تم تدقيق أسباب إطالة الإجراءات في الفترة التحضيرية للوثيقة الإستراتيجية كل على انفراد. وظهرت المشاكل الناتجة من الإشعار من أهم المشاكل. وأصبح الإشعار الإلكتروني إلزاميا اعتبارا من عام ٢٠١٨ عن طريق التعديل التشريعي. وكذلك خطط

٣٩ نظمت تشكيل ووظائف لجان العدالة ضمن قانون الحكام والمدعين العامين. المادة ١١٣-أ) لجان العدالة في محكمة الدرجة الأولى: في المحلات التي تتواجد فيها محاكم الجنايات: يتشكل من رئيس وعضو أصيل وعضو احتياط من الحكام والمدعين العامين الجمهوريين في ذلك المحل يتم تثبيتهم من قبل الهيئة العليا للحكام والمدعين العامين. في حالة غياب الرئيس يحل محله العضو الأصيل. وفي حالة ترأس العضو الأصيل للجنة أو في حالة غيابه يحل محله العضو الاحتياط. وفي حالة غياب المدعي العام الجمهوري يحل محله النائب الجمهوري. ب) لجان العدالة في القضاء الإداري: في المحلات التي تتواجد فيها المحاكم الإدارية للمنطقة: برئاسة رئيس المحكمة الإدارية للمنطقة، يتشكل من عضوين أصيلين وعضو احتياط من الحكام والمدعين العامين الإداريين في ذلك المحل يتم تثبيتهم من قبل الهيئة العليا للحكام والمدعين العامين. في حالة غياب الرئيس يحل محله العضو الأصيل الأقدم. وفي حالة ترأس العضو الأصيل للجنة أو في حالة غيابه يحل محله العضو الاحتياط.

في حالة غياب الأعضاء المشار اليهم في الفقرات الثانية من البنود (أ) و (ب)، يشكل اللجنة بدأ من الحاكم الأقدم باستثناء المرشحين لدرجة الخبير بالدرجة الأولى من الذين لم يتركوا العمل. وفي هذا الموقف يترأس الأقدم منهم للجنة. وهنالك مكاتب في لجان العدالة يتشكل من مدير الأعمال الكتابية وعددا كافيا من الموظفين.

المادة ١١٤- وظائف لجان العدالة بالشكل التالي:

أ) يقوم بإجراء الأمور التالية لموظفي مؤسسات القضاء الإداري، مؤسسات الجزاء والتنفيذ والسجون باستثناء الذين جرى تعيينهم مباشرة من الوزارة:

١) إجراء الاختبارات الشفهية وإذا تطلب التحريرية المنظمة حسب احكام التعليمات ذات العلاقة للذين يعينون لأول مرة في وظائف الدولة من الذين اجتازوا الاختبار المركزي. عرض تعيين المجتازين في الاختبار للتعين مع إعطاء الأولوية لخريجي كليات الحقوق والمعاهد المهنية للعدالة.

٢) تحقيق تثبيت الأصالة في التوظيف الحكومي، القيام بأعمال تنظيم السجلات والعمليات التأديبية، والابعاد عن الوظيفة، وأعمال الرواتب والمخصصات والأمور الذاتية الأخرى حسب أحكام التشريعات الخاصة بقانون التوظيف في الدولة رقم ٦٥٧.

٣) القيام بنقل الموظف او تعيينه حسب متطلب الخدمة، بعد أخذ وجهة نظر الحاكم أو المدعي العام ضمن إطار الصلاحية.

٤) توظيفه بوظائف مؤقتة، بشرط ان لا يزيد عن ستة أشهر ضمن اطار الصلاحية.

ب) إجراء الوظائف الأخرى المنظمة بالقوانين.

يكمل التعيين المقترح لأول مرة في الوظائف الحكومية بموافقة الوزارة. ويبين الإجراءات والأساس حول تعيين هؤلاء الموظفين وتدريبهم في التعليمات.

يكون نقل او التوظيف المؤقت للموظفين المشمولين في هذه المادة الى مجال صلاحية لجنة العدالة الأخرى بموافقة لجنة العدالة ذات العلاقة وتكليفها او كمتطلب الخدمة ضمن صلاحية وزارة العدل.

تدريب الموظفين العاملين مجال الإشعار لمنع الأعمال التي لا مبرر لها الى جانب تطبيق الإشعار الإلكتروني.

ومن أهم الانتقادات الموجهة الى القضاء التركي من داخل القضاء أو من طرف الرأي العام هي حول؛ عدم تبني المفهوم الذي يؤمن الخبرة للحكام. وتاريخ الانتقادات المذكورة قديمة جدا ولم يفقد تأثيرا ابدا. ومن أهم أحد الأمور الجديدة المتوقعة في الوثيقة الإستراتيجية هذه هو تقسيم الحكام الى قسمين الجزاء والحقوق. وبهذا يشكل أبعاد الاختصاص الأساسية، ويشكل الأرضية للاختصاصات الجانبية.

وهنالك نتائج مهمة لتثبيت النهج المعتمد على الأداء لأطراف صلاحية المحاكم. يطبق النظر في الدعاوى الذي يتطلب الخبرة في حله (الدعاوى الناتجة من حقوق الدعاوى التجارية، والفكرية، والصناعية) حاليا في المحاكم المتخصصة في مراكز المحافظات في بعض المناطق بقرار هيئة الحكام والمدعين العامين. وسيقيم في فترة الوثيقة الإستراتيجية لنشر هذا التطبيق في عموم البلد.

بدأ العمل بتطبيق الاستئناف في المحاكم العدلية للمناطق في فترة الوثيقة السابقة وبدأ العمل بها في ١١ منطقة. وفي هذه الفترة سيتم العمل في ٤ محاكم استئنافية غير عاملة حاليا[٤٠]. وسيستمر العمل الموجه الى تحقيق التوافق بين المحاكم الاستئنافية بشكل لا يعرقل صدور قرارات المحكمة بشكل مستقل[٤١]، ورفع القدرة المؤسساتية.

كان عدد الملفات التي ينظر اليها من قبل الحاكم في عام ٢٠١٤ هي ٨٦٥ وأصبح هذا الرقم ٩٢٩ في عام ٢٠١٧. ويشكل تحسين عدد الملفات أساس العديد من المشاكل. ومن إحدى هذه المشاكل هي إجراء المرافعات في العديد من الجلسات.

يعتبر عدم إنهاء المحاكمة في جلسة واحدة من بين أهم مشاكل القضاء، ويتم التطرق اليه باستمرار. والتطبيق في هذا الموضوع هو خلاف التشريع حيث أصبح بشكل ممنهج. حيث لم يتم توفير حق الاستماع الحقوقي في المرافعات، ولم يشكل جدل المحاكمة بالشكل الكافي، وأشير الى وجود عدد كبير من الإجراءات الذي ينشغل الحاكم به. وفي هذا القسم تم الإشارة الى سلسلة من التدابير الموجهة لإزالة هذه العيوب المثبتة والخاصة بالمرافعات. ويقيم هذه التدابير المذكورة بأنها ستخدم المحاكمة المتضاربة.

---

٤٠ المحاكم العدلية الناشطة في المناطق: أدنة، أنقرة، أنطاليا، بورصة، أرضروم، غازي عنتاب، إسطنبول، إزمير، صمصون، صقاريا وقونية. المحاكم العدلية التي ستبدأ بالنشاط في المناطق: قيصري، دياربكر، وان وطرابزون.

٤١ لإزالة الاختلاف في القرارات الصادرة ذات النوعية القطعية بين المحاكم الاستئنافية، استهدف تقوية النظام الذي نص عليه التشريع في اطار استقلالية القضاء. تأسيس المحاكم ذات الدرجة الأولى في القضاء العدلي وتأسيس المحاكم العدلية للمنطقة بالقانون رقم ٥٢٣٥، ونص المادة ٣٥ من هذا القانون على صلاحيتهم ووظائفهم، وبهذا أعطيت الصلاحية الى رؤساء المحاكم العدلية في المناطق مباشرة أو عن طريق دائرة الحقوق او الجزاء ذات العلاقة في المحاكم العدلية في المناطق أو المدعي العام الجمهوري. ينص قانون المحاكم الحقوقية أو قانون المحاكمات الجزائية على حق المراجعة للاستئناف، وعند صدور القرارات القطعية في الحوادث المشابهة من قبل دوائر الحقوق او الجزاء في المحاكم العدلية في المناطق أو وجود تناقض بينها وبين القرار القطعي من قبل دوائر الحقوق والجزاء في المحاكم العدلية لمنطقة أخرى، ولكي يزال هذا التناقض يطلب الأسباب الموجبة، ويضاف اليها وجهات نظرهم ويطلب من المحكمة العليا إصدار القرار في هذا الموضوع.

نظام تنظيم محضر المرافعة المطبقة حاليا، هي عبارة عن كتابة ملخص الأقوال من قبل الحاكم. وهذا التطبيق يكشف حقيقة عدم انعكاس الإفادات والتأكيدات على الملفات بالشكل التام[٤٢]. وكونا بان هذا الإجراء غير عملي لا يمكن الاستمرار به. وبهذا الاعتبار سيغير نظام تسجيل المرافعة، وسينتقل على شكل مراحل الى نظام التسجيل المباشر عن طريق نظام تكنولوجية المعلومات.

ومن إحدى المفاهيم المتحكمة في جميع أقسام الوثيقة الإستراتيجية هي تبسيط الإجراءات. وعند النظر من وجهة النظر الحقوقية بمقارنة نماذج التطبيق الجيدة، نرى وجود أنواع من الجنح والنزاعات التي يمكن حلها بدون مرافعات[٤٣]. ولهذا السبب ستجرى الدراسات الخاصة حول حل النزاعات بدون الحاجة الى المرافعات.

العمل حول تثبيت ساعات المرافعة أصبحت بشكل غير معقول نتيجة عبئ العمل الثقيل. والتطبيق بهذا الخصوص الذي أصبح تطبيقا تقليديا هو انتظار الجميع ليأتي دورهم في المرافعة. ونتيجة هذا الموقف يؤدي الى إنهاك الأطراف الذين يضطرون للانتظار في المحاكم. وعند الأخذ بنظر الاعتبار جميع هذه السلبيات، تحضير التقويم الزمني للمرافعة بشكل يضمن القدرة على التنبؤ يظهر الزامية التطبيق.

ويتوقع تطبيق المدعي العام للمرافعة في محاكم بداية الجزاء ارتباطا بزيادة عدد المدعي العام الجمهوري في الوثيقة.

وتسهيل أعمال مواطنينا الذين يقيمون في خارج البلد، هي من إحدى المواضيع التي تطرق اليها في الوثيقة. وأشير الى المشاكل المهمة والضرر المتعلقة بقبول قرارات الوصايا الصادرة من قبل سلطات الدول الأجنبية وخصوصا في اللقاءات مع أصحاب المصلحة. وفي هذا السياق يتوقع التطرق الى العمليات المتعلقة بقبول وتنفيذ القرارات الصادرة من قبل المحاكم الأجنبية وعلى رأسها قرارات الوصايا.

وسوف يساهم في عملية صياغة السياسات من قبل المعهد الذي سيعمل كمنظمة مجتمع مدني بمفهوم أكاديمي، حيث سيشكل هذا المعهد خارج هيكلية وزارة العدل. سيكون من أولويات هذه الفترة هي تشكيل معهد يعمل دراسات في مجال المقارنة الحقوقية.

وأكد في الوثيقة أيضا على مفهوم المبنى الجديد للمحاكم. وسيكون هنالك علاقة قريبة لمبنى المحاكم للوصول الى العدالة من طرف، وزيادة كفاءة العمل من طرف آخر. يجب تطوير وظيفة موقع وتصميم وأماكن العمل في صالات المرافعة في داخل

٤٢ المادة ١٥٦ من قانون المحاكم الحقوقية: نظرا لعدم تثبيت الاطلاع الأولي، وأعمال التحقيق والمحاكمة إلا عن طريق المحضر، ولهذا يعتبر بدون مناقشة تحضير محضر المرافعة من أهم أعمال الدعوى. وهنالك تعديل أخر مشابه في المادة ٢٢٢ من قانون المحاكمات الجزائية.

٤٣ طور هذا التطبيق خاصة للخلافات البسيطة. وفي حالة الاعتراض على الحل بدون مرافعة يمكن تفضيل طريقة فتح المرافعة، وبهذا الشكل قدمت خيارات للأطراف. وسيكون إرادة الأطراف هي التي ستكون حاسمة في اصول النظر الى الدعوى واستمرار المحاكمة على شكل المرافعة.

المحاكم والتطرق اليها بوجهة نظر يسهل الوصول اليها. وخصوصا في مباني المحاكم الكبيرة يظهر الحاجة الى هذا الخصوص في الواجهة. والأبنية الكبيرة المشكلة من بناية واحدة فلها مظهر غير منتظم ومعقد. ولهذا السبب فهنالك الحاجة الى مباني على شكل عمارات مختلفة (مثل النيابة العامة، والمحاكم الحقوقية، والمحاكم الجزائية). وبهذا الشكل خطط لتطوير وتطبيق المشاريع بأحجام وأشكال مختلفة.

# الغاية ٤
## زيادة الأداء والكفاءة

### الهدف ١,٤
سيتم تقوية الوسائل الموجهة الى قياس وتطوير الأداء في نظام العدالة وتحسين نوعيتها.

### الفعاليات
أ) سيعين من جديد معايير الأداء في القضاء، وسيشكل «نظام المراقبة على أساس الأداء» للتحقيقات او الدعاوى المستمرة لفترة طويلة.

ب) سيشكل مركزا لقياس ومراقبة الأداء في القضاء ضمن هيكلية هيئة التفتيش في هيئة الحكام والمدعين العامين.

ج) تحسين نوعية الخدمة، وتنظيم صلاحية ومسؤوليات لجان العدالة من جديد لإنهاء المحاكمات بفترة معقولة.

---

### الهدف ٢,٤
سيحسن شفافية النظام بواسطة تطبيق «الفترة المستهدفة في القضاء»، وسيضمن الحماية المؤثرة للمحاكمة بفترة معقولة.

### الفعاليات
أ) سيتم تتبع تطبيق الفترة المستهدفة، وسيتأخذ التدابير الموجهة الى الملفات التي أمضت الفترة المستهدفة.

ب) سيثبت الفترات المستهدفة المطبقة في محاكم المنطقة والمحاكم الإدارية في المنطقة.

ج) سيضمن بقاء النيابة العامة والمحاكم ضمن الفترة المستهدفة مع تثبيت فتراتهم المستهدفة.

د) سيطور التدابير الموجهة لتلبية طلبات الدوائر والمؤسسات بأقصر فترة ممكنة من الوثائق والمعلومات أثناء العمليات العدلية.

### الهدف ٣,٤
سيتم زيادة التطبيقات الموجهة للمحاكم المتخصصة وكسب الخبرة.

### الفعاليات
أ) سيضمن الاختصاص للحكام على مدى حياتهم المهنية وذلك بتقسيمهم الى حكام الجزاء وحكام الحقوق.

ب) سيشكل محاكم خاصة يتطلب التخصص مثل مجالات البيئة، والإعمار والطاقة.

ج) ستجرى دراسات حول النظر في بعض الدعاوى في المحاكم المتخصصة في مركز المحافظة (مثل الدعاوى التجارية، والدعاوى الناتجة من الحقوق الفكرية والصناعية).

د) سيؤمن مشاركة الحكام الذين يعملون في بعض المحاكم المتخصصة قبل البدء بالعمل في هذه المحاكم وإذا تطلب الأمر أثناء إجراء وظيفتهم في الدورات التدريبية.

---

### الهدف ٤,٤
سيتم تقوية المحاكم الاستئنافية.

### الفعاليات
أ) ستبدأ المحاكم العدلية الجديدة في المنطقة بالنشاط.

ب) سيرفع من عدد الدوائر مع زيادة عدد الحكام والمدعين العامين والموظفين.

ج) سيعاد النظر في التعديلات عن طريق القانون لمنع إطالة المحاكمة مع الأخذ بنظر الاعتبار مبدأ حماية الضمان الحقوقي للأفراد.

د) سينظم من جديد الصلاحية الخاصة حول تعطيل إجراءات الاستئناف لدوائر الجزاء الموجودة ضمن هيكلية المحاكم العدلية للمنطقة.

ه) سيضمن تأسيس نظام يزيل الاختلافات في القرارات القطعية التي تظهر بين المحاكم الاستئنافية.

**الهدف ٤,٥**
سيتم زيادة تأثير وكفاءة نظام الخبرة.

**الفعاليات**

أ) سيؤمن ضم الأشخاص الخبيرين في مجالاتهم ومواضيعهم الى نظام الخبرة.

ب) سيثبت أعداد الملفات التي يمكن النظر فيها في فترة معينة حسب مراقبة خدمات الخبرة، وأصول وإجراءات نظام الأداء، وحسب مجال الخبرة لأصحاب الخبرة.

ج) سيثبت معايير التقارير المحضرة من قبل أصحاب الخبرة مع دليل المبادئ التي سيلتزمون بها، ويشكل الإتحاد في التطبيق.

د) سيثبت الصفة القانونية للحقوق الخاصة لأصحاب الخبرة الذين يقدمون الخدمات، والذين يعملون كأصحاب الخبرة في داخل هيكلية الصفة القانونية، ومجالات الخبرة الأساسية والجانبية الذي يعملون فيها.

---

**الهدف ٤,٦**
سيتم حل المشاكل الناتجة من الإشعار.

**الفعاليات**

أ) سيعمم تطبيق الاشعار الإلكتروني.

ب) سيفرض شرط التدريب الإلزامي في محله، موجهة لموظفي الاشعار لحل المشاكل الناتجة من الاشعار.

ج) سيجدد تشريعات الاشعار بشكل يمنع التصرفات الموجهة لمنع وصول الاشعار.

### الهدف ٤,٧
سيتم الاستفادة من الإمكانيات التكنولوجية بشكل يضمن عرض خدمات العدالة المركزة على المواطن.

### الفعاليات
أ) سيؤمن التكامل مع ممثليات نظام المعلومات في خارج البلد لتسهيل الأمور العدلية للمواطنين المقيمين في خارج البلد.

ب) سيؤمن إمكانية الإدلاء بالبيانات والأقوال عن طريق نظام المؤتمرات المتلفزة في الأقضية التي لا تتواجد فيها المحاكم.

ج) سيؤمن إمكانية الإدلاء بالبيانات والأقوال عن طريق نظام المؤتمرات المتلفزة في المطارات الكبيرة.

د) سيحسن نظام المناوبة في المحكمة.

---

### الهدف ٤,٨
إنهاء العمل في تقديم ساعات المرافعة بشكل متقارب من بعضها بفترات قصيرة، وسيجرى تصميم المرافعات من جديد بشكل يمكن تركيز الحاكم والمدعي العام والمحامين على أصول وأساس العمل.

### الفعاليات
أ) سيبدأ من جديد تطبيق النيابة العامة للمرافعة في محاكم بداية الجزاء.

ب) سيطور الإجراءات الخاصة بحل النزاعات بدون مرافعات.

ج) سيؤمن تحضير التقويم الزمني للمرافعة بشكل يمكن توقعه وتطبيقه.

د) سيغير تطبيق تسجيل المرافعة؛ على شكل مراحل، عن طريق نظام تكنولوجية المعلومات، وسيبدأ العمل بتطبيق «التسجيل المباشر».

ه) سيعمم نظام المؤتمرات المتلفزة في المحاكم الحقوقية.

و) تأمين مراعاة إنهاء الدعاوى في جلسة واحدة وإجراء الدراسات في هذا الخصوص.

ز) سيؤمن تبليغ حاكم المحكمة للمحامين عن عدم مشاركته للمرافعات ناتجة عن عذر.

ح) ستجرى التعديلات التي يلزم مراقبة مدى تطبيق القرارات البينية بشكل مناسب لأهدافها بين الجلسات.

**الهدف ٤,٩**

سيتم تحديث مديريات الأعمال الكتابية في المحكمة.

**الفعاليات**

أ) سيوسع وظيفة وصلاحية مديرية الأعمال الكتابية من جديد بشكل «الوظيفة المهنية».

ب) القيام بالأعمال المثبتة بمحضر التنسيب من قبل السكرتير بدون نواقص قبل مرافعة التدقيق الأولي، وإجراء التعديلات اللازمة حول تتبعها.

ج) سيشكل المكاتب الأولية في محاكم القضاء العدلي والإداري.

د) سيؤمن أخذ وجهة نظر حاكم المحكمة عند تغيير موظفي السكرتارية.

---

**الهدف ٤,١٠**

سيتم تطوير أنظمة تكنولوجية المعلومات في القضاء.

**الفعاليات**

أ) سيطور معايير أمن السيبر لنظام تكنولوجية المعلومات.

ب) ستجرى الدراسات حول استخدام تطبيق «الذكاء الاصطناعي ونظام الخبير».

ج) سيتم تحديث نظام تكنولوجية المعلومات بشكل يوافق التكنولوجيا في يومنا هذا عن طريق تطبيقات صديق المستخدم.

### الهدف ٤,١١
سيتم تقوية سعة مؤسسة الطب العدلي ونشر خدمات الطب العدلي في أنحاء البلد.

### الفعاليات
أ) سيقوى المصادر الإنسانية في مؤسسة الطب العدلي والبنية التحتية المادية والتكنولوجية.

ب) سيوسع تغطية الاعتماد الدولي.

ج) سيثبت المعايير الخاصة بالمعلومات والوثائق التي يجب احتوائها الملفات التي ترسل الى مؤسسة الطب العدلي.

د) سيبدأ بتنفيذ «تطبيق الفترة المستهدفة» في مؤسسة الطب العدلي.

---

### الهدف ٤,١٢
سيشكل معهدا للقيام بدراسات بالتعاون مع الجامعات.

### الفعاليات
أ) سيؤسس معهدا يتضمن أقساما مثل الحقوق الجزائي، حقوق التنفيذ، الحقوق الخاصة، الحقوق الإدارية، والحقوق المقارن.

## الهدف ١٣,٤
سيطور المساعدة العدلية الدولية، والتعاون العدلي.

### الفعاليات
أ) سيقوى الأجهزة الخارجية لوزارة العدل.

ب) سيثبت أساس وإجراءات العمل للاستشاريين في العدل من جديد، بشكل يلبي الاحتياجات الحقوقية لمواطنينا في الخارج.

ج) سيثبت نقاط الارتباط في المحاكم في موضوع المساعدة العدلية وينظم الدورات التدريبية.

د) يعاد النظر بالإجراءات الخاصة حول تعريف وتنفيذ القرارات الصادرة من المحاكم الأجنبية ويجرى تبسيطها.

ه) سيطور التعاون الدولي في مجال تبييض الأموال المكتسبة من الجرائم المنظمة ما وراء الحدود مثل الإرهاب، وتمويل الإرهاب، والجرائم المرتكبة في الأوساط الواقعية، وتجارة الأشخاص، وتهريب المهاجرين، والتعاون الدولي في مجال جرائم تجارة المخدرات.

---

## الهدف ١٤,٤
تقوية سعة تطوير وتطبيق المشاريع الخاصة بعملية الانضمام للاتحاد الأوربي للجهاز القضائي، وتأمين زيادة توعية العاملين في السلك القضائي في موضوع حقوق الإتحاد الأوربي.

### الفعاليات
أ) تنظيم الدورات في داخل وخارج البلد حول موضوع مشاريع الإتحاد الأوربي.

ب) تطوير السعة المتعلقة بقياس قوة واستمرارية المشاريع ومراقبتها.

ج) تأمين تنظيم التقارير الخاصة بمراحل ونتائج المشروع وإعلانها للرأي العام.

د) سيتم ترجمة القوانين الخاصة بالاتحاد الأوربي في مجال القضاء والقرارات المهمة لديوان العدالة للاتحاد الأوربي.

ه) سينظم خطة العمل بعد تقييم تقارير التقدم السنوية الخاصة بتركيا للجنة الأوربية.

و) سيطور العلاقات مع مؤسسات الاتحاد الأوربي التي تنشط في مجال القضاء (شبكة القضاء الأوربي، مؤسسة التعاون القضائي في الإتحاد الأوربي).

ز) سيؤمن تدريب منسوبي القضاء في مؤسسات الاتحاد الأوربي وعلى رأسها ديوان العدالة في الاتحاد الأوربي.

**الهدف ١٥,٤**

سيطور مفهوم جديد للتصميم المعماري لمبنى المحاكم.

**الفعاليات**

أ) سيؤمن فصل أماكن النيابات الجمهوري عن المحاكم في مبنى الخدمات الجديدة.

ب) سيطور ويطبق المشاريع ذات الأنواع والأحجام المختلفة بمفهوم يزيد من إنتاجية العمل.

ج) سيطور التطبيقات التي تلبي احتياجات المتضررين من الأطفال والأسر والشهود، ويؤخذ بنظر الاعتبار حماية البيئة عند تصميم المباني الجديدة.

د) سيسهل الوصول الى الخدمات بعد أن يتم جمع مباني الخدمات لنفس المحاكم في مكان واحد.

# الغاية ٥

توفير
حق الدفاع
والاستخدام الفعال له

يتطلب الوصول الى الحقيقة المادية؛ بذل الحاكم والمدعي العام والمحامين جهودا جماعية في المحاكمة بواسطة نظام يشكل التشريعات بنيتها التحتية. إذا لم يكن هنالك عمل جماعي في النظام فسيكون نظاما غير عقلانيا ولا يرضي الأطراف.

من إحدى الشروط الأولية لوجود مبدأ سيادة القانون بشكل تام هي توفير حق الدفاع. يحمل حق الدفاع الذي هو من حقوق الإنسان الأساسية أهمية من ناحية وصول الفرد الى الحقوق والحريات الأخرى.

من إحدى الشروط الأولية لوجود مبدأ سيادة القانون بشكل تام هي توفير حق الدفاع. يحمل حق الدفاع الذي هو من حقوق الإنسان الأساسية أهمية من ناحية وصول الفرد الى الحقوق والحريات الأخرى.

«مبدأ مساواة الأسلحة» الذي يشكل إحدى عناصر حق المحاكمة العادلة، يتطلب مراعاة المساواة التامة بين الأطراف من ناحية الحقوق والمسؤوليات الممتلكة أمام المحكمة. ولدت مهنة المحاماة من حق الدفاع الذي له تاريخ طويل ومتعمق، حيث يستخدم من قبل الموكل، والممثل، والدفاع.

وتعرف مهنة المحاماة في بلدنا بالخدمة العامة[٤٤]. ولتنفيذ الخدمة العامة هذه بشكل نوعي، يتطلب تقوية مهنة المحاماة. وأستمر زيادة أهمية مهنة المحاماة عبر التاريخ في جميع انحاء العالم. وسع النظام القضائي دور المحامين الى ان وصلنا الى يومنا هذا. وأما في يومنا هذا فدور المحامين له معنى من ناحية التحقيق والمحاكمة فقط. وبدأت هذه المهنة بالعمل بشكل فعال أكثر مع مرور الأيام في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر هذه الوظيفة للمواطنين الثقة الحقوقية، ويقوي مفهوم الحقوق الوقائي.

وخطط في فترة الوثيقة الإستراتيجية هذه إجراء التغييرات الجذرية الخاصة بمهنة المحاماة. هنالك تراكم بالمعلومات في بلدنا حول موضوع حق الدفاع في نظام العدالة ووجهتها الخاصة بمهنة المحاماة. هنالك عددا كبيرا من الدراسات العلمية والنشرات

٤٤ العنوان الجانبي من المادة ١ من قانون المحاماة رقم ١١٣٦ وبتاريخ ١٩٦٩/٠٣/١٩ «ماهية المحاماة»، ينص على «المحاماة، مهنة حرة تؤدي الخدمة العامة. ويمثل المحامي بكل حرية الدفاع المستقل الذي هو من العناصر المؤسسة للقضاء». وأثبتت في هذه المادة استقلالية مهنة المحاماة، وأنها من إحدى العناصر الثلاثة الأساسية للقضاء. وأكد على أن المحاماة هي خدمة عامة، ولا يعني بأنها مرتبطة بسلطة عامة بل هي بخصوص تقوية هذه المهنة.

حول هذا المجال. وعند تثبيت الأهداف بهذا الاتجاه؛ تمت الاستفادة من تراكم المعلومات من طرف، وأخذت بنظر الاعتبار التطبيقات الدولية من طرف آخر.

ومع التطور والتغيير الذي جرى في عالم الحقوق، فأصبح من الضروري إعادة النظر الى إجراءات الدخول الى مهنة المحاماة، والتطبيق في المحاماة، والعديد من المواضيع، وأصبح طرح الحلول المستديمة من ناحية مستقبل هذه المهنة إلزاميا.

يستطيع المتخرج من كلية الحقوق في بلدنا التسجيل في نقابة المحامين بدون الدخول الى اية اختبار ويبدأ بمزاولة مهنة المحاماة. وأدى هذا الموقف الى دخول خريجي كلية الحقوق التي بدأ أعدادها بالازدياد يوما عن يوم في بلدنا الى مهنة المحاماة[٤٥]. وتقريبا جميع الدول في يومنا هذا يطبق نظام الاختيار.

ويتوقع في الوثيقة إجراء اختبار عام آخر (اختبار الدخول في مهنة الحقوق) بعد إنهاء التعليم في الحقوق لسد الاحتياج. وفي هذا الموقف يتطلب اجتياز خريجي كلية الحقوق الاختبار المركزي للبدء في تطبيق المحاماة كما هي الحال في الانتساب الى مهنة الحاكم والمدعي العام. ويتوقع إجراء هذا الاختبار من قبل مركز قياس واختبار وقبول الطلبة[٤٦].

يعطى أهمية كبيرة للفترة التحضيرية للمهنة في مهنة المحاماة كما هي الحال في جميع المهن الأخرى. وهنالك إجماع في الرأي العام القضائي حول موضوع الحاجة الى تقوية التطبيق في المحاماة الحالية[٤٧]. وهنالك أهمية كبيرة لإعادة هيكلة التطبيق في المحاماة من ناحية تحسين نوعية المهنة. ولهذا يتوقع تنظيم فترة التطبيق في المحاماة ومحتوياته من جديد بشكل يرفع من مستوى كفاءته. حيث لا يشمل المحامين عند التطبيق الضمان الاجتماعي خلال هذه الفترة. وهذا الأمر يخفض من كفاءة التطبيق ويلحق الضرر بهم أيضا. ولهذا السبب الدراسات جارية حول تقديم الدعم الاقتصادي للمشاركين في التطبيق خلال فترة التطبيق.

ويحمل تأمين المشاركة الفعالة للمحامين في النشاط القضائي لتقديم الخدمات النوعية الجيدة أهمية كبيرة. ونظرا لعدم وجود إلزامية التمثيل عن طريق المحامي في بلدنا، فلذلك ترفع الكثير من الدعاوى التي تتطلب المعلومات الحقوقية والفنية من قبل المواطنين بدون طلب المساعدة الحقوقية، ويؤدي هذا الموقف الى إطالة فترة المحاكمة والوصول الى النتائج الخاطئة. مع العلم عند النظر للوهلة الأولى الى الزامية التمثيل عن طريق المحامي يظهر وجود تقييد في الحريات، ولكن الدولة تتكفل بدفع أجرة

٤٥ كان عدد المحامين ٤٦,٥٥٢ في عام ٢٠٠٢ وأصبح هذا العدد ١٣٠,٨٧٣ في عام ٢٠١٩.

٤٦ اشير الى المعلومات التفصيلية في الحاشية رقم ٣٩ والتفصيلات حول الغاية رقم ٣.

٤٧ تنص المادة ١٥ من قانون المحاماة بأن التطبيق في المحاماة هي سنة واحدة. ويجرى قسم من التطبيق حسب الأحكام الموجودة في ستة أشهر الأولى في المحاكم، وستة أشهر التالية في مكتب محامي أقدم خدم في المهنة لفترة خمسة سنوات على الأقل (يجرى حساب الأقدمية في المهنة حسب المادة ٤ من القانون ومن ضمنها الخدمات الكتابية). وتشير التعليمات الى المحكمة ودوائر العدالة التي سيتم التطبيق فيها، وشكل التطبيق.

المحاماة للأشخاص الذين ليست لديهم إمكانيات مادية لدفع اتعاب المحاماة من نظام المساعدة العدلية.

واكد في الوثيقة على ان المحاكمة المؤهلة لا تجري إلا بالمشاركة الفعالة لجميع الأطراف. ومع أبعادها التي تخص البنية التحتية للتشريعات، فلها في نفس الوقت علاقة مقربة من التصرفات المعتادة. وظهر في القضاء التركي الحاجة الى تغيير هذه التصرفات المعتادة. ولتحقيق هذا الأمر ستجرى الفعاليات والبرامج العلمية بمشاركة الحكام والمدعين العامين والمحامين.

وفي سياق هذا الهدف تم التطرق في المفاوضات مع أصحاب المصلحة الى «حمل الضرائب الملقاة على عاتق خدمات المحاماة» من بين المواضيع الأخرى. وهنالك علاقة مباشرة بين حمل الضرائب والوصول الى العدالة. ولهذا قيم التخفيض من الضرائب المفروضة على خدمات المحاماة في بعض العمليات القضائية (مثل حقوق الأسرة، والعمليات القضائية الموجهة الى النزاعات في العمل والأطفال) سيطور حق الوصول الى العدالة.

يجب عدم غض النظر عن مشاكل المحامين العاملين في الدولة عند القيام بالدراسات الموجهة لتقوية مهنة المحاماة. يتطلب تنظيم المواضيع الخاصة بعمل المحامين في الدولة في مواقع وظيفية مختلفة، ومراقبتهم، وحقوقهم المالية والذاتية التنظيم من جديد.

أصبحت مهنة المحاماة في يومنا هذا مهنة دولية. ويلعب محامينا حاليا دورا في العمليات الحقوقية المهمة في مناطق مختلفة في العالم. وكذلك يزداد الاحتياج للمشاركة في التدريب المهني، والندوات، والاجتماعات المنظمة في الخارج يوما عن يوم. وتجري الدراسات حول منح المحامين بعد الوصول الى أقدمية معينة في المهنة حق الحصول على جوازات ذات ختم خصوصي والتي تعتبر احتياج ضروري لإجراء مهنتهم كما هي عليها الحال في بعض موظفي الدولة.

لا يمكن للمحامين الذين يمثلون الدفاع الذي هو العنصر المؤسس للقضاء، ونقابات المحامين التي هي من المؤسسات المهنية لهم إجراء وظائفهم بشكل جيد إلا في حالة تلبية الاجتياحات المادية اللازمة في المحاكم. أكد في الوثيقة على أهمية هذا الموضوع الى جانب استمرار العمل في الدراسات اللازمة في إطار الإمكانيات المتاحة.

# الغاية ٥
## تأمين الاستخدام المؤثر لحق الدفاع

### الهدف ١,٥
سيغير إجراءات الدخول الى مهنة المحاماة في إطار هدف تحسين النوعية.

**الفعاليات**

أ) سيفرض شرط اجتياز «اختبار الدخول الى مهنة الحقوق» للبدء في التطبيق في المحاماة.

ب) ستجرى الدراسات حول مواضيع فترة التطبيق في المحاماة وكفاءتها.

ج) ستجرى تعديلات خاصة حول عمل المطبقين من المحامين بضمان اجتماعي خلال فترة التطبيق.

---

### الهدف ٢,٥
سيؤمن المشاركة المؤثرة للدفاع في المحاكمات.

**الفعاليات**

أ) سيجرى توسيع الصلاحية القانونية الخاصة بتأمين المحامين للمعلومات والوثائق.

ب) سيحقق إجراء بعض الأعمال والمعاملات عن طريق المحامي لزيادة الثقة الحقوقية.

ج) ستجرى مناقشة موضوع التمثيل عن طريق المحامي في بعض الدعاوى أمام الرأي العام القضائي، ويطور نهجا بهذا الموضوع.

د) نظرا لكون الوثائق المقدمة من قبل المحامين أساسا للثقة، وفي حالة اعتراض الطرف استنادا الى أسباب معقولة، سيتم تنظيم تعديلات خاصة حول موضوع التدقيق في الوثيقة.

ه) سيجرى تقييم عبئ الضرائب الملقاة على خدمات المحاماة من جديد لتحديث حق الوصول الى العدالة من قبل المواطنين.

### الهدف ٣,٥
سيطور التطبيقات الجديدة الموجهة لقيام المحامين الذين يمثلون الدفاع الذي هو العنصر المؤسس للقضاء بمهنتهم بكل راحة.

### الفعاليات
أ) ستجرى التحسينات في التشريعات الموجهة للحقوق الذاتية وأساس العمل للمحامين في الدولة.

ب) سيؤمن التسهيلات اللازمة في مباني خدمات القضاء العدلي والإداري للمحامين أثناء إيفائهم بوظائفهم.

ج) سيطور حقوق المحامين في مجالات مختلفة مثل حصولهم على جوازات ذات ختم خصوصي.

# الغاية ٦

تسهيل الوصول
الى العدالة وزيادة
الممنونية من خدمات
العدالة

تحقيق الوصول الى العدالة بشكل متساوي، هو من بين الأهداف الأساسية للمجتمعات التي تتبنى مبدأ سيادة القانون.

يتضمن الوصول الى العدالة التي تكتسب أبعادا جديدة باستمرار مع مرور الزمن؛ الوصول الى الخدمات وفعالياتها. ويعني في الحقوق المقارن؛ زيادة نوعية الخدمة من قبل أحد أصحاب المصلحة من المشاركين في الإصلاح القضائي. فكلما زادت نوعية خدمات العدالة، فمن الطبيعي ان تزداد نسبة الممنونية للمستفيدين.

> من إحدى متطلبات المجتمع الديمقراطي هي حماية حقوق المعاقين، وتطوير التطبيقات المسهلة الموجهة للأفراد المعاقين. ولهذا السبب، استهدفت الوثيقة نشر التطبيقات التي تسهل وصول المعاقين الى العدالة.

يتطلب تبسيط النظام جعل التعديلات ذات نسق واحد بقدر المستطاع. وأما التعديلات بالجهة العكسية فيشكل مشكلة للمستفيدين من طرف، وللمطبقين من طرف آخر، وفي النتيجة يصعب الوصول الى العدالة. ويحمل التطرق الى «فترات المراجعة» عند تطبيق هدف تسهيل الوصول الى العدالة أهمية كبيرة[٤٨]. واستنادا الى هذا الخصوص، يجب التطرق الى فترات فتح الدعاوى ومراجعة طريق القانون في القضاء العدلي والإداري ضمن نظام معين، وجعلها ذات نسق واحد بقدر المستطاع.

٤٨ عند الإجراءات القانونية، يكون فترة الاستئناف أسبوعين اعتبارا من تاريخ الاشعار. هذه الفترة في محاكم التنفيذ هي ١٠ أيام اعتبارا من تاريخ التفهيم او الاشعار. المراجعة لطريق قانون الاستئناف في المحاكم الجزائية هي ٧ أيام اعتبارا من تاريخ التفهيم او الاشعار. وهذه الفترة في المحاكم الإدارية والضريبية هي ٣٠ يوما اعتبارا من اشعار القرار. اما فترة المراجعة لطريق قانون التمييز في الاعتراض على القرارات النهائية الصادرة من المحاكم الجزائية فهي ١٥ يوم اعتبارا من تاريخ التفهيم او الاشعار. اما فترة المراجعة لطريق قانون التمييز في الاعتراض على القرارات النهائية الصادرة من المحاكم الادارية والضريبية فهي ٣٠ يوما اعتبارا من تاريخ الاشعار. ولكن في الدعاوى التي تطبق فيها إجراءات المحاكمة المستعجلة فتكون فترة المراجعة لطريق قانون التمييز في الاعتراض فهي ١٥ يوم اعتبارا من تاريخ الاشعار. وفي الدعاوى حول تطبيق إجراءات المحاكمة الخاصة بالاختبارات المركزية فتكون فترة المراجعة لطريق قانون التمييز في الاعتراض فهي ٥ ايام اعتبارا من تاريخ الاشعار. فترة رفع الدعاوى في القضاء الإداري، وفي المحاكم الإدارية والمحاكم الاستشارية فهي ٦٠ يوما والمحاكم الضريبية ٣٠ يوما. فترة فتح الدعاوى حول تطبيق إجراءات المحاكمة الخاصة بالاختبارات المركزية هي ١٠ أيام.

لا يعرض التعديلات المتعلقة بتثبيت المرجع الذي سيحل الخلاف بعد صدور قرارات الابعاد عن الوظيفة وسحب الصلاحية صورة عقلانية. ويؤدي هذا الشك الى إطالة العملية، ويبعد توقعات الأطراف حول الدعاوى ويؤثر على الثقة بالنظام بشكل سلبي. وكذلك يشاهد زيادة عدد قرارات الرفض الصادرة حول الابعاد عن الوظيفة وسحب الصلاحية مع مرور الزمن[٤٩]. ولهذا السبب أستهدف تشكيل نموذج يقطع الطريق أمام إطالة العمليات بسبب قرارات الابعاد عن الوظيفة وسحب الصلاحية الصادرة من قبل القضاء العدلي والإداري.

وتعني المساعدة القضائية؛ إعفاء الأشخاص الذين ليست لديهم الإمكانية المادية الكافية لرفع الدعاوى ودفع المصاريف والرسوم، وتعيين محامي مجانا من قبل نقابة المحامين لهم. تقوية نظام المساعدة العدلية يظهر أهمية النظام من ناحية التركيز على الانسان. وطبقا لهذا الأمر، ستجرى الدراسات لتقوية نظام المساعدة العدلية في سياق الوثيقة الاستراتيجية. تسهيل إجراءات المراجعة، وتشكيل استمارات قياسية للمراجعين، وجلب الفرص لإمكانية المراجعة عن طريق المراجعة الإلكترونية للدولة من الأمور التي احتلت الواجهة في الدراسات.

بالرغم من جميع جهود التبسيط، نظرا لوجود الإجراءات المتبعة، فأن نظام العدالة له بناء هيكلي معقد. ولهذا السبب يجب على المستفيدين أخذ الدعم المحترف. ويقدم هذا الدعم في النماذج العالمية الجيدة عن طريق « مكاتب المساعدة العدلية». ويقدم للمراجعين الى المكتب الخدمة الاستشارية في موضوع حقوقهم والإجراءات القضائية. وقيم بأنه من المفيد تقديم هذه الخدمة عن طريق المؤسسات المهنية للمحاماة، ونظم هذا الخصوص ضمن الوثيقة.

ويحمل التعديلات المتوقعة في التمييز الإيجابي في موضوع الوصول الى العدالة أهمية كبيرة[٥٠]. والمجموعة الأخرى التي يجب التقرب منها بحساسية في هذا الموضوع هي مجموعة المسنين. سيطور التطبيقات الموجهة الى هذا الخصوص في بلدنا خلال فترة الوثيقة الإستراتيجية. وسيكون تسهيل نظام المساعدة القضائية من بين هذه التطبيقات. وستكون تقوية الوصول الى العدالة للأجانب الموجودين في تركيا من المواضيع الأخرى التي سيتم التطرق إليهم. وفي هذا السياق سيقيم تعيين محامي للدفاع للمشتبه والمتهم الأجنبي بدون النظر الى طلبهم. وكذلك سيجرى تقديم استمارات حقوق المشتبه والمتهم للأجانب باللغات الدارجة.

---

٤٩ ١٤,٥٪ من القرارات الصادرة من النيابة العامة الجمهوري في عام ٢٠١٧، ٧,٣٪ من القرارات الصادرة من المحاكم الجزائية، ٤٪ من القرارات الصادرة من المحاكم الحقوقية، ٦,٨٪ من القرارات الصادرة من المحاكم الإدارية والضريبية هي بهذا الاتجاه.

٥٠ من أهم الوثائق المعتبرة والتي يجب أخذها بنظر الاعتبار في مواضيع حقوق المرأة، حماية الأسرة، والعنف الموجه الى المرأة، والوساطة الأسرية، هي معاهدة إسطنبول (معاهدة المجلس الأوربي في مواضيع العنف الموجه للمرأة، ومنع العنف داخل الأسرة ومكافحتهم). والتقرير المنظم من قبل مجموعة الخبرة لمكافحة العنف داخل الأسرة والمرأة (GREVIO) بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٥. سيؤخذ بنظر الاعتبار في فترة التطبيق.

ومن إحدى متطلبات المجتمع الديمقراطي؛ هي حماية حقوق المعاقين، وتطوير التطبيقات المسهلة بخصوص الأفراد المعاقين. ولهذا السبب، استهدفت الوثيقة نشر التطبيقات التي تسهل الوصول الى العدالة للمعاقين.

تحضير النشرات التي يمكن الوصول اليها عن طريق الأنترنت بخصوص إعطاء المعلومات للمستفيدين عن النظام القضائي، يزيد من المعرفة المجتمعية، ويؤثر إيجابيا على الثقة بالعدالة. تنظيم البرامج الموجهة للمواطنين وعلى رأسها الطلبة في المحاكم، هي من الطرق المطبقة السائدة في الكثير من الدول. ويستوجب تطبيق هذه الطريقة في بلدنا أيضا.

تطوير علاقات القضاء-الإعلام ضمن بناء مؤسساتي، هي وسيلة لإيصال المعلومات للمجتمع بالشكل الصحيح. لأنه هنالك علاقة قوية بين سيادة القانون وحق وصول الرأي العام للمعلومات. ويحمل الاتصال المؤثر عن طريق الاعلام مع المجتمع الذي يتأثر مباشرة من النشاط القضائي أهمية كبيرة. وأسست في الفترة الماضية مكاتب للاتصال الإعلامي لخدمة هذا الهدف، ومنها مكاتب في ١٤١ مركز للجنايات، وفي ١٨ محكمة للاستئناف العدلي والقضائي، أي أسست مجموع ١٥٩ وحدة للاتصال الاعلامي[٥١]. سيؤمن في الفترة القادمة، توظيف خريجي كلية الاعلام من أصحاب الخبرة في مكاتب الاتصال الإعلامية، واستخدام قنوات الاتصال بشكل سريع ومكثف.

الى جانب منسوبي القضاء، يحمل الاهتمام بموضوع العلاقات العامة والاتصال للموظفين العاملين في مديريات الأعمال الكتابية للمحاكم والنيابات العامة أهمية كبيرة. وسيحقق تأسيس رئاسات للمحاكم تقدم دورات تدريبية في هذا الموضوع، وتأسيس طاولات الاستشارة «صديق المستفيد» لتثبيت معايير العمل والموظفين في المحاكم.

يؤثر القيام بالشهادة، مباشرة على إظهار الحقيقة المادية، وجلاء العدالة. وعدم تطوير التطبيقات الخاصة بالشاهد، يؤدي الى الإساءة الى الشهود في العمليات القضائية. ولهذا السبب يتوقع إجراء الدراسات حول رفع النهج والتطبيق التي تصعب الإدلاء بالشهادة.

٥١ أجري النشاط المذكور في سياق «مشروع الإتحاد الأوربي لتطوير العلاقات بين الإعلام الكتلي والقضاء».

# الغاية ٦
## تسهيل الوصول الى العدالة وزيادة الممنونية من خدمات العدالة

### الهدف ١,٦
سيتم تنظيم فترات المراجعات من جديد لتسهيل الوصول الى العدالة في القضاء العدلي والإداري، ويلغى الشكوك في العمليات.

### الفعاليات
أ) سيجرى إعادة النظر في الفترات المختلفة في رفع الدعاوى ومراجعة طريق القانون، وجعلها ذات نسق واحد قدر الإمكان.

ب) سيشكل نموذج لقطع الطريق أمام إطالة المحاكمات بسبب قرارات الإبعاد عن الوظيفة وسحب الصلاحية في القضاء العدلي والإداري.

---

### الهدف ٢,٦
سيتم تقوية نظام المساعدة العدلية للوصول الى العدالة بشكل مؤثر.

### الفعاليات
أ) سيشكل نظام المساعدة الحقوقية الي يتكون من المكاتب التي تقدم الخدمات الاستشارية بخصوص المشاكل الحقوقية للمواطنين في مجال الحقوق الخاصة.

ب) سيسهل إجراءات المراجعة للمساعدة العدلية في مجال الحقوق الخاصة، وسيشكل استمارة قياسية للمراجعة، وسيعطى إمكانية المراجعة عن طريق خدمات الدولة في الوسط الإلكتروني

ج) سيرفع الأجور المقدمة للمحامين لتقديمهم الخدمة العدلية.

د) سيجرى تعديلات جديدة حول الضرائب المتحققة نتيجة خدمة المساعدة العدلية.

ه) سيقوى خدمات المساعدة العدلية في عمليات الوساطة.

و) سيؤمن مشاركة المحامين الذين يقدمون خدمات المساعدة العدلية في الدورات التدريبية بشكل منتظم، وسيطور معايير الأداء الخاصة بالمحامين الذين يقدمون الخدمات.

ز) سيؤمن البناء الهيكلي الحساس لذوي الاحتياجات الخاصة في نظام المساعدة العدلية.

### الهدف ٦,٣
سيطور التطبيقات الصديقة للمعاقين في سياق المبادئ الذي يتضمنه قانون حقوق المعاقين ومعاهدة حقوق المعاقين للأمم المتحدة.

### الفعاليات
أ) سينشر التطبيقات التي تسهل الوصول المادي لجميع المعاقين في المحاكم.

ب) توظيف الموظفين الذين يقدمون الخدمات للمعاقين وعلى رأسها المترجمين الذين يتقنون لغة الاشارة للمعاقين سمعيا، وتطوير التطبيقات الخاصة بتدريبهم.

ج) سيزداد التدابير التي تسهل حياة المعاقين في مؤسسات الجزاء والتنفيذ.

---

### الهدف ٦,٤
سيتم تطوير التطبيقات الخاصة بحقوق المرأة في نظام العدالة.

### الفعاليات
أ) سيطور التطبيقات التي تؤمن الحماية المؤثرة بشكل أكثر لحقوق المرأة في نظام المساعدة العدلية.

ب) سيطور ويطبق البرامج الموجهة لحقوق المرأة في الدورات ضمن الخدمة وقبل الخدمة.

---

### الهدف ٦,٥
سيتخذ التدابير التي تسهل وصول المسنين للعدالة.

### الفعاليات
أ) سيطور التطبيقات التي تسهل وصول المسنين للخدمة في المحاكم.

ب) ستجرى الدراسات التعليمية الموجهة للموظفين لنظام العدالة الحساسة لاحتياجات المسنين.

**الهدف ٦,٦**
سيتم تقوية وصول الأجانب للعدالة.

**الفعاليات**

أ) سيؤمن تقديم استمارات حقوق المشتبه والمتهم المنظمة للأجانب باللغات الدارجة (مثل الإنكليزية، العربية، الألمانية، الفرنسية، الروسية) الى المسؤولين.

ب) سيؤمن الوصول عبر الأنترنت الى المنشورات التي ستنظم بشكل موجه للأجانب، والذي يشرح فيه نظام العدالة.

---

**الهدف ٧,٦**
سيتم تطوير تأمين الحماية الحقوقية في سياق أهداف زيادة إمكانيات الوصول الى العدالة.

**الفعاليات**

أ) سيتم تحديث الشروط العامة للتأمين الموجود حسب الاحتياجات الجديدة.

ب) سيجرى أعمال التوعية للرأي العام لنشر تأمين الحماية الحقوقية.

---

**الهدف ٨,٦**
ستجرى الدراسات على تثبيت العناصر المؤثرة على الممنونية من الخدمات القضائية.

**الفعاليات**

أ) سيجرى الاستبيان حول الممنونية بين فترات منتظمة.

ب) سيحقق الاجتماعات المنتظمة بمشاركة الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني.

## الهدف ٩,٦
سيجرى تأسيس مؤسسات الإعلام والعلاقات العامة في القضاء، وسيطور التطبيقات التي تسهل من أعمال المواطنين.

### الفعاليات
أ) ستجرى هيكلة مكاتب الاتصال الإعلامي المؤسس في المحاكم من جديد باسم «مكاتب الاعلام والعلاقات العامة».

ب) سيؤمن توظيف خريجي كلية الاعلام ذوات الخبرة في مكاتب الاعلام والعلاقات العامة.

ج) سينظم برامج الدورات التدريبية لمراسلي المحاكم حول معلومات الحقوق الأساسية والمصطلحات.

د) سيشكل طاولات الاستشارة في المحاكم لجميع مراكز الجزاء المشدد، وسيثبت معايير العمل لطاولات الاستشارة والموظفين العاملين.

ه) سيؤمن الإمكانيات لقيام الطلبة بالتطبيق وعمل المتطوعين في الطاولات الاستشارية.

و) سينظم مشاركة الموظفين العاملين في مديريات الأعمال الكتابية للمحاكم والنيابات العامة في الدورات التدريبية في موضوع مهارات الاتصال والعلاقات العامة للاستمرار في الخدمات العدلية بشكل يزيد من ممنونية المستفيدين.

---

## الهدف ١٠,٦
سيتم تقوية آلية تقديم المعلومات للرأي العام في موضوع نظام العدالة.

### الفعاليات
أ) سيؤمن نشر قرارات المحكمة بشرط حماية المعلومات الشخصية.

ب) سينظم نشرات في موضوع النظام القضائي وما يتضمنه من العمليات ويسمح للوصول اليه عبر الانترنت.

ج) سيزيد من تعريف النظام القضائي عن طريق تنظيم برامج موجهة للمواطنين في المحاكم وعلى رأسها الطلبة.

**الهدف ١١,٦**
سيزال التطبيق والنهج المتبع لتعقيد عمل الشاهد.

**الفعاليات**

أ) سيثبت معايير أجرة الشاهد، والنهج المتبع تجاه الشهود، وفي هذا الإطار سيحضر دليلا موسعا للعمل الشاهد.

ب) سيحضر المنشورات حول أهمية وقيمة الشهود.

ج) سيشكل غرف انتظار الشهود في المحاكم.

د) سيوضع نص المعلومات للشاهد في كتاب دعوة الشاهد.

ه) ستجرى الدراسات حول الالتزام بساعات المرافعة الذي يرسل للشاهد في كتاب الدعوة بقدر الإمكان.

# الغاية ٧

زيادة كفاءة
نظام عدالة
الجزاء

يتضمن نظام العدالة والجزاء مراحل التحقيق والمحاكمة ومراحل تنفيذ الجزاء. يعتبر عمل نظام عدالة الجزاء بشكل عادل ومؤثر وعقلاني، مهمة من حيث عيش الأفراد في وسط الأمن والطمأنينة، واستمرار الحياة الاجتماعية بصحة جيدة.

تم تحديث التشريعات الخاصة بنظام العدالة الجزائية في الفترة الماضية بشكل يتضمن التطبيقات العصرية [٥٢]. وأستهدف مع مرور الزمن مرونة النظام بإجراء التغييرات المهمة في التشريعات.

حدثت التشريعات الخاصة بنظام عدالة الجزاء في الفترة الماضية بشكل يتضمن التطبيقات العصرية. أجريت بعض التغييرات المهمة جدا في هذه التشريعات مع مرور الوقت استهدفت مرونة النظام.

وفي يومنا هذا نرى بأن التطبيقات الموجهة للوصول الى حل قبل رفع الدعاوى للخلافات أثناء فترة التحقيق يزداد يوما عن يوم في أنظمة حقوق القارة الأوربية وفي أنظمة حقوق الأنجلو ساكسوني. والاتجاه في العالم حول هذا الموضوع نحو تخفيض عدد الدعاوى وذلك بحلهم في المراحل الأولى. خفض أعداد الدعاوى الغير المؤهلة، وإجراء المحاكمة المؤهلة للدعاوى المهمة بشكل أكثر سيخدم مبدأ إنهاء المرافعة في جلسة واحدة. وهذا النهج يناسب مبدأ «تفضيل الأهم على المهم». واستنادا الى هذا النهج أستهدف تقوية وسائل الحل قبل المحاكمة عن طريق تطوير التطبيقات التي تؤمن قيام المدعي العام الجمهوري بالتحقيق المؤثر، وعن طريق الأخذ بنظر الاعتبار حق المحاكمة العادلة [٥٣].

لا يمكن اجراء المحاكمة المؤهلة إلا بالتحقيق الكافي. يظهر قيام المحاكم بإنهاء الأعمال اللازمة أثناء التحقيق أو تكرار الأعمال التي جرت أمامنا كمشكلة مهمة للكفاءة.

٥٢ قانون العقوبات التركي رقم ٥٢٣٧، قانون المحاكمات الجزائية رقم ٥٢٧١، القانون بحق التنفيذ حول التدابير الجزائية والأمنية رقم ٥٢٧٥ سن في عام ٢٠٠٤. أصبح قانون إطلاق السراح المشروط رقم ٥٤٠٢ ومراكز المساعدة وقانون قواعد الحماية وقانون الجنح رقم ٥٣٢٦ الذي سن في عام ٢٠٠٥ جزءا مهما من النظام الجديد. ويتضمن قانون حماية الأطفال رقم ٥٣٩٥ الذي سن في عام ٢٠٠٥، وقانون حماية الأسرة رقم ٦٢٨٤ وقانون منع استخدام العنف ضد المرأة الذي سن في عام ٢٠١٢، التعديلات المهمة الموجهة لنظام العدالة والجزاء.

٥٣ عدد الدعاوى المرفوعة خلال عام ٢٠١٤ في المحاكم الجزائية هي ١,٤٨٦,٢٩٦، وفي عام ٢٠١٨ كان عددها ١,٥٩٠,٢٥٣. ورفع متوسط فترة النظر في الدعاوى من ٢٣١ الى ٢٨١.

ومشكلة الكفاءة هذه يؤدي الى الإساءة الى الأطراف. ولهذا السبب هنالك الحاجة الى تقوية النيابة العامة الجمهوري والشرطة العدلية، واكتساب العمل الوظيفي لمؤسسة إعادة لائحة الاتهام[٥٤]. وفي هذا السياق سيتم إعادة نطاق مؤسسة إعادة لائحة الاتهام من جديد.

خلقت مبدأ إلزامية المحاكمة والتعاميم الخاصة حول شكل تطبيق هذا المبدأ الى زيادة أعداد الدعاوى المرفوعة في المحاكم الجزائية. والقسم المهم من الدعاوى المرفوعة تنتهي بالبراءة[٥٥]. ولهذا يتطلب تشكيل البنية التحتية وعادات التطبيق للتشريعات التي تؤمن عدم فتح الدعاوى التي من المحتمل الضعيف ان تنتهي بصدور قرار المحكومية. وفي يومنا بدأ الابتعاد عن التطبيق الصارم لمبدأ إلزامية المحاكمة هذا في أنحاء العالم. ستجرى التعديلات الخاصة بكون رفع دعوى الحق العام من فوائد العامة أو التقييم المعمق لاحتمال البراءة. سحب دعوى الحق العام المرفوعة حسب تقييم نجاحها هي من الطرق المطبقة. ويتوقع القيام بالدراسات الخاصة بهذا الموضوع في فترة الوثيقة الإستراتيجية. وفي هذا السياق سيوسع صلاحية التقدير للمدعين العامين الجمهوريين، وبهذه الصورة سيجعل مبدأ إلزامية المحاكمة في المحاكمات الجزائية أكثر مرونة من قبل[٥٦].

ومن إحدى التغييرات المهمة التي حققت في مجال الحقوق الجزائي في الفترة السابقة، هي الحماية المؤثرة بشكل أكثر « لحق عدم الاتهام بالجنح»[٥٧]. ومع تعديل التشريعات حقق التوازن بين حق عدم التعرض للإساءة وحرية البحث عن الحق، ومع هذا التعديل في حالة كون الشكوى ذات طبيعة مجردة او لا يشكل موضوعه الجنحة بشكل واضح، فللمدعي العام الجمهوري صلاحية إصدار قرار «لا يوجد محل لإجراء التحقيق». وهذه المؤسسة التي تخدم حماية حقوق الإنسان فيتوقع القيام بدراسات التدريب والتوعية في هذه المؤسسة لاستخدامها بشكل مؤثر في الفترة الجديدة.

يشكل تطوير التطبيقات الخاصة بالمجني عليه داخل نظام العدالة الجزائي من الأمور الذي تطرق اليه في الوثيقة. صدور الحكم بحق المتهم في المحاكمة فقط لا يرضي

---

٥٤ نسبة لوائح الاتهام التي تمت إعادتها منذ عام ٢٠١٧ هي ٢,٦٪.

٥٥ في عام ٢٠١٨ صدر قرار «عدم الحاجة الى المحاكمة» بحق ٥,١١٪ من المشتبهين، ونسبة المحكومية في الدعاوى المرفوعة هي ٤٣,٧٪.

٥٦ عدد الملفات التي كان ينظر اليها المدعي العام الجمهوري في عام ٢٠١٤ لوحده هي ١,٣٨٥، وأصبح هذا العدد ١,٩٦٣ في عم ٢٠١٧.

٥٧ وحسب المادة ١٤٥ من القرارات بحكم القانون رقم ٦٩٤ بتاريخ ٢٠١٧/٠٨/١٥، أضيف الى الفقرة السادسة من المادة ١٥٨ من قانون المحاكمات الجزائية، وقبل هذا الحكم بنفس الشكل بتاريخ ٢٠١٨/٠٢/٠١ بالمادة ١٤٠ من القانون رقم ٧٠٧٨. تم تفهيم «موضوع البلاغ والشكوى لا يشكلان الجنحة الفعلية التي تتطلب التحري حوله بشكل واضح، أوفي حالة كون البلاغ والشكوى ذات طبيعة مجردة فيقرر على انه لا يكون هنالك الحاجة الى فتح التحقيق. ولا يعطى في هذه الحالة للشخص المشتكي منه صفة المشتكي. وإذا كانت هنالك قرار على عدم وجود محل لفتح التحقيق فيبلغ المشتكي والمبلغ، ويمكن الاعتراض على هذا القرار حسب الإجراءات المنصوصة عليها في المادة ١٧٣. وفي حالة قبول الاعتراض، فيبدأ التحقيق من قبل النيابة العامة الجمهوري. والأعمال التي تجرى حسب هذه الفقرة والقرارات الصادرة حولها، يسجّل في نظام مخصص لذلك. ولا يمكن رؤية هذه المعلومات المسجلة الا من قبل المدعي العام الجمهوري والحاكم أو المحكمة.»

المجني عليه. الى جانب ذلك فيتوقع المجني عليهم إزالة نتائج الأفعال الموجهة اليهم مباشرة بقدر الإمكان وتعويض الأضرار التي لحقت بهم. والخطوات الجديدة التي خطت في عالمنا العصري في مجال حقوق المجني عليه كانت على الأكثر في مجال تلبية هذه التوقعات. ولهذا السبب تطرق الى حقوق المجني عليه في قسم العدالة الجزائية.

يعتبر تطبيق الطرق البديلة لحل النزاعات في المحاكم الجزائية لوحدها مؤسسة للمصالحة. ووسع محل هذه المؤسسة في النظام مع مرور الوقت عن طريق التعديلات الخاصة بالقدرة والأصول. سيكون تطبيق مؤسسة المصالحة بشكل واسع في هذه الفترة وقبلها. زيادة كفاءة التدريب للقائمين بعملية المصالحة، والقيام بدراسات موجهة لنشر ثقافة المصالحة بين الرأي العام، سيخدم التنفيذ الصحيح للنظام.

وهنالك أهمية للتطبيق المؤثر لمؤسسات الدفع المقدم وتأجيل رفع دعوى الحق العام والتي هي من طرق الفرز قبل المحاكمة خارج مؤسسة المصالحة. وتوقع توسيع مؤسسة مجال الدفع المقدم [٥٨] ومؤسسة تأجيل رفع دعوى الحق العام[٥٩] في الوثيقة.

سيوسع أحكام الندامة المؤثرة وصلاحية المدعين العامين الجمهوريين الخاصة بها من ناحية أنواع الجنح المختلفة.

ستجرى الدراسات حول الوصول الى النتائج التي تؤدي الى المصالحة بين الفاعل والمدعي العام في إطار أصول المحاكمة البسيطة في التحقيق الموجه لفعل الأفعال التي تدخل ضمن وظائف محاكم بداية الجزاء. وهذه المؤسسة لا تلحق الضرر بالإرادة الحرة للفاعل ولا يتضمن الأفعال التي تتطلب العقوبات المشددة. ويتوقع إجراء التطبيقات التي تؤمن عدم الحاق الضرر بالضمانات الحقوقية للفاعل مثل الالتزام بقبول الفاعل، ووجود مقدار التخفيض المطبق في التشريعات، وصدور القرار النهائي من قبل المحكمة.

سيكون هنالك دراسات حول تبسيط النظام بخصوص توسيع نطاق الجرائم المرتبطة بالشكوى، وتثبيت أنواع الجرائم التي من الممكن تحويلها الى عقوبات إدارية.

وظهر في العديد من الدول ميول الى الغاء بعض الأفعال من قائمة العقوبات (الشجب) او عدم قبولها كتهمة (غير جنائي). ولهذا قيم بأنه من المفيد إعادة النظر الى التشريعات الجزائية من هذه الزاوية.

---

٥٨ المادة ٧٥ من قانون العقوبات التركية تنظم الدفع المقدم، وتنص المادة على تقييم بانه من المفيد التنظيم المجدد للحكم الذي ينص على رفع الحد الأعلى للحكم ويستثنى فيه الجنح المشارة اليهم في سياق المصالحة.

٥٩ قيم بأنه من المفيد إلغاء شرط الارتباط بالشكوى الذي نص عليه المادة ١٧١ من قانون المحاكمات الجزائية تحت حكم تأجيل فتح الدعوى العام، ورفع الحد الأعلى الذي هو سنة واحدة، وتنظيم ظروف تطبيق المؤسسة.

والموضوع الآخر الذي تطرق اليه الوثيقة هي مؤسسة «تأجيل الإعلان عن قرار الحكم». ويتوقع إعادة النظر في إطار هذه المؤسسة والمحاكمة العادلة في تطبيق طريق القانون الذي يراجع ضد القرارات الصادرة في نطاق هذه المؤسسة.

توزيع عبئ العمل بين محاكم الجزاء المشدد ومحاكم بداية الجزاء، ولهذا أصبح من الضروري إعادة النظر مجددا في فصل الوظائف بين هذه المحاكم. وكذلك هنالك أهمية لتأمين أصول المحاكمة السريعة عن طريق حماية ضمان الأصول الأساسية لبعض الجرائم. وهنالك تطبيقات مختلفة في هذا الخصوص في العديد من الدول. وإجراء التعديلات بهذا الاتجاه سيساهم في عمل النظام بشكل عقلاني.

وهنالك أهمية كبيرة لتطوير السياسات الخاصة حول الأطفال المنحرفين الى الجرائم. وتوقع تطبيق التدابير الاجتماعية خارج العمليات العدلية فقط بحق الأطفال الصغار بالأعمار ١٢-١٥ سنة في حالة ارتكابهم لبعض الأفعال لأول مرة. وهذا الموديل المتوقع تطبيقه بحق الأطفال تحت سن ال ١٥ سنة، سيخدم عدم الإساءة الى الأطفال[٦٠].

تطوير نموذج المصالحة وتأجيل رفع دعوى الحق العام[٦١] الخاص بالأطفال، وتأمين الأولوية في النظر بالدعاوى الخاصة بالأطفال المنحرفين بالجرائم من الأهداف الأخرى المتوقعة في هذا الموضوع. وستجرى الدراسات حول تقوية آلية التنسيق المشكلة في نطاق قانون حماية الأطفال، وسوف يتم زيادة كفاءة التدابير المنظمة في القانون.

يرتبط كفاءة القضاء الجزائي، بإكمال المحاكمات في فترات معقولة وتطبيق العقوبة الصادرة في أقصر فترة ممكنة. وأحيانا يكون قرار دفع الغرامة المالية وتحصيل الغرامة في فترة قصيرة موضوعا رادعا لارتكاب الجنحة. خلقت صدور قرار عقوبة السجن لفترات قصيرة في قسم من التنظيمات حول تشريعات التنفيذ انطباعا كأنه ليست من بين مواضيع التنفيذ. ولهذا السبب ستجرى تنظيم هيكلية العقوبات الموجودة في قانون العقوبات التركية وقوانين الجزاء الخاصة مجددا في فترة الوثيقة الإستراتيجية، بهدف المكافحة المؤثرة للجريمة والمتهم مع تقييم التعديلات في القانون بحق تنفيذ تدبير الجزاء والأمن.

يشكل نظام السجل العدلي جزءا من العمل الجيد لنظام عدالة الجزاء. تم تخفيض فترة ٨٠ سنة المعينة في قانون السجل العدلي لمسح القيود في الأرشيف نظرا لتسببه لفقدان الحقوق الى ١٥ سنة بشرط إعادة الحقوق المحضورة بسبب المحكومية، والى ٣٠

٦٠ وصل عدد الأطفال الذين بتراوح أعمارهم بين ١٢-١٥ سنة من المنحرفين الى الجرائم في سنة ٢٠١٧ والذين أجري محاكمتهم في محاكم الأطفال ومحاكم العقوبات المشددة للأطفال الى ٣٩,٩٥٧. ووصل مجموع نسبة قرار المحكومية في محاكم الأطفال الى ٣٦,٢٪ في عام ٢٠١٧.

٦١ قيم بأنه من المفيد تنظيم الظروف مجددا بخصوص الغاء شروط الارتباط بالشكوى، ورفع الحد الأعلى وتطبيق المؤسسة.

سنة بدون النظر الى الشروط[٦٢]. أدى هذا النظام الثنائي من طرف الى إلحاق الأذى بالأشخاص، والى زيادة عبئ العمل للمحاكم من طرف آخر. ولهذا السبب سيتم تعديل شروط مسح سجل الأرشيف للسجل العدلي من جديد بشكل موافق لمبدأ تطوير الوجود المادي والمعنوي للشخص. وكذلك توقع إنهاء تطبيق تسجيل أحكام المحكومية ذات الصفة المؤكدة[٦٣] في السجل العدلي.

إعطاء الإمكانية لتحقيق تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المسنين والحوامل والأطفال في بعض الجرائم التي لا تحمل العنف، في البيت عن طريق مركز المراقبة الإلكترونية، وإعادة هيكلة عملية التنفيذ الخاصة بالمسجونين والمحكومين المرضى بأمراض خطيرة لمنع الإساءة المحتملة، ستكون من الدراسات المهمة في هذا المجال. وفي هذا السياق ستكون تطوير طرق التنفيذ البديلة في هذه الفترة من بين الأولويات.

وكذلك هنالك الحاجة الى تقوية التنسيق مع الشرطة العدلية لتحقيق كفاءة التحقيقات، والقيام بدراسات حول إعادة النظر مجددا الى أصول وأساس عمل النيابة العامة الجمهوري بمفهوم مؤسساتي.

تقوية نظام الشرطة العدلية تحمل أهمية كبيرة من ناحية عمل النظام بشكل عقلاني. وفي هذا السياق يقيم بأن توظيف خريجي كلية الحقوق في الشرطة العدلية سيكون له فوائد.

وفي سياق هذا الهدف يعتبر تثبيت المعايير في أعمال النيابة والشرطة الذي لا يعد من بين الأهداف والنشاطات من بين الدراسات التي تحمل أهمية. وستكون الدراسات حول تشكيل «قوائم العمل القياسي والمراقبة» الخاصة بالأعمال التي ستجرى من قبل الشرطة العدلية ودليل المبادئ لكل نوع من الجرائم في جدول الأعمال في هذه الفترة.

ومن طرف آخر أبلغ كل من الحكام والمدعين العامين والمحامين عن وجود مشاكل ناتجة من تقارير الطب العدلي أثناء الدراسات التحضيرية. في الحقيقة نظم تقرير في المواضيع التي لا تعتبر حوادث عدلية ولكن أثبت بأنه لم يتضمن التقارير المعايير المتوقعة وهنالك نواقص في التقارير. وبهذا الاعتبار ستجرى الدراسات مع المؤسسات ذات العلاقة في موضوع تقارير الطب العدلي في فترة التطبيق مع العلم يعد هذا الموضوع من بين أهداف الوثيقة.

٦٢ أجري هذا التعديل بعد قرار الإلغاء رقم ٢١/٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/٠١/٢٠ الصادرة من قبل المحكمة الدستورية.

٦٣ لا يمكن مراجعة طريق الاستئناف في الاعتراض على الأحكام القطعية في القوانين وعلى قرار المحكومية بدفع الغرامة المالية ومن ضمنها دفع غرامة مالية بمقدار ثلاثة الف ليرة تركية باستثناء عقوبات السجن المحولة الى عقوبة دفع الغرامة المالية حسب المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات التركية.

# الغاية ٧
## زيادة كفاءة نظام العدالة الجزائية

### الهدف ١,٧
سيتم تقوية وسائل الحل وعمليات التحقيق قبل المحاكمة.

### الفعاليات
أ) سيوسع الصلاحية التقديرية للمدعين العامين الجمهوريين.

ب) سيوسع مجال تطبيق مؤسسات الدفع المقدم وتأجيل فتح دعوى الحق العام.

ج) سيوسع أحكام الندامة المؤثرة وصلاحية المدعين العامين الجمهوريين ارتباطا بهذا الموضوع من ناحية أنواع الجرائم المختلفة.

د) سيحقق إنهاء التحقيق بالتفاهم بين الفاعل والمدعي العام في بعض الأفعال.

ه) سيثبت مؤسسة إعادة لائحة الاتهام اعتبارا من نطاقها من جديد.

و) ستجرى دراسات حول زيادة كفاءة هيكلية جهاز النيابة العامة الجمهوري، وتطوير التنسيق مع الشرطة العدلية.

ز) سيحقق توظيف نسبة معينة من خريجي كلية الحقوق في الشرطة العدلية لرفع جودة التحقيقات.

## الهدف ٢,٧

سيجرى إعادة النظر في جميع التوازن بين الجريمة والعقوبة عن طريق مراعاة مبدأ الحقوق والحريات وعلى رأسها حق المحاكمة العادلة وينظم من جديد.

### الفعاليات

أ) سيوسع نطاق العقوبات التي تشكل خيار عقوبة السجن لفترات قليلة من ناحية الفترة والنوع.

ب) سيجرى مسح للأفعال المنظمة على شكل الجريمة في التشريعات، ويثبت الأفعال التي يمكن تحويلها الى عقوبات إدارية ويفصل من قائمة الجرائم.

ج) سيعاد النظر في مؤسسات تأجيل الإعلان عن قرار الحكم في إطار طريق القانون في الاعتراض على هذه القرارات، وحق المحاكمة العادلة.

د) سيوسع نطاق الجرائم المتتبعة والمرتبطة بالشكوى.

ه) إزالة الانطباع حول عدم إنزال العقوبات عند ارتكاب بعض الجرائم في المجتمع، وسيتم هيكلة نظام العقوبات في التشريعات الجزائية ونظام التنفيذ للمكافحة المؤثرة للجرائم.

---

## الهدف ٣,٧

سينظم المجال الوظيفي للمحاكم من جديد، وسيطبق إجراء جديد لتقصير العمليات المتعلقة ببعض الأفعال البسيطة.

### الفعاليات

أ) سينظم المجال الوظيفي للمحاكم الجزائية من جديد.

ب) سيحقق النظر في بعض الجرائم بأصول المحاكمة المبسطة والسريعة.

ج) سيؤمن الاختصاص في محاكم الصلح والجزاء من ناحية الاعتراض على قرارات العقوبات الإدارية، وسيطبق طريق القانون المؤثر ضد القرارات.

د) سيحقق دخول جميع القرارات الخاصة بمرحلة تنفيذ الإشعار في المجال الوظيفي لمحاكم التنفيذ.

## الهدف ٤,٧

سيتم هيكلة نظام العدالة للأطفال بنهج العدالة البناء، ويتم تبني نهج مركز على المجني عليه.

### الفعاليات

أ) سيحقق تقييم الأفعال المرتكبة من قبل الأطفال دون سن ال ١٥ سنة لأول مرة بدون الحاجة الى التحقيق والمحاكمة ضمن آلية الحماية الخاصة بالأطفال باستثناء العقوبات المشددة.

ب) سيطور نموذج تأجيل رفع دعوى الحق العام الخاصة بالأطفال المنحرفين للجرائم.

ج) إجراء محاكمة الأطفال المنحرفين للجرائم بالدرجة الأولى، ويعطى الأولوية للتدقيق بطريق القانون للقرارات الصادرة بحق هؤلاء الأطفال.

د) سيجعل الظروف المادية لمحاكم الأطفال بشكل مناسب لهدف نظام العدالة الجزائية للأطفال.

ه) سيكمل دراسات التشريعات الخاصة بحقوق المجني عليه.

و) سيشكل الوحدات المركزية والريفية الخاصة بخدمات الدعم العدلي والمجني عليه، وينشر غرف المقابلة العدلية في أنحاء البلد.

## الهدف ٥,٧

سيطور التطبيقات الموجهة الى الأمور التي تطبيقها محضورة من إجراءات التنفيذ العامة في مجال تنفيذ الجزاء، ويتم تكامل التكنولوجيا الحديثة مع النظام.

## الفعاليات

أ) إعطاء الإمكانية لتحقيق تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المسنين والحوامل والأطفال في بعض الجرائم التي لا تحمل العنف، في البيت عن طريق مركز المراقبة الإلكترونية.

ب) سيتم مراقبة عملية التنفيذ الخاصة بالمسجونين والمحكومين المرضى بأمراض خطيرة لمنع الإساءة المحتملة عن قرب.

ج) سيطور التدريبات الخاصة للموظفين الذين يعملون في عملية التنفيذ للمحكومين والمسجونين الأطفال.

د) سيحقق الأخذ بنظر الاعتبار الحساسيات مثل الأسباب العائلية عند عملية نقل المحكومين والمسجونين بشكل أكثر.

ه) سيحقق التطبيقات الجديدة مثل إجراء المحكومين والمسجونين مقابلات متلفزة مع أقربائهم أو عرض العريضة الإلكترونية عن طريق استخدام الإمكانيات التكنولوجية.

و) سيحقق زيادة قدرة المراقبة الإلكترونية في خدمات إطلاق السراح المشروط، وتشكيل طرق جديدة مثل التوقيع البيو متري في تتبع الملزمين.

ز) سيطور قدرة الوحدات الصحية في مؤسسات التنفيذ الجزائية، وسيطور الأجهزة التكنولوجية، وسيقوى التعاون والتنسيق مع المؤسسات الصحية خارج هذه الوحدات.

### الهدف ٦,٧
سيطور القدرة الإدارية لمؤسسات التنفيذ الجزائية، وسيزيد من تدابير الإصلاح الموجهة لعملية التجانس مع المجتمع، وسيحسن نظام إطلاق السراح المشروط.

### الفعاليات
أ) سيقوى وسائل المراقبة لمؤسسات التنفيذ الجزائية وآليات منع انتهاك الحقوق، وسيزاد شفافية نظام التنفيذ.

ب) سيطور التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني في مجال التنفيذ.

ج) سيحقق تطبيق عملية إطلاق السراح المشروط حسب المعايير المشخصة.

د) سيطور برامج التدريب المهني المتوقعة للمحكومين والمسجونين، وسيزاد التدابير الموجهة الى عمليات التجانس في المجتمع بهدف عرقلة ارتكاب الجرائم مجددا بعد إخلاء سبيل المحكومين.

---

### الهدف ٧,٧
تجديد نظام التسجيل في الأرشيف للسجل العدلي بشكل موافق لمبدأ تطوير الوجود المادي والمعنوي للشخص، ومبدأ كون العقوبات بمثابة الإصلاح.

### الفعاليات
أ) مسح قيد السجل العدلي من الأرشيف، وتحقيق هذا الأمر بدون الحاجة الى قرار آخر للمحكمة، وتقصير فترات المسح.

ب) إنهاء العمل في تسجيل قيد السجل العدلي لأحكام المحكومية ذات الصفة القطعية.

ج) تحليل التأثير للتعديلات القانونية الجديدة، والتعمق في مفهوم المتعدد الأطراف لإحصائيات العدالة من أجل المراقبة الآنية للمعلومات الخاصة بالجريمة ومرتكبها.

**الهدف ٨,٧**

ستجرى الدراسات حول قدرة التحقيق والمحاكمات الخاصة بجرائم تكنولوجيا المعلومات (جرائم السيبر)، وإنهاء هذه المحاكمات في فترات معقولة.

**الفعاليات**

أ) سيحقق الاختصاص للحكام والمدعين العامين في موضوع جرائم تكنولوجية المعلومات.

ب) سينظم من جديد الأحكام الموجودة في التشريعات والخاصة بجرائم تكنولوجية المعلومات بشكل يتضمن التطورات التكنولوجية.

# الغاية ٨

تبسيط وزيادة قدرة
الإجراءات القانونية
الإجراءات الإدارية

تحمل الإجراءات القانونية أهمية من ناحية إدامة الأفراد لحياتهم ضمن الأمن الحقوقي. ومن طرف آخر يظهر تأثير عمل نظام العدالة على الحياة الاقتصادية بشكل واضح ضمن خصائص المحاكمة الحقوقية.

يؤثر النتائج الذي يخلقه النظام الحقوقي ككل، والمناخ الذي يشكله على الحياة الاقتصادية. يؤثر الكثير من الأمور على سبيل المثال؛ عمل نظام العدالة الجزائية بشكل جيد أو سيء، وكيفية إجراء تطبيق حقوق الأسرة، وهل تم إزالة مشاكل المسح العقاري أم لا، على الحياة الاقتصادية بنسب مختلفة. الى جانب ذلك يؤثر المجالات مثل الحقوق التجارية، وحقوق الديون، حقوق التنفيذ والإفلاس، والحقوق الفكرية والصناعية مباشرة على الحياة الاقتصادية.

هنالك انتقادات موجهة الى التطبيق في الإجراءات القانونية كونا بأنها غير مناسبة للحماية الكافية لحق المحاكمة في الفترة المعقولة، وظهور التعقيد في الإجراءات. وحاليا هنالك بعض الأحكام الإجرائية الذي لا يتوافق عليه الحقوقيين في بعض الأحيان من ناحية شكل التطبيق.

هنالك انتقادات موجهة الى التطبيق في الإجراءات القانونية كونا بأنها غير مناسبة للحماية الكافية لحق المحاكمة في الفترة المعقولة، وظهور التعقيد في الإجراءات. وحاليا هنالك بعض الأحكام الإجرائية الذي لا يتوافق عليه الحقوقيين في بعض الأحيان من ناحية شكل التطبيق.

مع العلم بأن الإجراءات القانونية تجري على شكلين من أصول المحاكمة إحداهما البسيطة والأخرى تحريرية، وكل نظام للأصول يتشكل من مراحل مختلفة في داخلها، وبدون إكمال إحدى المراحل المرقمة لا يتم الانتقال الى المرحلة الأخرى. ولهذا السبب يؤدي هذا الأمر الى إطالة المحاكمات ويتأخر حصول الأشخاص على حقوقهم. ونظرا لضرورة إزالة السلبيات المذكورة، تغيير أصول الأحكام الذي يتسبب بإطالة المحاكمات، وتبسيط أصول الأحكام الذي يتسبب النقاشات الحقوقية بين المطبقين أيضا وبهذا الشكل أستهدف زيادة القدرة.

وفي هذا السياق ستجرى الدراسات الموجهة لتحقيق الأهداف مثل إجراء التدقيق الأولي ومرحلة التحقيق بشكل إلزامي في جلسة واحدة، وإعادة النظر بالوظيفة والصلاحية وخصوصا في التعديلات الخاصة بطريق القانون، واستخدام تطبيق المؤتمرات المتلفزة في الإجراءات القانونية بكثرة.

وفي المرحلة الحالية هنالك عدم التوازن بين جودة وعدد الأعمال في محاكم الحقوق والصلح وجودة وعدد الأعمال الذي ينظر اليهم في محاكم بداية الحقوق ضد المحاكم الأخيرة. ولهذا استوجب تثبيت توزيع الوظائف بين محاكم الصلح والحقوق ومحاكم بداية الحقوق من جديد. وفي هذا السياق سيحقق تعيين محكمة الصلح والحقوق للنظر في طلبات تثبيت الأدلة في المرحلة التي لم يتم فيها رفع الدعوى.

القيام بدراسات حول النظر في الطلبات والدعاوى الصغيرة بإجراءات المحاكمة السريعة والمبسطة الذي تم تأمين الضمانات الأصولية اللازمة يزيد من قدرة النظام[٦٤].

حرية البحث عن الحقوق لها حدود في الديمقراطيات التي تتأخذ سيادة القانون أساسا لها. أخذ حرية البحث عن الحقوق تحت الضمانات حسب المادة ٣٦ من الدستور، حيث أشير الى إمكانية استخدام «الطرق والوسائل المشروعة»، وخطط حدود حرية البحث عن الحقوق في الدستور. والذين يناضلون من أجل البحث عن حقوقهم يسلكون كل الطرق في سبيل هذا الهدف. وعند الإشارة الى الحقوق هنالك إلزامية قول الحقيقة. وهنالك تطبيقات صارمة جدا في يومنا هذا في أنحاء العالم في هذا الموضوع خلال الإجراءات القانونية. أشير الى المبادئ المتحكمة بالمحاكمات التي لم تعدل معا في قانون محاكمات الإجراءات القانونية، وقانون الإجراءات القانونية[٦٥]. وإحدى هذه المبادئ أشير اليه في المادة ٢ القانون المدني التركي رقم ٤٧٢١ «قواعد النزاهة» ومقابل هذه المادة في الإجراءات الحقوقية والذي نظم في المادة ٢٩ من قانون الإجراءات القانونية هي « التصرف بنزاهة وإلزامية القول الصادق»[٦٦]. عند تقييم الإلزامية والتصرف، والجلب من قبل الأطراف والمبادئ المرتبطة بالطلب معا؛ يظهر ضرورة تحديد تحكم الطرف في الإجراءات القانونية. التطبيق الغير المحدود لتحكم الطرف في الإجراءات القانونية يمكن ان يؤدي الى سوء الاستعمال. ولهذا السبب الى جانب الحقوق المتاحة للأطراف وتقديم قسم من الصلاحية لهم فهنالك أهمية للاستخدام السيء للحقوق والصلاحيات.

٦٤ مجموع عدد الدعاوى التي تم رفعها في المحاكم الحقوقية في عام ٢٠١٤ هي ٢,٠٢٤,٤٥٦، وأصبح هذا العدد ١,٩٦٢,٤٨٥ في عام ٢٠١٧. ومتوسط فترة النظر في الدعاوى ارتفع من ٢٠٧ يوم الى ٢٨٥ يوما. ويشكل القسم المهم من الدعاوى الطلبات ذات المقادير الصغيرة. ورفعت تقريبا ٣/١ من الدعاوى في محاكم الصلح الحقوقية.

٦٥ نظم قانون محاكمات الإجراءات القانونية بشكل غير منظم للمبادئ المتحكمة بالمحاكمة ولم يشار الى التفاصيل، وأشير في المواد ٢٤ الى ٣٣ من قانون الإجراءات القانونية الى المبادئ بشكل مفصل وبشكل عدهم معا.

٦٦ المادة ٢٩ يكون الأطراف ملزمين: ١- بالتصرف بالشكل المناسب لقواعد النزاهة، ٢- قول الحقيقة في التصريحات حول الحوادث التي تعتبر مسند الدعاوى.

مع العلم نصت المواد ٣٢٧ و ٣٢٩ من قانون الإجراءات القانونية[٦٧] عقوبات ضد الطرف الغير الصادق في التصرفات، ولكن عند التطبيق ظهر عدم كفاية هذه العقوبات. الطرف الذي له الحرية بالإدلاء بالبيانات أم لا، ولكن عند إدلائه بالبيانات هو ملزم بقول الحقيقة، ولكن كتابيا يسمى هذا الأمر الإلزامي ب»حيلة الإجراءات» ولا يوجد هنالك أية عقوبة خاصة في قانون الإجراءات القانونية حول انتهاك هذه الإلزامية. ولهذا السبب أستهدف القيام ببعض التعديلات القانونية في تشريعات الحقوق الإجرائية، بعد الأخذ بنظر الاعتبار حرية البحث عن الحقوق، وبشكل لا يتطلب مراجعة الأحكام العامة، بحيث يمنع الأطراف من التصرف المغاير للالتزامات[٦٨].

عند إجراء التحقيقات حول الأمور الخاصة المتعلقة بشرط الإثبات والشكل في عمليات المحاكمة، يشكل لوازم كاتب العدل القسم المهم من لوازم الدعوى المعروضة أمام سلطة المحاكم. حيث يقوم كاتب العدل بإجراء عمل مهم جدا خلال هذه الفترة وخصوصا في حالات وجود شرط الإثبات. تقوم مؤسسة كاتب العدل بوظيفة يشبه النشاط العدلي ضمن هيكلية البناء العدلي. ولهذا السبب يقيم بأنه من الضروري الاستفادة من هذه المؤسسة لتخفيض عبئ العمل عن القضاء. وفي هذا السياق سيحقق تثبيت الأدلة من قبل كاتب العدل في بعض الأمور القضائية التي لا تتضمنه النزاعات، ويكن محددا في الفترة التي لم ترفع فيها الدعوى. والهدف من هذا الأمر هو عرض الأمور البديلة للمستفيدين من أجل تسهيل الأعمال[٦٩].

أسس نظام الإجراء والإفلاس الموجود حاليا في عام ١٩٣٢ بالقانون رقم ٢٠٠٤، وبالرغم من إجراء التغييرات المهمة في هذا النظام، ولكن لا يوجد تشريعات مستقلة تنظم هيكلية بناء جهاز نظام الإجراء والإفلاس. ولإزالة هذه النواقص أستهدف في أول الأمر تحضير تشريعات تنظم بناء جهاز دوائر الإجراء والإفلاس. والى جانب ذلك

٦٧ المادة ٣٢٧- (١) الطرف الذي يتسبب في إطالة الدعوى بدون مبرر او يتسبب في دفع المصاريف، حتى إذا كان القرار في الدعوى لصالحه، فيحكم عليه بدفع جميع أو قسم من المصاريف خارج رسوم القرار والاشعار.

(٢)في حالة عدم وجود صفة للشخص في الدعوى، وقام بالإجابة للمدعي كأنه متحلي بصفة المدعي عليه، وتسبب في رفع دعوى ضده، وفي حالة رفض الدعوى لعدم وجود الصفة، فلا يحكم دفع مصاريف المحاكمة من قبل المدعي عليه.

المادة٣٢٩ (١) المدعي ذات النية السيئة او الطرف الذي قام برفع دعوى وهو غير حائز على أية حقوق، فيحكم عليه دفع جميع أو قسم من اجرة وكالة موكل الطرف الآخر الى جانب مصاريف المحاكمة. وإذا حصل خلاف حول مقدار أجرة الموكل أو قدر هذا المقدار بشكل فاحش من قبل المحكمة، فيتم تقديره مباشرة من قبل المحكمة.

(٢) الطرف ذات النية السيئة او الطرف الذي قام برفع دعوى وهو غير حائز على أية حقوق، يحكم عليه بدفع الغرامة التأديبية أيضا من خمسة مائة ليرة تركية الى خمسة آلاف ليرة تركية. وفي حالة تسبب الموكل بهذا الأمر فيدفع الموكل الغرامة التأديبية.

وتنص المواد ١٠١، ١٨٢ و ٢١٣ من قانون الإجراءات القانونية على ربط التصرفات بالنية السيئة بفرض العقوبات، ولكن عند التطبيق ظهر عدم ردع هذه العقوبات هذه التصرفات.

٦٨ تشير المادة ٢٩ من قانون الإجراءات القانونية الى مبدأ، ولكن نفس المادة لم ينظم عقوبة في حالة التصرف بشكل مغاير لهذا المبدأ. واذا لحق ضررا بطرق نظرا لوجود هذا الفراغ، فيتم تعويض ضرره حسب الأحكام العامة خارج القواعد الإجرائية بطريقة غير مباشرة.

٦٩ على سبيل المثال بدأ تقديم وثيقة الميراث من قبل كاتب العدل بتاريخ ٢٠١١/١٠/٠١ بعد أن كانت تنظم من قبل محاكم الصلح والحقوق فقط من قبل.

يفكر نشر تطبيق نموذج الإجراء الجديدة التي أعطت نتائج جيدة جدا والذي أضيف الى النظام في الفترة القريبة.

وسيكون قسم من الدراسات الجارية بهدف تبسيط أصول المحاكمة وزيادة قدرتها حول أصول المحاكمة الإدارية. وفي هذا السياق؛ يفكر في البدء بتطبيق دعاوى المجموعة، وتحديد فترة لكتابة القرارات ذات الأسباب الموجبة، وتوسيع نطاق الدعاوى التي تحل من قبل حاكم واحد. والى جانب ذلك، أستهدف إجراء التغييرات القانونية وخصوصا في الملفات التأديبية، الدعاوى القضائية التي تتأخر فيها الخدمة أو توقف الخدمة في الادعاء بحيث يعطي الإمكانية الى الاستماع الى الشهود.

# الغاية ٨
## تبسيط الإجراءات القانونية والإجراءات الإدارية وزيادة قدرتهم

### الهدف ١,٨
تحقيق تبسيط الإجراءات القانونية، وتغيير أحكام الإجراءات التي تؤدي الى إطالة المحاكمات.

### الفعاليات
أ) تثبيت فصل توزيع العمل بين محاكم البداية الحقوقية، ومحاكم الصلح والحقوق من جديد.

ب) العمل على إجراء التعديلات لحل الطلبات والدعاوى الصغيرة بإجراءات المحاكمة السريعة والمبسطة.

ج) ستجرى التعديلات الجديدة الخاصة بمرحلة التدقيق الأولي في إجراءات المحاكمة البسيطة والتحريرية.

د) ستحقق تطبيق إجراءات المحاكمة البسيطة لجميع الدعاوى الذين هم تحت المبالغ المعينة والذي يمكن قياس الموضوع بالمبلغ.

ه) سيحقق تبسيط الرسوم القضائية، وسينظم من جديد إجراءات التحصيل.

و) سيثبت من جديد مجال عمل محاكم المستهلك، بشكل يتناسب مع ثقل العمل.

**الهدف ٢,٨**
سيعرقل استخدام الوصول الى العدالة لأغراض سيئة.

**الفعاليات**

أ) ستجرى التعديلات الرادعة بشكل أكثر التي تتضمن العقوبات الموجهة للتصرفات المنافية للتصرف النزيه والالتزام بقول الحقيقة في أصول المحاكمة.

ب) سينهى تطبيق إرسال الدعوة الى المدعي عليه مرة أخرى والذي لم يجيب للدعوة أو لم يبين إرادته في المشاركة في الأعمال الجارية، أثناء المحاكمة الشفاهية، وحضوره الى المحكمة في اليوم والساعة التي عينت لإصدار قرار الحكم.

---

**الهدف ٣,٨**
سيحقق إلغاء التطبيقات والتي تعمق النزاعات في عملية الحل القضائي النزاعات الناتجة من حقوق الأسرة.

**الفعاليات**

أ) ستجرى الدراسات حول إزالة المشاكل الناتجة من تطبيق القانون الخاص بحماية الأسرة ومنع العنف ضد المرأة.

ب) سيؤمن القيام بعمل تسليم الطفل وتأسيس العلاقة الشخصية مع الطفل من قبل الخبراء بدون طلب الرسوم لهذه الأعمال بدلا من مديريات الإجراء التي كانت تقوم في السابق بهذا العمل.

ج) سيطور إجراءات قضائية جديدة التي تعطي الإمكانية لحل الخلاف في أقصر فترة ممكنة، والتي تحمي الفائدة القصوى للطفل وحقوق جميع أفراد الأسرة، وتمنع الإساءة لهم أثناء العملية العدلية.

## الهدف ٤,٨

سينظم التعريف الوظيفي لكاتب العدل بشكل يخفف من عبئ العمل للقضاء.

## الفعاليات

أ) سيشكل مؤسسة مساعد كاتب العدل، ويجرى توظيف خريجي كلية الحقوق فيها.

ب) سيطبق الاختبار عند الدخول الى وظيفة كاتب العدل.

ج) سينظم من جديد معايير فتح مكتب كاتب العدل، وسيجرى زيادة أعداد مكاتب كاتب العدل.

د) سيحقق تثبيت الأدلة من قبل كاتب العدل في بعض الأمور القضائية التي لا تتضمنه النزاعات، ويكن محددا في الفترة التي لم ترفع فيها الدعوى.

ه) ستجري تقديم مكاتب كاتب العدل الخدمة خارج ساعات الدوام الرسمي وأيام العطل الرسمية لتسهيل عمل المستفيدين.

و) سيؤمن الحصول على نموذج من أعمال كاتب العدل التي تجرى في الممثليات الخارجية للمواطنين المقيمين في الخارج من أقرب كاتب للعدل في تركيا عن طريق الارتباط بنظام تكنولوجية المعلومات.

ز) سيعاد النظر في الأعمال التي تتطلب موافقة كاتب العدل بهدف تخفيض حجم المعاملات.

### الهدف ٨,٥
سيقوى إدارة، وموظفي والبناء الهيكلي لنظام الإجراء والإفلاس.

### الفعاليات
أ) سينظم تشريع خاص ينظم فيه إدارة وموظفي والبناء الهيكلي لدوائر الإجراء والإفلاس.

ب) سينشر النموذج الجديد لدائرة الإجراء، وسيبدأ تطبيق دائرة الإجراء الافتراضي.

ج) سيشكل مجموعة التدقيق التي سيعمل فيها منسوبي مهنة نظام الإجراء والإفلاس، من الذين سيقومون بفعالياتهم تحت مراقبة وتتبع مفتشي العدالة العاملين ضمن هيكلية هيئة التفتيش في وزارة العدل.

د) سيجرى إصلاح مؤسسة الوصايا عن طريق تعديل أصول التصفية من جديد والقيام بتطبيق مخزن الوصي المرخص.

---

### الهدف ٨,٦
سيجدد نظام البيع عن طريق الإجراء، ويخفض التكاليف الذي يدفع من قبل المواطنين في عملية تتبع الإجراء، عن طريق مراعاة الموازنة الحساسة بين الدائن والمدين.

### الفعاليات
أ) ستجرى الدراسات الموجهة لتخفيض المصاريف ورسوم الإجراء.

ب) إجراء عملية البيع في الوسط الإلكتروني فقط، وتخفيض مصاريف التتبع عن طريق رفع الإعلانات في الصحف.

ج) التسريع من عملية البيع يخفض من أجور المحافظة والمصاريف الأخرى.

د) سيخفض نسبة الضمانات بهدف زيادة المشاركة في المناقصة وبدل البيع.

ه) سيعطى للدائن حق بيع المال المحجوز.

## الهدف ٧,٨

سيؤمن تبسيط إجراءات المحاكمة الإدارية ويرفع من قدرتها.

### الفعاليات

أ) سيبدأ بتطبيق الدعاوى التجريبية في دعاوى المجموعات الخاصة بالنزاعات الإدارية.

ب) سيطبق المدة المحددة في كتابة القرارات ذات الأسباب الموجبة في القضاء الإداري.

ج) سيوسع نطاق الملفات التي ينظر اليها من قبل حاكما واحدا في القضاء الإداري.

د) سيؤمن الاستماع الى الشاهد في بعض النزاعات.

ه) سيفتح الطريق أمام تسريع صدور القرار عن طريق تبسيط بعض المعاملات الإجرائية خلال عملية تكامل الملف.

# الغاية ٩

تعميم الطرق
البديلة
لحل النزاعات

يستند أساس القانون على الصلح. خلقت التطورات الاقتصادية والاجتماعية، والهجرة، وزيادة السكان، والتطور التكنولوجي النزاعات وسوء التفاهم التي تزداد يوما عن يوم. وجلب هذا الموقف البحث عن أمور جديدة خارج المحاكمة التقليدية.

ويتوقع عند تطبيق الطريقة البديلة لحل النزاعات؛ الوصول الى حل النزاعات عن طريق المصالحة بين الأطراف قبل المثول أمام المحكمة أو عند إجراء المحاكمة على عكس المحاكمة التقليدية حيث يظهر قبول الطرفين، ويكون مقدار المصاريف المدفوعة قليلة، ويتم الوصول الى النتيجة خلال فترة قصيرة، بشكل خياري أو إلزامي. هنالك بعض الأشكال لهذا التطبيق ومنها الوساطة، والمصالحة، والتحكيم، وهنالك بعض الجوانب الأخرى لهذا التطبيق أيضا وهي الوصول الى الحل عن طريق هيئة الحكام. وكذلك إعطاء الصلاحية للإدارة لتطوير إجراءات الحل قبل المحاكمة في النزاعات الإدارية أو تقديم الحلول بمثابة التوصية على شكل مؤسسة أمين المظالم يساهم في حل النزاعات.

> سيؤمن تطبيق الطرق البديلة في حل النزاعات في الضوابط القانونية المختلفة، الى تطوير ثقافة المصالحة في المجتمع الى جانب مساهمته الإيجابية في النظام القانوني.

والشيء المثالي في هذا الموضوع هي حل النزاعات الموجودة بين الأطراف عن طريق التفاهم بين الأطراف، وبذلك لا ينتقل الخلاف الى المحاكم. وهذا الموقف في نفس الوقت يمنع من ظهور خلافات جديدة. وعند تقييم هذه الأمور معا، يستهدف تطبيق الطرق البديلة لحل النزاعات بشكل أكثر. ومن إحدى الأمور الذي يتوقع استحداثه هو قبول تطبيق الوساطة الأسرية ذات الأساس في المحكمة. وعند إجراء هذا التعديل سيؤخذ بنظر الاعتبار «معاهدة المجلس الأوربي (اتفاقية إسطنبول) حول منع العنف ضد المرأة ومنع العنف داخل الأسرة ومكافحتهم».

ومن المؤسسات التي هي موضوع التطبيق خلال عملية المحاكمة الحقوقية هو الصلح. وينص قانون المحاكمات الحقوقية على ضرورة تشجيع الحاكم الأطراف على إجراء الصلح، ولكن ظهر عند التطبيق عدم كفاية تأثير الهدف من تأسيس المؤسسة في تحقيق الصلح. ولهذا خطط لإجراء التعديلات اللازمة لتعميم هذا التطبيق.

القسم المهم من النزاعات التي تكون الدولة طرفا فيها هي من النوع التي يمكن حلها عن طريق الصلح. وظهر عدم عمل التعديلات في التشريعات الخاصة بإدارة الصلح بالشكل المؤثر. ونص التعديلات في التشريعات حول الأساس في دعوة الطرف المقابل الى الصلح قبل رفع الدعوى من قبل الإدارات في القضاء العدلي أو قبل البدء بمتابعة الإجراء. وكذلك علم الإدارات بقيام الطرف الآخر برفع دعوى ضدهم أو البدء بمتابعة الإجراء يمكنهم من دعوة الطرف المقابل الى الصلح. ويمكن للذين يدعون بأنه أجري انتهاك حقوقهم بسبب المعاملات الإدارية أن يراجعوا الإدارة ويطلبوا تعويض الأضرار التي لحقت بهم خلال فترة رفع الدعوى عن طريق الصلح. سيتم تخفيض عبئ العمل الواقع على المحاكم؛ عن طريق تنظيم البناء الهيكلي للجان المؤسسة ضمن بناء الإدارات من طرف، ويؤمن الحماية المؤثرة لحقوق المستفيدين من طرف آخر لكي يعمل هذا التعديل وأصول الصلح.

سيؤمن تطبيق طرق حل النزاعات البديلة في الأنظمة المختلفة من الحقوق الى تطوير ثقافة المصالحة في المجتمع، وفي نفس الوقت يساهم إيجابيا على نظام الحقوق.

وهنالك أهمية كبيرة لمعرفة الرأي العام طرق الحل البديلة التي ستطور في سياق هذا الهدف. ويخطط في هذا الاتجاه إجراء الفعاليات وتعميم التطبيقات لتطوير الوعي لدى الرأي العام.

# الغاية ٩
## تعميم الطرق البديلة لحل النزاعات.

### الهدف ١,٩
تعميم الطرق البديلة لحل النزاعات الجزائية.

**الفعاليات**

أ) سيوسع نطاق الأحكام التي تبدي المصالحة.

ب) سيطور نموذجا للمصالحة خاصة بالأطفال المنحرفين الى الجرائم.

ج) سيتم زيادة سعة مكاتب المصالحة.

د) سيتم زيادة الوعي المجتمعي الخاص بأهمية المصالحة.

---

### الهدف ٢,٩
سيعمم الطرق البديلة لحل النزاعات في النزاعات الحقوقية.

**الفعاليات**

أ) سيطور الطرق البديلة لحل النزاعات ذات العلاقة بالمحكمة.

ب) سيجرى تطبيق الوساطة الأسرية ذات الأساس في المحكمة.

ج) سوف يكون مراجعة الوساطة شرطا ملزما عند المراجعة لرفع الدعوى في بعض المجالات مثل نزاعات المستهلك.

د) سيؤمن الاختصاص في الوساطة الخاصة ببعض النزاعات.

ه) سيؤمن إعطاء المعلومات المفصلة بخصوص المعاملات التحضيرية للصلح للأطراف عن طريق محضر التنسيب.

و) سيؤمن تحصيل الرسوم المقطوعة بدلا من رسوم القرار والإشعار في حالة الوصول الى حل في النزاعات عن طريق الصلح.

**الهدف ٣,٩**
ستجرى المتابعة المستمرة وتحليل التأثير في التطبيقات الخاصة بالطرق البديلة

**الفعاليات**

أ) سيجرى التحليل المؤثر المنظم الخاص بالطرق البديلة لحل النزاعات.

ب) سيشكل «الهيئة الاستشارية للطرق البديلة لحل الخلافات» بمشاركة المؤسسات والمنظمات ذات العلاقة، المؤسسات المهنية، الأطراف الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

---

**الهدف ٤,٩**
سيحقق التطبيق المؤثر لمؤسسة الصلح في النزاعات التي تكون الدولة طرفا فيها.

**الفعاليات**

أ) سيجعل إلزامية مراجعة مؤسسة الصلح في حالة حصول نزاع بين الإدارة والفرد، والنزاعات الناتجة من الحقوق العامة والحقوق الخاصة بين المنظمات المختلفة.

ب) سيعاد تنظيم البناء الهيكلي للجان الصلح الموجودة ضمن الإدارة.

ج) إلغاء الدعاوى التي تنتهي ضد الإدارة عن طريق مراعاة التطبيق والاجتهادات، وتطوير التطبيق بخصوص التفرغ وعدم مراجعة طريق القانون.

# الملحق

الفعاليات التي تم تحقيقها
خلال عملية تحضير
الوثيقة الإستراتيجية
للإصلاح القضائي الجديد

١. بدأ العمل في تحضير الوثيقة الإستراتيجية للإصلاح القضائي في شهر أغسطس عام ٢٠١٨، وشكل الاجتماع الموسع «لشورى العدالة» الذي جرى لفترة يومين بتاريخ ٢٠١٨/٠١/١٠ قاعدة للبيانات لهذه الدراسة. وكان الموضوع الرئيسي لاجتماع الشورى هي «العدالة والمجتمع» وتكونت من ستة جلسات، وشارك فيها ٢٨ أكاديميين، ومنسوبي الإعلام ومطبقين، حيث قدموا محاضرات في مواضيع مختلفة.

٢. وبدأت الاجتماعات المنظمة في سياق تحديث الوثيقة الإستراتيجية للإصلاح القضائي بتاريخ ٢٠١٨/٠٨/١٠.

٣. أجريت العديد من اللقاءات والاجتماعات بهدف الاستماع الى آراء الأوساط الأكاديمية خلال الدراسات. وفي هذا السياق أجريت زيارات للعديد من كليات الحقوق، ونظمت اجتماعات المجموعة المركزة للأكاديميين[٧٠].

٤. أجري مسح الاستبيان عن طريق نظام تكنولوجية المعلومات. وملئ استمارات المسح من قبل ١١,٢٧٦ شخص من الحكام، والمدعين العامين، والمحامين، والموظفين المساعدين عن طريق النظام.

٥. وأخذت وجهات النظر والمقترحات التحريرية من العديد من المؤسسات والمنظمات[٧١]، وأجريت مسح الاستبيان لأصحاب المصالح موجهة للمؤسسات والمنظمات[٧٢].

٦. أجري اجتماعا خاصا حول إستراتيجية الإصلاح القضائي في سياق زيارة هيئة المجلس الأوربي والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان لبلدنا بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٠٥[٧٣].

٧٠ قدمت جامعات إسطنبول، وأنقرة، وحاجي بيرام، وجانكايا، وإسطنبول للتجارة، وإسطنبول ماديبول وجهات النظر والمقترحات في الاجتماعات.

٧١ جميع الوزارات، واتحاد نقابات المحامين، ونقابات المحامين، وجمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك، وجمعية الصناعيين ورجال الأعمال المسلمين الأتراك، واتحاد الغرف والأسواق المالية التركية، ومؤسسة التدقيق العامة، واتحاد كتاب العدل، جميع كليات الحقوق، ومؤسسة التعليم العالي، وجمعيات الحقوق.

٧٢ مجلس الأمة التركي الكبير، الوزارات، رئاسة المحكمة الاستشارية، المديرية العامة للأمن، قيادة قوات الدرك، مؤسسة الرقابة، مؤسسة تكنولوجية المعلومات والاتصال، ومنظمات المجتمع المدني (النقابات والجمعيات).

٧٣ أجريت تقديم محاضرة وتبادل وجهات النظر في الاجتماع الذي جرى مع المديرية العامة للمجلس الأوربي لحقوق الإنسان وسيادة القانون، رئيس دائرة العدالة والتعاون الحقوقي، رئيس قسم الإجراء لقرارات المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، رئيس التقسيم التركي في المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، الى الفعاليات التي حققت في سياق الوثيقة الإستراتيجية للإصلاح القضائي حول خريطة الطريق في عملية إستراتيجية الإصلاح القضائي الجديد وموضوع الأهداف الأساسية.

٧. وأخذت وجهات النظر والمقترحات من رؤساء دوائر الجزاء والمدعين العامين في المحاكم العدلية في إسطنبول أثناء ورشة العمل المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٠٩/٢١ في إسطنبول.

٨. أجري اجتماعا حول الوثيقة الإستراتيجية للإصلاح القضائي في إسطنبول بين التواريخ ٢٧-٢٠١٨/٠٩/٢٨ شارك فيها رؤساء وأعضاء المحكمة العدلية للمنطقة والمحكمة الإدارية للمنطقة، والحكام والمدعين العامين في المحاكم الدرجة الأولى العاملة في إسطنبول.

٩. ونظم ورشة عمل شارك فيها ٢٠٠ حاكم ومدعي عام جمهوري من العاملين في أنقرة والمحافظات الأخرى بتواريخ ١١-٢٠١٨/١٠/١٢ في أنقرة.

١٠. أجري مسح خطط التنمية، والتقارير الصادرة من قبل لجنة الاختصاص الخاصة، ومؤسسة أمين المظالم، والنشرات الصادرة من الفعاليات العلمية المنظمة بتواريخ مختلفة من قبل وزارتنا والجامعات، وتقارير منظمات المجتمع المدني وقيم المعلومات التي حصلت عليها.

١١. دقق في وثائق الإتحاد الأوربي، وتقارير التقدم، واجتهادات المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، والوثائق الدولية الأخرى.

١٢. أجريت ثلاثة اجتماعات منفصلة في المراحل المختلفة مع اتحاد نقابة المحامين في تركيا.

١٣. نظم اجتماع بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٤ في أنقرة بمشاركة ٣٠ ممثلا من الجمعيات الحقوقية المختلفة.

١٤. نظم اجتماع بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٦ مع المحكمة الدستورية، وأجريت تبادل وجهات النظر حول المراجعة الفردية والانتهاكات المشارة اليها في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان.

١٥. أجريت اجتماعا بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٩ مع رئاسة هيئة التفتيش لهيئة الحكام والمدعين العامين.

١٦. أجريت اجتماعا مع رئيس وأعضاء دائرة المحكمة العليا بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١ في رئاسة المحكمة العليا.

١٧. أجريت اجتماعا بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣٠ مع ممثلي المديرية العامة للأمن والقيادة العامة للدرك، وتطرق خصوصا الى موضوع الشرطة العدلية.

١٨. نظم ورشة عمل في أنقرة بتاريخ ٢٠١٨/١١/٠١ شارك فيها ممثلي عالم العمل وعلى رأسها اتحاد الغرف التجارية وسوق المال التركي، وجمعية الصناعيين ورجال الأعمال المسلمين، وجمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك.

١٩. نظم ورشة عمل موسعة بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٩ شارك فيها ممثلين من سلطات القضاء العليا، وهيئة الحكام والمدعين العامين، ومؤسسة التعليم العالي، واتحاد نقابات المحامين، ورؤساء نقابات المحامين، وعمداء كليات الحقوق، والحكام والمدعين العامين الجمهوريين، وتطرق في الاجتماع حول المواضيع المختلفة وعلى رأسها حقوق التعليم، وحق الدفاع.

٢٠. جرى اجتماع بدعوة من معالي وزير العدل السيد عبدالحميد جول بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٠٤ لوزراء العدل السابقين في بيت الحكماء في أنقرة، نوقش في الاجتماع موضوع إستراتيجية الإصلاح القضائي وتبادل وجهات النظر حولها[٧٤].

٢١. نظم الاجتماع الرابع بتاريخ ٢٠١٨/٠٨/٢٩، والاجتماع الخامس بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١١ لمجموعة العمل الإصلاحي وقيم فيها العملية الخاصة بتحضير الوثيقة الإستراتيجية للإصلاح القضائي[٧٥].

٢٢. وجرت اجتماع مجموعة العمل الإصلاحي برئاسة فخامة رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٩/٠٥/٠٩ وعرف في هذا الاجتماع التقويم الزمني الخاص بإستراتيجية الإصلاح القضائي.

٢٣. جرى اجتماع بدعوة من معالي وزير العدل السيد عبدالحميد جول بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٦ شارك فيها أعضاء لجنة العدالة في مجلس الأمة التركي الكبير في بيت الحكماء في أنقرة، نوقش في الاجتماع موضوع إستراتيجية الإصلاح القضائي وتبادل وجهات النظر حولها.

٢٤. أجريت «دراسات الطلب المجتمعي» الموجه للمواطنين في المدن أنقرة، وإسطنبول، وأنطاليا، وبورصة، وديار بكر، وصامصون، وملاطية خلال شهر يناير عام ٢٠١٩. وأجريت الدراسة المذكورة على شكل المقابلة وجها لوجه.

٢٥. وأجري اجتماعا بتاريخ ٢٠١٩/٠١/٠٨ في رئاسة مجلس السيادة في سياق تحضير الوثيقة.

---

٧٤ شارك في الاجتماع من الوزراء السابقين بكير جوشكن، وسعدالله أركين، ومحمد علي شاهين، وجميل جيجك، وأيسل جليك آل، وحكمت سامي ترك، وحسن دنيز كوردو، والتان صونكورلو، ومحمد أغار، وفخري كاسيركا، وكنعان إيباك.

٧٥ شارك وزير العدل، ووزير الخارجية، ووزير الخزينة والمالية في الاجتماع ٤ و ٥ لمجموعة العمل الإصلاحي المشكلة بهدف تنسيق الأعمال المنفذة خلال عملية الانتساب الى عضوية الإتحاد الأوربي.

٢٦. وعرض بتاريخ ٢٠١٩/٠١/١٥ في اجتماع الكابينة الوزارية برئاسة فخامة رئيس الجمهورية مسودة الوثيقة الإستراتيجية للإصلاح القضائي.

٢٧. أجريت اجتماع إستراتيجية الإصلاح القضائي بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٩ مع المسؤولين في المجلس الأوربي وفي المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ. وقدم في الاجتماع معلومات حول أهداف وعناوين المواضيع في الوثيقة الإستراتيجية للإصلاح القضائي لممثلي المجلس الأوربي وممثلي المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان وأستمع لوجهة نظرهم حول الوثيقة. وبعدها أرسلت مسودة الوثيقة الى المجلس الأوربي، وأرسل وجهة نظر المجلس الأوربي الى طرفنا بتاريخ ٢٠١٩/٠٤/١٢.

٢٨. نظم في أنقرة بتاريخ ٢٠١٩/٠١/٣١ «ندوة شرط الوساطة في السنة الأولى من الدعوى».

٢٩. وأخذت التوصيات حول المشاكل الموجودة في القضاء ومقترحات الحلول وحول مسودة الوثيقة في شهر يناير عام ٢٠١٩ خلال الزيارات التي أجرتها الهيئات المشكلة لهذا الغرض حيث زاروا ٦٦ شخصا من الصحفيين، والكتاب، والأكاديميين، والسياسيين.

٣٠. نوقشت مسودة الوثيقة في الاجتماع الذي شارك فيه رؤساء السلطات القضائية بدعوة من معالي وزير العدل السيد عبدالحميد جول بتاريخ ٢٠١٩/٠٢/٠٥.

٣١. نظمت المحكمة العليا اجتماعا بتاريخ ٢٠١٩/٠٢/٠٦ في النيابة العامة الجمهوري، ونوقش في الاجتماع مسودة الوثيقة. وبعد هذا الاجتماع نظمت العديد من الاجتماعات التي أجريت فيها الدراسات المفصلة.

٣٢. وتبادل معالي وزير العدل السيد عبدالحميد جول خلال زيارته لاتحاد نقابات المحامين بتاريخ ٢٠١٩/٠٢/٠٨ وجهات النظر حول موضوع العملية الخاصة بتحضير الوثيقة الإستراتيجية للإصلاح القضائي

٣٣. ونظم «ورشة العمل في موضوع الخبرة» بمشاركة موسعة في أنقرة بتاريخ ٢٠١٩/٠٢/١٣.

٣٤. أرسلت مسودة الوثيقة الإستراتيجية للإصلاح القضائي بتاريخ ٢٠١٩/٠٢/٢١ الى وزارة الخارجية لأخذ وجهات نظر لجنة الإتحاد الأوربي حول المسودة. وأخذت وجهات النظر حول المسودة من مسؤولي لجنة الإتحاد الأوربي في الاجتماع الذي جرى بتاريخ ٢٠١٩/٠٤/٠٤ في أنقرة.

- ٣٥. نظم في أنقرة بتاريخ ٢٠١٩/٠٢/٢٧ ندوة مع اتحاد نقابة المحامين بعنوان « ندوة الوساطة للنزاعات التجارية».

- ٣٦. قدمت معلومات على مدى العملية بتواريخ مختلفة الى الهيئة العامة للحكام والمدعين العامين حول موضوع الدراسات التحضيرية. وفي هذا السياق عكست وجهات النظر المبينة في المفاوضات الى الوثيقة.

- ٣٧. أجريت اجتماعات خلال العملية التحضيرية مع هيئة السياسات الحقوقية في رئاسة الجمهورية. وأجريت دراسات مفصلة في الاجتماعات حول الغاية والهدف والفعاليات المتوقعة في المسودة.

- ٣٨. أجري اجتماعا مع ممثلي منظمة العفو الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٠٣/٠٦ وأستمع الى وجهات نظر المشاركين في موضوع الوثيقة الإستراتيجية للإصلاح القضائي.

# ٢٠٢٣
# الرؤية القضائية
# نظام العدالة الموثوقة
# التي يمكن
# الوصول اليها

www.yargireformu.com

www.adalet.gov.tr

/adaletbakanlik